رأيت رام الله : شجن العام والخاص

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف

AL-HADAF

Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

جامعة بيرزيت
المكتبة
19 -04- 2012
Library
BIRZEIT UNIVERSITY

أسطول الحرية
آفاق وتداعيات

العدد 1427 - تموز (يوليو) 2010 - السنة السنة الأربعون - الثمن 20 ل.س 1000 - ل
AL-HADAF - No.1427 -5/7/2010

Digitized by Birzeit University Library

Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded
المكتبة
19 -04- 2012
Library

الحقوق الفلسطينية وبازار السياسة

يعيش الجزء الأكبر من شعبنا في الشتات بفعل الجريمة الصهيونية الكبرى التي ارتكبت بحقهم عام ١٩٤٨، ويتمسكون بحقهم المشروع في العودة إلى وطنهم وممتلكاتهم وديارهم، ويتشبثون في هذا الحق رغم مرارة وقساوة الهجرة وما شكلته لهم من معاناة وتشرد، ويعلنون رفضهم التوطين والهجرة. فالمخيمات شكلت على مدار اثنين وستين عاماً مصدر تمسكهم بهويتهم وانتمائهم لوطنهم وأمتهم. ورغم ذلك فإن عدم إعطائهم لحقوقهم المدنية والاجتماعية يمثل تراجعاً ونكوصاً عربياً عن الالتزام بمثل تلك الحقوق، والغريب في الأمر أن البعض قد استمرأ تحميل هؤلاء اللاجئين وزر المشكلات وما يعتري العديد من المجتمعات العربية من الأمراض. وهنا لا بد لنا أن نذكر الأخوة العرب بأننا ضيوف على أخوتنا وأمتنا ونؤمن بواجبنا في المشاركة بحكم وجودنا في كل المجالات والمناحي التي تساهم في تقدم البلد وتطوره اقتصادياً وثقافياً، وعلينا واجب الدفاع عنه إذا تعرض للخطر. مقابل ذلك يجب أن يدرك الأشقاء العرب أننا جزء من هذه الأمة ولا يجوز معاملتنا على أسس مغايرة لهذه الحقيقة في السكن، والوظيفة، والتنقل، والتعليم، والصحة، فنحن مع حقوق مدنية واجتماعية تحفظ كرامتنا ونطالب الجميع بمواقف ميدانية وعملية تستند إلى روابط التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك، فأولوية احتضاننا كأخوة مسؤولية النظام العربي. ونحن لا نوافق عند الحديث عن الحقوق المقارنات والمقاربات لأنها وإن كانت صحيحة فإنها تُغيّب رؤية ما يلحق بالفلسطيني الذي شردته آلة الحرب الصهيونية وحلفائها الإمبرياليين من أذى وتجاهل لحقوقه الأساسية في السكن والتنقل والعيش الكريم، وبالتالي نحن نطالب الأخوة العرب معاملة الفلسطيني معاملة الشقيق وأخذ واقعه وخصوصية تشرده بعين الاعتبار والتأكد من أن الفلسطيني يستحق من أشقائه تحسين ظروفه المعيشية والاجتماعية والإنسانية. ولا نريد أن نذكر بالدور المتميز والكبير الذي لعبه الفلسطينيون مع أشقائهم في شتى الأقطار العربية في مجالات التعليم بشكل رئيس والعديد من المجالات الحيوية الأخرى، أي أنهم كانوا بناة تطور وثقافة وصناعة وتجارة ولم يكونوا عالة على مضيفيهم!!. وهنا سنذكر أن الفلسطينيين متمسكون بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم والعيش الكريم في وطنهم فلسطين. لذلك يرفضون التوطين، ولكنهم بالمقابل يستحقون أن ينالوا كامل حقوقهم المدنية والاجتماعية، وربما يتبادر للذهن السؤال عن أسباب هذا الحديث. نقول: إن ما حصل في مجلس النواب اللبناني، وما جرى لأهلنا في العراق يثير الكثير من التساؤلات والاستغراب من المواقف والسياسات والتي تريد أن يستمر البؤس والشقاء والحرمان ملازماً للفلسطينيين خاصة في لبنان الشقيق، فلا يجوز أن يحرم اللاجئ الفلسطيني - تحت أي ذريعة - من حقه في التملك والعمل وليس وفق وصفات أقل ما يقال عنها أنها عنصرية. ولا يعقل أن تربط الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني ببعض المشكلات والخلافات المرتبطة بالإطار السياسي لمعالجته. ولا يعقل أن يتواصل الحرمان بمنطلقات طائفية وحسابات فئوية لا مصلحة للفلسطيني بها من قريب أو بعيد، ولا يجوز أن يواصل البعض سياسة الحرمان وتغييب أبسط الحقوق الأساسية كالعمل، وحق التملك، والعيش الكريم، والتعليم..الخ. ومن هنا نقول كفى متاجرة بحقوق الفلسطينيين، فالواجب الوطني والقومي والإنساني يؤكد ضرورة إعطاء أهلنا هذه الحقوق باعتبارها حقوقاً إنسانية لا بد من توفرها للإنسان على أي أرض يعيش عليها، وبأي صفة سواء كان لاجئاً، أم مقيماً. فالحقوق لا تجزأ وواجب كل الوطنيين والمخلصين أن يتصدوا لمحاولات التمترس وراء مقولات أكل عليها الدهر وشرب ولم تعد تنتسب إلى عصرنا ومستوى الاندماج الذي وصلت إليه التكنولوجيا والعولمة وثورة المعلومات والاتصالات. فمن يريد أن يظفر برضى شعبه عليه فليعمل على تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين بدلاً من ركوب موجة العداء للفلسطيني والتنكر لحقوقه واستخدامه فزاعة للتخويف، مما سيشكله إعطائهم حقوقهم الإنسانية والمدنية والاجتماعية. وهنا نذكر الأشقاء العرب بمخاطر مثل تلك السياسات على القضية وأبنائها خاصة وأنهم يؤكدون صباح مساء على تمسكهم بحق العودة، ورفض التوطين، إن سياسة رفض الحقوق، وتضييق الخناق على الفلسطينيين، تحمل في طياتها طعناً بمبادئ الأخوة والالتزام العربي بحق الضيافة ومركزية القضية الفلسطينية بكل ما تحمله من التزامات وسياسات ومواقف عملية تمارس لدعم الحقوق الفلسطينية في العودة وتحقيق الاستقلال الوطني الكامل.

وانطلاقاً من قراءتنا للواقع ندعو أشقاءنا اللبنانيين إلى تضمين برامج أحزابهم الحقوق الفلسطينية والتوقف عن استخدام المخيمات فزاعة وحقل ألغام للمساس بأبسط الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية، فالتهميش والحرمان وسياسة التيئيس والتي تمس الكرامة وحق العودة، وتشكل الأرضية التي ينطلق منها الفلسطينيون في الشتات لصياغة وجودهم المؤقت لدى الأشقاء بعيداً عن العبث بمستقبل الحقوق الأساسية والتي تتهاوى عندما يتم التعامل مع مخيماتنا كبؤر أمنية. آن الأوان أن يرتفع الصوت الفلسطيني والعربي والعالمي للحفاظ على حقنا في الحياة الحرة الكريمة انتظاراً ليوم عودتنا إلى وطننا وأرضنا.

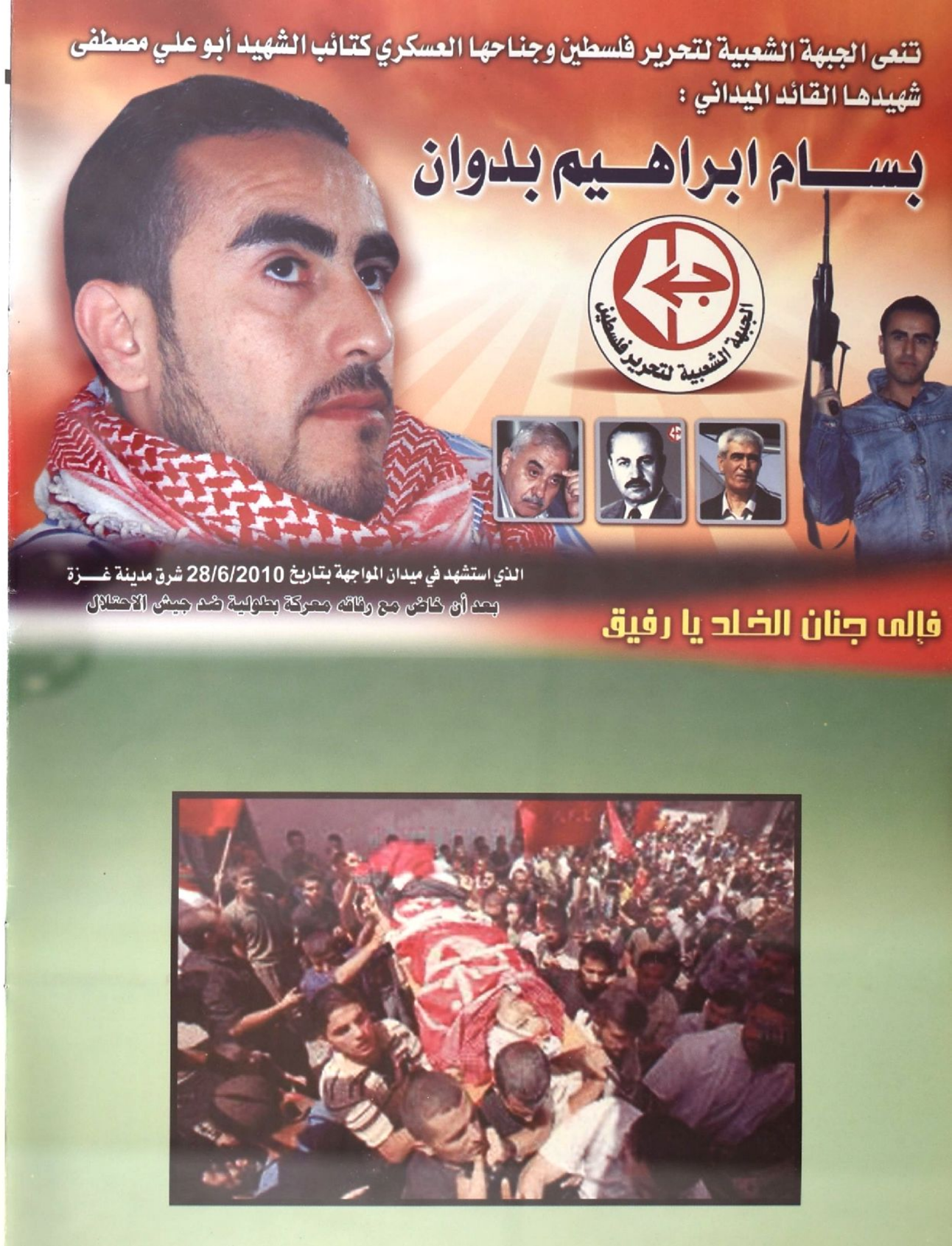

Digitized by Birzeit University Library

أسسها
عام ١٩٦٩
الشهيد
غسان كنفاني

رئيس التحرير: **جواد عقل**

سكرتير التحرير: **أحمد. م. جابر**

المدير الفني: **زهدي العدوي**

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل	الجزائر ١٥ دينارًا	المغرب ١١ درهم
سوريا ٢٠ ل.س	ليبيا دينار واحد	أمريكا وكندا ٣ دولار
الأردن ٥٠٠ فلس	تونس ١.٢٥ د.ت	ألمانيا ٥ يورو
العراق ٥٠٠ د.ع	صنعاء ١٥ ريالاً	إسبانيا ٥ يورو
الإمارات ١٠ دراهم	السودان ٦ جنيهات	

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س ـ لبنان والأردن ٣٠ دولار
ـ بقية الدول العربية ٥٠ دولار
يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية ـ شتورا ـ لبنان
رقم الحساب:
(AC.No.0013-373179-001)
أو بإرسال شيك بنكي باسم رئيس التحرير
دمشق / ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب:

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢ ـ هاتف: ٦٣٢٨٢٦٧ ـ فاكس: ٦٣١٩٣٧٤
بيروت، ٣٠٩٢٣٠ ـ عمان: ٦٩٦٣٤٠ ـ الجزائر: ٦٣٢٢٤٣

الموقع الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الإنترنت:
http://www.pflp.ps

الهدف على الانترنت: http://www.alhadafmagazine.com
البريد الالكتروني: fuser@tarassul.sy
alhadaf@mail.sy

التوزيع

* التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات
* التوزيع في المغرب: الشركة الشريفية للتوزيع والصحف

AL- HADAF
الهدف
سياسية عربية كل الحقيقة للجماهير

سياسية عربية. شهرية

5 تموز- 2010 - العدد 1427- - السنة الأربعون
الثمن 20 ل. س - 1000 ل. ل

AL-HADAF - No.1427- 2010

كلمة

من جديد، وصلت طريق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، إلى طريق مسدود، والسبب الرئيسي هو تعنت الطرفين وهيمنة الفكر الفئوي الضيق لدى كلا الفصيلين على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه.

ويبدو أن الطرفين مرتاحين لهذا الوضع، يعمل كل منهما جاهداً لتبرير سلطته وكيانه المسخ، مستخدمين آلام الشعب ودموعه وفقره وعجزه كذرائع لممارسة سياسات لاتمت لمصالح هذا الشعب وآماله بصلة.

لامبرر على الإطلاق لاستمرار الانقسام البغيض، ولا مبرر للسكون وغض العين عن ممارسات الصهيونية في فلسطين، تحت ذريعة الانقسام أو المصالحة، هم لايريدون التصالح، ولا يريدون محاربة اسرائيل، فماذا يريدون إذن: الجواب الوحيد الممكن هو أنهم يريدون هذه السلطة المسخ وهذه الكراسي الوثيرة التي تنسج أغطيتها يوميا من عرق الكادحين.

المحزن هو هذا التدخل العربي السافر في شأن الانقسام، يدعمه ويغذيه، ويخترع له الأعذار من جهة، ويدينه لأسباب سياسية تتعلق بهذا البلد أو ذاك وليس لأسباب مبدئية من جهة أخرى.

والمحزن أكثر أن يتحدث الجميع عن (مصالحة وطنية) وعن (التقاء جناحي الوطن) ولهؤلاء نقول أن المصالحة ليست وطنية وان استخدمت التسمية كمصطلح سياسي للتداول اليومي، بل المصالحة هي بين فتح وحماس، والصراع الدموي بينهما لايعني بقية القوى إلى في حدود الهم الوطني، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يتحدثون عن فتح وحماس كأنهما جناحي الوطن، هو طائر لايطير إذن، فالضفة لاتختزل فتح، وغزة لاتختزل بحماس، ولكنه المنطق الاستقوائي، المغتصب، منطق الاستيلاء والهيمنة والاختزال، منطق لايعترف بالآخر، ولا يعده شريكا إلا في حالة توازن الرعب الدموي معه، وهذا هو حال فتح وحماس، تتقطع بهما السبل، فيتوهان في صحراء الغضب واغلاق العقل ورفض النصيحة.. رغم أنها مجانية

في هذا العدد

الحدث:

أسطول الحرية: بوابة فلسطين إلى العالم.....جواد عقل....٤

شؤون فلسطينية

يحدث في فلسطين.....ناصر الحارثي....٨

الملف

أسطول الحرية: آفاق وتداعيات

ندوة الهدف الشهرية.....١٢

مجزرة اسرائيلية جديدة.....ظافر بن خضراء....١٨

الأبعاد الدولية لكسر الحصار على غزة.....عائشة واسمين....١٩

الضمير العالمي.....أسامة الزكاري....٢٠

بين الحدث والغايات.....ادريس علوش....٢٢

بعد المجزرة: تركيا تعيد النظر في علاقاتها .....حسن طهراوي....٢٣

المقاربات التركية.....محمد صوان....٢٤

ثقافة المقاومة بين السلمية والعنفية.....وليد عبد الرحيم....٢٦

شؤون العدو

لجنة تيركل.....ممحمد أبو شريفة....٢٨

مؤشرات حيفا.....وثيقة.....محمد شرقاوي وأحمد.م.جابر....٣٠

نقاش

غياب الحياد وحضور الاعلام الموجه.....موسى جرادات....٣٤

ثقافة وفنون

رأيت رام الله: شجن العام والخاص.....علي الكردي....٣٨

موضوع الغلاف

الحقوق الفلسطينية وبازار السياسة

أسطول الحرية: آفاق وتداعيات (١٢)

رأيت رام الله ص (٣٨)

Digitized by Birzeit University Library

أسطول الحرية بوابة العالم إلى فلسطين

دشنت الحملة الدولية للتضامن مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في وطنه ومقاومة الاحتلال حشداً دولياً شعبياً لتعرية السياسات والعربدة الصهيونية والتي تمادت لدرجة لا تحتمل في التفنن بالاعتداء على الحقوق الأساسية للفلسطينيين. فممارست القتل والاغتيال والاعتقال وسرقة الأراضي وسياسة الحرمان والتهويد والحصار دون أن تتمكن الأسرة الدولية من وضع حد لهذه التجاوزات الصهيونية بالأعراف والمواثيق الدولية، وكان آخرها الاعتداء في وسط المياه الدولية، وممارسة القتل والقرصنة في سابقة قل نظيرها في المشهد الدولي وقد مكنت تلك الممارسات كل القوى الشعبية من كشف وتعرية السياسات الصهيونية ووضعها لأول مرة أمام حقيقتها العدوانية والإرهابية والفاشية، وساهمت في إحراج أصدقاء وحلفاء الكيان الصهيوني، وكشف الستار عن حجم وفظاعة الممارسات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، وفتح الباب والفرصة أمام إدانة دولية واسعة لهذه الممارسات وصولاً إلى تقديم قادة الكيان العسكريين والسياسيين المشاركين في تلك الجريمة التي تعرض لها المتضامنون من قتل وعربدة وممارسات فاشية وصلت لحد الإهانات وسرقة الممتلكات الشخصية وجوازات السفر إلى المحاكم الوطنية، حيث ستقدم العديد من القضايا كما حصل في فرنسا ضد يهود باراك وستتبعها ملاحقات قضائية مما سيوسع من حجم الملاحقة الدولية لهؤلاء المجرمين القتلة والذين وصلت بهم الغطرسة حد الإجرام.

جواد عقل

هذه الممارسات ستزيد من عزلة الكيان وفرص مواصلة طريق عزله دولياً بشكل مباشر على المستوى الشعبي ومزيد من الإحراج لحلفائه الذين يتسترون على جرائمه وعنصريته، وستزيد من حجم المتضامنين مع الحقوق الفلسطينية الأساسية وحقه في الحرية ورفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، وحقه في الدفاع عن أرضه ومقدساته التي تنتهك يومياً ، وانطلاقاً من إيماننا بالقيمة الإنسانية الكبرى التي مثلها أسطول الحرية وقدرته على كشف وتعرية النظام الصهيوني وأضاليله، فإننا نؤكد على الحقائق التالية التي رسخها هذا الأسطول والذي مثل ضمير العالم من خلال مشاركة أكثر من ٧٠٠ متضامن من ٥١ بلداً يمثلون مختلف الطوائف والاتجاهات السياسية في العالم، وساروا معاً للتأكيد على ما يلي:

أولاً: وضع العالم وشعوبه وقواه الحية أمام حقيقة ما يجري على الفلسطينيين من عمليات تطهير عرقي بتغطية مما يسمى بالرباعية لهذه الجرائم والانتهاكات وتبني الرواية الإسرائيلية حول ما يسمى بوقف الارهاب الفلسطيني.

ثانياً: رفض المتضامنين الدوليين من مختلف الديانات وألوان الطيف السياسية لسياسة العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني وتحميل الكيان الصهيوني ومن يناصره مسؤولية هذه المأساة.

ثالثاً: كشف حقيقة الكيان الصهيوني أمام العالم وزيف مشروعية ممارسته ضد الشعب الفلسطيني، والمتضامنون الدوليين يحاولون وضع الدول التي ينتمي لها هؤلاء المتضامنين أمام مسؤولياتها القانونية والأخلاقية اتجاه ما تعرض له هؤلاء المواطنين من إرهاب صهيوني لا يمكن تبريره.

رابعاً: خلق رأي عام دولي ومساحات أوسع للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

خامساً: إظهار مدى الحاجة إلى وضع

حد لهذا الاستهتار الصهيوني بقواعد القانون الدولي ودفع الأسرة الدولية لأخذ دورها في احترام القانون والعدالة الدولية الغائبة.

على الصعيد الفلسطيني

أظهرت أحداث أسطول الحرية مدى هشاشة المواقف الفلسطينية التي تحاول أن تجير هذا الجهد الإنساني الدولي الأهلي لمصلحة خياراتها وتوجهاتها دون الالتفات لحقيقة أن الاستثمار يجب أن يكون لمصلحة القضية الفلسطينية وضرورة تسليط الضوء على أبعادها القانونية والأخلاقية والإنسانية والعالمية والتحررية. لأن مسلمه توفير موقف فلسطيني واحد هي الركيزة الأساسية لمتابعة الفلسطينيين لكل الجهود الهادفة إلى مأسسة حملات التضامن من وضع إطار شرعي وقانوني لها بما يؤسس لنوع جديد من العمل الفلسطيني ووسائل جديدة لاختراق جدار الصد الصهيوني في المجتمعات الرأسمالية باعتباره ثمرة من ثمار التفاعل الإنساني والحضاري بين مؤسسات المجتمع المدني وواقع الظروف التي يعيشها الفلسطينيون في ظل الاحتلال بالترابط مع الكفاح الوطني وقدرته على دحض الرواية الإسرائيلية والتي أسست لامتلاك الكيان لأدوات وقدرات على تجسيد سياساته العنصرية والفاشية دون لفت الانتباه لخطورتها على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ولا شك أن الفلسطينيين أمام اختبار لمدى قدرتهم على امتلاك زمام المبادرة وعدم تضييع فرصة التعاطي الإيجابي مع حقيقة تنامي حجم ودور المتضامنين مع كفاحنا وحقوقنا العادلة في التأثير على طبيعة الصراع من ناحية، والتأثير على صورة الكيان في بلدانهم من ناحية أخرى.

وهذا يستدعي وصول مختلف الأطراف للاستنتاجات التالية:

أولاً: عبثية الاعتقاد بأن كل ألوان الطيف السياسي ستتفق على آلية واحدة وأشكال نضالية واحدة لكن يمكن الاتفاق على وسائل وطرق وأساليب معتمدة وطنياً ومتفق عليها وإعطاء مختلف الأطراف الحق في ممارسة تصوراتها وقناعاتها بالأشكال التي تراها صالحة دون المساس بجوهر الآلية الوطنية والتي تشكل قاسماً مشتركاً.

ثانياً: ضرورة أن تتفق مختلف الأطراف على وسائل التهدئة وخلق مناخات إيجابية من خلال الالتزام الوطني العام بالمبادئ والأسس الوطنية للسياسات الفلسطينية على الأرض بحيث تتناغم المواقف العملية على الأرض في غزة والضفة بما يمهد الطريق لإنهاء الانقسام.

ثالثاً: لا يجوز وطنياً ترك الخلافات تؤثر على وتائر الدعم والإسناد الدولي لقضيتنا، وهذا ممكن من خلال الالتزام بقواعد وأسس الشراكة الوطنية على أساس الاختلاف في الوسائل والأساليب والاتفاق على الأهداف القريبة والبعيدة للشعب الفلسطيني.

رابعاً: آن الأوان لوقوف الجميع أمام حقيقة خياراتهم وأساليب نضالهم باعتبارها فرصة وطنية لوقف كل تداعيات النزف والاحتراب الداخلي على حساب المصلحة الوطنية بحيث يجري الاتفاق على الأسس والمحددات المقبولة لنضال سياسي ودبلوماسي فلسطيني يؤسس لإعطاء شعبنا حقوقه الوطنية في العودة والحرية والاستقلال، دون المساس بالحق التاريخي في وطنه التاريخي ووقف مسلسل المزايدات الوطنية والتي تفقد الساحة الوطنية من أهم عناصر قوتها ومنعتها. فالوحدة الخيار الأول والأخير لشعبنا وعلى الجميع أن يؤسس في خطابه السياسي والتنظيمي والمسلكي لترسيخ هذا الخيار، فالفلسطيني قدره أن يسعى ويحافظ على وحدة أداته النضالية والشعبية في الوطن والشتات.

خامساً: إنهاء مسلسل الاعتماد والرهان على سياسات ثبت عقمها وعدم قدرتها على وقف التمدد الصهيوني على الأرض الذي تجسده سياسة عنصرية فاشية اقتلاعية تقضم الأرض وتهود المقدسات وتقتلع السكان وتسطو على التاريخ والتراث وجغرافيا الوطن.

لقد هزت مبادرة النشطاء والجريمة الاسرائيلية ضمير كل الأحرار والديمقراطيين في العالم، وأربكت حلفاء الكيان الصهيوني ووضعتهم في خانة المتامرين على الحقوق الأساسية للإنسان والمدافعين عن القتل وسياسة الحصار والإغلاق التي تمارسها الحكومات الصهيونية المتعاقبة. كما ألقت تلك الأحداث الضوء على هشاشة وغياب الدور الرسمي العربي وتجنبه القيام بدوره في تقديم الدعم والمساندة لبني جلدتهم الذين يتعرضون لأقسى جريمة إنسانية ترتكب في القرن الواحد والعشرين، فوقف النظام الرسمي حائراً تائهاً أمام هول الصدمة التي أحدثتها تلك الحملة الدولية وما رافقها من عنجهية وعربدة صهيونية توجت بارتكاب مجزرة بحق المتضامنين الأتراك ظناً منهم أنهم يمتلكون الحق في استخدام سياسة الردع ضد المدنيين والمتضامنين بما يمكنهم من إسكات صوت الحق الدولي الذي بدأت وتائره ترتفع وتأخذ أشكالاً وصيغاً من التضامن، بما يهدد صورة الكيان أمام قطاعات واسعة من البشرية وعلينا ألا نتردد في دعم ودفع هؤلاء المناصرين للحرية والعدالة والحقوق الإنسانية ونساند وندعم كل تحركاتهم الهادفة إلى وضع الدول والحكومات الغربية أمام مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية لتسهيل مهمة الجهد الإنساني لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني من خلال دعم حقوقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ووقف كل الإجراءات الصهيونية التعسفية والتي لا تستند إلى أي مسوغات قانونية ودولية وإنسانية وأخلاقية. فالحصار على شعبنا يجب أن ينتهي وسياسة الاقتلاع يجب أن تتوقف وعلى الأسرة الدولية أن تؤمن حماية لشعبنا من شرور هذا العدو المتغطرس. فسياسة التناغم والسكوت عن التجاوزات والجرائم الصهيونية ضد شعبنا يجب أن تتوقف وعلينا كفلسطينيين أن نضع حداً للانقسام ونعمل سوياً من أجل تأمين شروط ومتطلبات توفير مسؤولية جماعية دولية لوقف العدوان والمجازر وكل أشكال العبث الصهيوني من خلال تبني سياسة وطنية تسند إلى الثوابت الوطنية والحقوق الفلسطينية في المقاومة حتى تحرير كل الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الصهيوني وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم توطئة لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية قادرة على تخليص البشرية من الصهيونية وقادرة على تخليص اليهود مما ترتكبه دولة الكيان من جرائم بحق شعب يريد العيش والحياة بحرية وكرامة على أرضه ووطنه الذي تؤكده كل حقائق التاريخ والجغرافيا ومستقبل فلسطين العربية الديمقراطية.

Digitized by Birzeit University Library

في رسالة إلى نجاد:
الشعبية تدين العقوبات

وجه المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ٦/١١ رسالة إلى سيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد استنكر فيها بشدة قرار مجلس الأمن الدولي ضد إيران، معتبراً أن هذا القرار هو انعكاس لهيمنة الولايات المتحدة عدوة الشعوب وحقوقها المشروعة.

وأكد المكتب السياسي أننا كشعب فلسطيني كما شعوب العالم عانينا من ظلم واضطهاد الولايات المتحدة وحلفائها وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني الفاشي، ومن قهر مجلس الأمن. وأكد وقوف الجبهة إلى جانب إيران ومواقفها النبيلة الشجاعة.

الشعبية تحيي موقف الحكومة التركية

بعثت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برسالة إلى سيادة رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية حيت فيها موقف تركيا في مواجهة الهجمة الصهيونية وأعمالها البربرية في المنطقة.

وعزت اللجنة المركزية بالشهداء الأتراك ضحايا القرصنة الإسرائيلية ضد أسطول الحرية.

وقالت أن الدم التركي امتزج بالتراب الفلسطيني . أضافت أننا نرى من الأهمية تضافر كل القوى الإسلامية والوطنية ضد الغزاة وضد السلوك الصهيو- أمريكي.

في رسالة إلى أورتيغا:
الشعبية تثمن الموقف الشجاع لنيكاراغوا

وجهت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رسالة تحية وتقدير إلى سيادة الرئيس دانيال أورتيغا - رئيس جمهورية نيكاراغوا، أكد ت فيها تقدير الجبهة العالي لموقف نيكاراغوا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني ردا على القرصنة الصهيونية ضد أسطول الحرية، وأكدت اللجنة المركزية أن القادة التاريخيين هم القادرون على اتخاذ خطوة شجاعة في لحظة احتدام المعركة بين الخير والشر ولا يقفون صامتين أو على الحياد وقد كان الرئيس أورتيغا أحد هؤلاء القادة الشجعان، مؤكدة أن العالم بحاجة إلى قادة من هذا الطراز.

الشعبية تدين القرصنة الصهيونية

الشعبية تدين القرصنة الصهيونية ضد أسطول الحرية

أدان المكتب السياسي للجبهة الشعبية القرصنة الصهيونية ضد أسطول الحرية وقال في بيان يوم ٦/١ إن هذه المجزرة رسالة من الكيان الصهيوني للعالم بعدم احترامه الشرعية والقانون الدولي، وتؤشر إلى أن العملية تمت بتصميم وسبق إصرار وذلك بقتل للأبرياء بدم بارد وقرصنة فاضحة في وضح النهار. وانطلاقاً من خطورة ما جرى فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نؤكد على ما يلي: أولاً: ضرورة وضع حد لسياسة إرهاب الدولة التي تمارسها حكومة نتنياهو – باراك – ليبرمان، والمسارعة بتوجيه تهم للقيادة السياسية والعسكرية أمام المحاكم الجنائية الدولية والوطنية. ثانياً: ندعو السلطة الفلسطينية والدول العربية وفوراً لوقف ما يسمى بالمفاوضات غير المباشرة والمباشرة مع القتلة والمجرمين، والعمل على توحيد الموقف العربي والفلسطيني اتجاه الإرهاب والعدوانية والصهيونية، كما ونؤكد على الأشقاء العرب ضرورة سحب المبادرة العربية، وتحميل الكيان الصهيوني ومناصريه وعلى رأسهم الولايات المتحدة مسؤولية ما ستؤول إليه الأمور بعد هذه الجريمة البشعة. ثالثاً: نؤكد على ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني والتمسك بالثوابت الوطنية وحق شعبنا في مقاومة الاحتلال بكافة الأشكال والأساليب.

رابعاً: نؤكد على مسؤولية المجتمع الدولي عن الممارسات والانتهاكات الصهيونية المتواصلة ضد المتضامنين وأهلنا في فلسطين، وندعو جماهير شعبنا في داخل الوطن في فلسطين وخارج الوطن وجماهير أمتنا للخروج إلى الشوارع تعبيراً عن استنكارها وتنديدها بالإرهاب والعدوان الصهيوني.

ويهذه المناسبة نحيي أرواح الشهداء الذين سقطوا من أجل الحق والعدل ولرفع الحصار عن شعبنا، ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل، ونؤكد لهم أن شعبنا وكل أحرار العالم لن يتركوا هذه الجريمة دون عقاب، وسنواصل الكفاح والنضال مع هؤلاء الأحرار لتحرير فلسطين من رجس الاحتلال والعنصرية والفاشية الصهيونية

الشعبية تدين موقف ممثل السلطة
في اجتماع الجامعة العربية

تعقيباً على موقف السلطة الفلسطينية في اجتماع الجامعة العربية وإصرارها على مواصلة المفاوضات غير المباشرة أدلى ناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ٦/٣ بتصريح أدان فيه موقف السلطة الفلسطينية وبعض الأطراف العربية التي ترفض وقف المفاوضات بعد كل ممارسات إسرائيل الإجرامية، وقال الناطق: إن استمرار المفاوضات غير المباشرة لا يخدم سوى الاحتلال الصهيوني وبرنامجه العدواني.

ودعا الناطق إلى سحب مبادرة السلام العربية مرحباً ومثمناً موقف البرلمان والحكومة الكويتية بسحب الموافقة على هذه المبادرة.

بيان بمناسبة ذكرى احتلال ١٩٦٧

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بان مرور ٤٣ عاما على حرب وعدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، يؤكد الطبيعة العنصرية العدوانية التوسعية لدولة الاحتلال ومضيها في تنفيذ الإستراتيجية الصهيونية القائمة على الاستيلاء على الأرض والاقتلاع والتهجير لسكانها الأصليين ونفي وجود الشعب الفلسطيني والتنكر المطلق لحقه في المقاومة من اجل إنهاء الاستيطان والاحتلال وتحرير الأسرى والعودة وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وأكدت الجبهة أن ما سمي بمسيرة المفاوضات والسلام تثبت بما لا يدع مجالا للشك ، بأنها لا تعدو أن تكون وسيلة توظفها دولة الاحتلال وحماتها في واشنطن للتغطية على فرض سياسات الأمر الواقع وتفتيت وحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه وتبديد منجزاته وترسيخ الانقسام الذي يقدم أفضل الخدمات للاحتلال ومخططاته وجرائم حربه.

وأضافت بأن سياسة النظام العربي اللاهثة وراء ما يسمى بالمفاوضات ومبادرته المزعومة تؤكد مضي هذا النظام في نفس السياسة التي قادت لهزيمة حزيران ١٩٦٧، والقائمة على قمع الشعوب العربية وحرمانها من حقوقها السياسية والاجتماعية وحقها الشرعي في مقاومة الاحتلال بكل السبل لتحرير أراضيها المحتلة ، ومواصلة دبلوماسية التوسل والتسول والهوان للسيد الأمريكي الحامي الأول والأخير للاحتلال وعدوانه وانتهاكاته وجرائمه القائمة على قدم وساق.

وتوجهت الجبهة بهذه المناسبة لأبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية بتحية الصمود والمقاومة والديمقراطية والوحدة مؤكدة على مواصلة الصمود الوطني والقومي والتمسك بحقوق شعبنا وأمتنا في التحرير، والديمقراطية، والعدالة، والوحدة، كما وتوجهت بتحية التقدير والإكبار لنهج المقاومة البطلة في العراق، ولبنان، وفلسطين الذي اثبت نفسه في هز أركان الردع لجيش الاحتلال ، والذي يوالي فعاليته وجدواه في فضح حقيقة دولة الاحتلال وعزلها وحليفها الاستراتيجي المخادع على المستوى الدولي والرأي العام العالمي، والذي فضحته بشكل غير مسبوق جريمة المجزرة والعدوان على أسطول الحرية والباخرة ريتشيل كوري ، والموقف التركي في وجه الظلم والعدوان والإجرام الصهيوني ، مما يؤكد الأهمية الملحة لاستعادة الوحدة الوطنية والتضامن العربي في وجه الاحتلال وحماته وتحشيد التضامن الدولي من اجل هزيمة الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال والعودة.

عشر سنوات على تحرير الجنوب

بمناسبة مرور عشر سنوات على تحرير الجنوب أقام الحزب السوري القومي الاجتماعي احتفالاً جماهيرياً يوم ٥/٣٠ ألقى فيه الرفيق أبو أحمد فؤاد كلمة حيا فيها الحزب القومي وشهدائه الأبطال مستذكرا بطولات المقاومة الوطنية والإسلامية التي قادت إلى التحرير والانتصار،

وأضاف «إننا نراهن على جماهير الأمة العربية التي ستنهض وتغير مجرى الأحداث في وطننا العربي، وبهذا الصدد أؤكد لكم أننا نرفض المفاوضات مع العدو، المباشرة وغير المباشرة، لأن المفاوضات جربت واستمرت أكثر من عشرين عاماً،والنتائج سلبية جداً، بل ومدمرة، وخسائرنا كبيرة والعدو حقق خلالها المزيد من بناء المستوطنات، وتهويد القدس، وتدمير غزة، وفرض وقائع على الأرض كل ذلك جرى في ظل اتفاقات أوسلو وخارطة الطريق والاتفاقيات الاقتصادية التي ربطت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني»

وأكد الرفيق أبو أحمد فؤاد أن استمرار الانقسام هو أخطر ما أصاب قضيتنا في هذه المرحلة، وأنه لابد من استعادة الوحدة الوطنية التي لن يتحقق أي انجاز بدونها، وختم بتوجيه التحية لسوريا بقيادة الرئيس بشار الأسد، ولأسرى الجولان، وللمقاومة العراقية، والمقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية بقيادة السيد حسن نصر الله، ووجه التحية للأسرى البواسل في سجون العدو الصهيوني والمحتل الأمريكي.

Digitized by Birzeit University Library

لا لتأجيل الانتخابات أو تعطيلها

لا لتأجيل الانتخابات أو تعطيلها

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ٦/١٠ تعقيباً على قرار حكومة السيد فياض بتأجيل الانتخابات المحلية بياناً جاء فيه:

«بعد فشل محاولات تحويل الاستحقاق الديمقراطي إلى عملية شكلية عبر الدعوة إلى اعتماد قائمة انتخابية واحدة موحدة، بذريعة صون الوحدة الوطنية، وكأنّ الوحدة تلغي التعدد والاختلاف ، يأتي قرار مجلس الوزراء القاضي بتأجيل انتخابات الهيئات المحلية إلى اجل غير مسمى ضرباً للاستحقاق الديموقراطي بحجة مناشدات جهات دولية وعربية، فيما هو للتغطية على عجز هذا التنظيم أو ذاك عن تشكيل قائمته وتسجيلها في الموعد القانوني المحدد، وعليه فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانسجاماً مع رفضنا خنق الديموقراطية عبر مسرحية القائمة الواحدة الموحدة، وبعد أن ناضلنا وثبتنا السير باتجاه عملية انتخابية حقيقية تعددية حرة ونزيهة ،فإننا وعلى ضوء قرار مجلس الوزراء نؤكد على ما يلي :

١- نعلن إدانتنا ورفضنا لقرار مجلس الوزراء الذي يشكل خرقاً فاضحاً لحق المواطنين في اختيار ممثليهم في الهيئات المحلية.

٢- نعلن أن العملية الديمقراطية هي ملك للمجتمع الفلسطيني بأسره، بقواه وفعالياته ومختلف شرائحه، وهذا يتطلب منا جميعاً رفض مصادرة هذا الحق، أو إسقاط أي مصالح خاصة على مصالح المجتمع العامة أو استبدالها وتغييبها.

٣- ندعو مختلف القوى والفصائل السياسية، والفعاليات والمؤسسات المجتمعية، والقوائم الانتخابية على تعددها وتنوعها، إلى الدفاع عن العملية الانتخابية وإجرائها وفق الجدول المقرر والمعلن من لجنة الانتخابات المركزية، فلا يجوز لأحد قتل الحراك المجتمعي والسياسي الذي انخرطت فيه قوى شعبنا وفعالياته السياسية والمجتمعية.

٤- إن الجبهة بمواقفها الواضحة من هذه العملية، من حيث ضرورتها كاستحقاق وطني وديمقراطي، ومن حيث ضرورة أن تكون حقيقية وتمثل عملية منافسة شريفة ما بين البرامج والقوائم المختلفة، تؤكد أيضاً أنها ستناضل لأجل استعادة حق المواطنين في تجديد اختيارهم لممثليهم، آملين من مختلف القوى والفعاليات والقوائم الانتخابية للدفاع عن هذه العملية في مختلف محطاتها، ومطالبة مجلس الوزراء بالتراجع عن قراره الخانق للعملية الانتخابية الديموقراطية بتعسف وحجج واهية.»

احياء ذكرى النكبة في خان الشيح

بالتزامن مع الذكرى الثانية والستين للنكبة أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مخيم خان الشيح (مخيم العودة) مهرجاناً فنياً سياسياً حاشداً.

وقد ألقى الرفيق أبو أحمد فؤاد كلمة ابتدأها بتوجيه التحية لأبناء مخيم خان الشيح وشهدائه وشهداء حركة التحرر الفلسطيني، وأكد فيها على رفض الجبهة الشعبية وفصائل المقاومة، وأبناء الشعب الفلسطيني كل الحلول المطروحة من قبل الامبريالية الأمريكية والأنظمة العربية المستسلمة للقرارات الأمريكية، منذ اتفاقات أوسلو التي وصفها بأنها مذلة ومدانة ومرفوضة من أغلبية أبناء الشعب الفلسطيني كونها أفضت لتراجع القضية الفلسطينية وتقسيم الوطن إلى معازل.

وتطرق في كلمته لقرار عودة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للمفاوضات غير المباشرة مع الكيان الصهيوني، مديناً هذه الخطوة التي صوتت الجبهة ضدها، كونها تُكرس الانقسام، وكونها جاءت بقرار عربي من قبل الأنظمة المطبعة، متسائلا عن دور اللجنة العربية من حصار غزة وحرب غزة الأخيرة، وما يتعرض له أبناء شعبنا في مخيم نهر البارد، ، مؤكداً على رفض المبادرة ودورها الذي يضغط على القيادة الفلسطينية بالعودة للمفاوضات، مستغرباً قبول السلطة العودة للمفاوضات ورفضها من جهة أخرى الجلوس على طاولة الحوار وتذليل العقبات لإنجاح المصالحة الفلسطينية الأولية الأكثر إلحاحاً .

في ختام المهرجان قدمت فرقة العودة للأغنية الوطنية الملتزمة مجموعة من أغانيها، ثمّ تمّ إيقاد شعلة العودة بالمهرجان وتوجيه التحية إلى مؤتمر حيفا الثاني وحركة أبناء البلد في داخل فلسطين الـ ٤٨ .

الشعبية تكرم اثنين من كوادرها العسكرية

أقامت القيادة العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برعاية الرفيق مسؤولها حفل تكريم في معسكر الشهيد باسل الكبيسي بمناسبة تقاعد الرفيقين المناضلين (أبو أكرم)، و الرائد(أبو خالد يحمر) الكادرين العسكريين من أعضاء جهازها المقاتل، بحضور قيادة الجبهة خارج الوطن وعدد من كوادر الجبهة والجهاز العسكري حيث منح الرفيقان درع الجبهة الشعبية تقديرا لمسيرتهما المتميزة في العطاء والنضال.

تقاعد الرفيق أبوأ كرم بعد ٥٥ عاماً قضاها حاملاً السلاح من أجل فلسطين، وكان نموذجاً للمقاتل الثوري الملتزم بثورته وحزبه، خاض جميع معارك الثورة ودافع عنها وعن الشعب في جميع المواقع، متميزا بشجاعته وانضباطه الحديدي، وقد أصيب بجراح عدة مرات، وآخر مهمة تولاها هي قيادةمعسكرالشهيد باسل الكبيسي برتبة مقدم.

والرفيق أبو خالد كادر عسكري متميز شارك في الدفاع عن الثورة والشعب والحزب، وكان نموذجا للمقاتل الثوري، وآخر مهمة تولاها هي نائب قائد معسكر الشهيد باسل الكبيسي برتبة رائد.

وقد ألقى الرفيق الدكتور ماهر الطاهر مسؤول قيادة الجبهة خارج الوطن كلمة أشاد فيها بالرفيقين المناضلين الذين أمضيا عقودا في الكفاح المشرف من أجل فلسطين في صفوف الحزب وجهازه المقاتل مؤكداً أن احالة الرفيقين إلى التقاعد لايعني بحال من الأحوال توقف عطائهما متمثلين الشهيد الحكيم في عطائه المستمر حتى آخر لحظة من حياته، مؤكداً أن ظروف الرفيقين الصحية والعمرية فرضت هذا الخيار القاسي على كل ثوري نذر حياته للوطن والقضية.

وأضاف الدكتور ماهر: باسم المكتب السياسي نشكر اللجنة العسكرية على هذه المبادرة، متمنياً للرفاق العسكريين النجاح في مهمتهم وأداء واجباتهم على الوجه الأكمل.

بدوره ألقى الرفيق أبو أحمد فؤاد - عضو المكتب السياسي ومسؤول اللجنة السياسية والقائد السابق للجهاز العسكري كلمة وجه في مستهلها التحية لأرواح الشهداء البواسل في الثورة الفلسطينية وشهداء الجبهة.

وأضاف: نلتقي اليوم لتكريم مناضلين أمضيا حياتيهما في الكفاح المسلح، عرفتهما جيداً في الميدان وقد واكبا التجربة في جميع مراحلها وكانا نموذجا للمقاتل الثوري المضحي في سبيل القضية والحزب، وكانا مثالاً للالتزام والانضباط وعدم التردد بتنفيذ الصعاب، نموذجا للسلوك المشرف.

وحيا الرفيق أبو أحمد الرفيقين وأسرتيهما مؤكدا أن الحزب يحتضن الرفيقين في تقاعدهما لأنه الأسرة الكبيرة تظلل الجميع، وحيا اللجنة العسكرية على مبادرتها متمنيا لها التوفيق في واجباتها.

وقد ألقى الرفيق أبو أكرم كلمة أكد فيها على استمرار النضال مستعرضاً جانباً من تجربته الغنية، محيياً الجبهة ودورها الكفاحي والنموذج المشرف الذي قدمته عبر جهازها العسكري، كما ألقى الرفيق المكرم أبو خالد كلمة قال فيها:

رفاقي.. رفيقاتي

الحضور الكريم:

نرحب بكم في معسكركم معسكر الشهيد باسل الكبيسي الذي تخرج منه آلاف المناضلين والقادة على مر السنين، فكان حصنا منيعاً رافداً بخيرة أبناء شعبنا في مجال النضال وكل الساحات.

جئتم لتكرموننا، استجابة منكم لإحساسكم العالي بالمسؤولية وايمانا منكم بأن طريق النضال طويل والآن أقول لكم: نحن الآن نعيش من جديد وبعزيمة لاتلين، كنا نتمنى أن نكون في فلسطين لتكريم رفاق كانوا معكم وبينكم، رفاق سبقونا.

إنها مناسبة شرف لنا وما أجملها أعادت الدفء إلى قلوبنا، وجددت الثقة ببيتنا الكبير الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث الألم والعرق والدماء رخيصة لأجل فلسطين، فلسطين الأرض الجميلة والشعب العظيم.

هذه اللفتة أكدت لي الحقيقة بأن تحرير فلسطيني ممكن وأن حب الرفاق موجود ووفاءهم للشهداء والجرحى والمعتقلين وفلسطين محفور في ثقافة حزبنا العظيم.

نحن الآن نطمئن بأن المناضلين في الحضن الدافئ والحصن الأمين وأعلن أني تخرجت من الجبهة الشعبية أحمل رتبة مناضل.

رفاقي في المعسكر: نشدد على التعلم والتدريب والتطور والمبادرة والأخلاق الثورية ونكران الذات والتواضع في العمل، صفات تعلمناها من حزبنا قد بدأنا بها ونزداد تمسكاً بها وسنعود إليها لأنها القوة والمتانة والوفاء للشهادة والشهيد.

رفاقي في القيادة العسكرية: مباركة جهودكم الطيبة وانجازاتكم المتواصلة واهتمامكم بالمعسكر ليعود ويأخذ دوره المعهود وأثمن نهج تكريم المناضلين وتعميم هذا النهج العلمي الصحيح في كل مؤسسات الجبهة.

Digitized by Birzeit University Library

من الانقسام والديكتاتورية تحت الاحتلال

يحدث في فلسطين

يرصدها: ناصر الحارثي

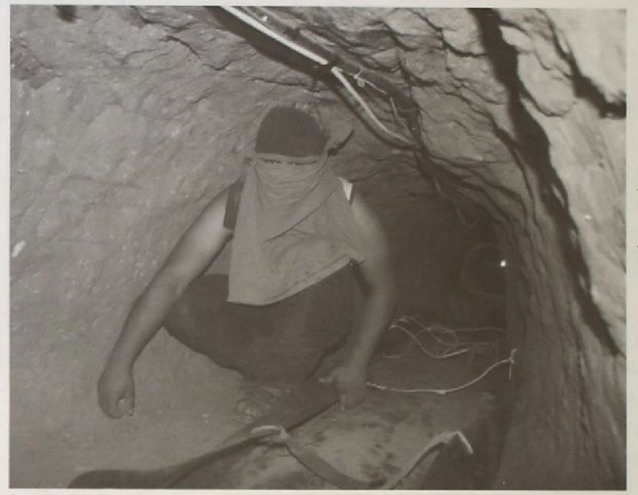

ذرائع تأجيل الانتخابات: نحو ديكتاتورية توافقية

بعد أن كان الحديث يدور حول مقاطعة حماس للانتخابات البلدية التي كان من المزمع إجراءها في وقت سابق قررت حكومة فياض وقبل سبع ساعات من انتهاء موعد تقديم القوائم الرسمية، تأجيل هذه الانتخابات إلى أجل غير مسمى بذرائع أبرزها إتاحة الفرصة للتوصل لاتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس على ضوء الأحداث الأخيرة والنتائج التي أدت إليها جريمة الكيان الصهيوني ضد أسطول الحرية. هذا القرار الذي أحدث جدلاً لاينتهي وتسبب بإرباكات وبلبلة حزبية وعشائرية وأهلية لا المبرر لحدوثها أصلا لو تم الالتزام بالموعد المحدد، فلماذا تأجلت الانتخابات؟

من اللافت حقا أن تتوافق حركتا فتح وحماس هذه المرة، بعد الحرب الإعلامية بينهما على إجراء أو عدم إجراء الانتخابات. فحركة حماس التي سجلت للانتخابات ودعت عناصرها وأنصارها للتسجيل واصلت القول إنها لن تشارك مدعية أن الانتخابات في غياب مؤخرا في بيت لحم في إحداث حراك داخل الحركة كما كان متوقعا إلى حد أصبحت فيه اللجنة المركزية للحركة تراوح مكانها ولم تحدث أي قفزة نوعية سواء على المستوى السياسي أو التنظيمي.

وقد اعترف عبد القادر أن فتح واجهت مشاكل في الميدان حيث أنها لم تستطع التوافق على قوائم متفق عليها وأن هناك اختلافات بين أبناء الحركة في نفس المناطق كانت ستخلق تداعيات قد تنعكس على النسيج الاجتماعي بسبب تداخل بعض العشائر وبروزها في بعض المناطق وأن الحركة تفاجأت بانتماء كثير من رموزها للعشيرة أكثر من انتمائها للحركة وفي الخلاصة فتح لم تكن مستعدة لهذه الانتخابات.

أما المحلل السياسي هاني المصري فقد ذهب إلى أنه « في ظل تفجر خلافات فتح الداخلية وعدم قدرتها على عمل قوائم قوية وموحدة وفاق وطني سيعزز الانقسام ويخدم الاحتلال.

عزام الأحمد القيادي الفتحاوي البارز ادعى أن حماس ستشارك بشكل غير رسمي لدعم وتقديم الدعم لمنافسي فتح وأن تقليل فرص فتح هو لهدف سياسي وليس لخدمة الناس ؟! فمن هم منافسو فتح الذين يخشاهم السيد الأحمد، أم أن السبب الحقيقي هو أن فتح التي دعت لقائمة موحدة، بهدف الفوز بالتزكية واستبعاد حماس، اعتقاداً منها بأنها (فتح تمسك الوضع المجتمعي والسياسي بيديها، لم تستطع الإمساك بوضعها الداخلي، على ضوء الانقسامات في الحركة بشأن المرشحين والخوف من عدم تحقيق أغلبية في مواجهة قائمة اليسار التي دخلت بقوة إلى المعادلة بعد رفض الجبهة الشعبية فكرة القائمة الموحدة.

وقد أكد الكثير من المحللين أن أسباب التأجيل ترجع إلى عدم قدرة فتح على ترتيب بيتها الداخلي وإخفاق لجنتها المركزية في إحداث تغييرات تعيد للملمة أوراق الحركة تنظيميا وسياسياً.

وقد اعترف عضو المجلس الثوري لحركة فتح حاتم عبد القادر بان أسباب التأجيل تعود إلى فشل المؤتمر الحركي السادس الذي انعقد حيث أنها في بعض المناطق لم تستطع تشكيل قوائم وفي مناطق أخرى أختلف على ترتيب الأسماء فيها وفي مناطق أخرى ظهرت أكثر من قائمة لفتح، وحدوث انقسام كبير كان سيقود إلى مواجهات مسلحة،

بدوره قال أيمن طه القيادي في حركة حماس أن تأجيل الانتخابات المحلية في الضفة الغربية مرده إلى أن حركة فتح غير متفقة على قائمة موحدة وليس لها علاقة بالمصالحة، وأشار إلى أن موقف حركة حماس كان واضحا منذ البداية أن إجراء الانتخابات في ظل الانقسام يخدم الاحتلال و يعزز الانقسام، ولم نطلب تأجيل الانتخابات من فتح

لاشك أن إقدام الحكومة على إلغاء الانتخابات يعطي مؤشرين: الأول هو أن فتح وحكومة فياض لم تعد قادرة فعليا على طبخ الطبخة وأكلها لوحدها..

والثاني أن ادعاءات حماس بأن الانتخابات ونتائجها مقررة سلفا من الحكومة غير الدستورية هي ادعاءات تنقصها الصحة إلى حد كبير.

في مواقف الفصائل الأخرى رفضت الجبهة الشعبية، والمبادرة الوطنية، وفدا، والجبهة

الديمقراطية، وحزب الشعب، وقوائم المستقلين القرار باعتباره ضربا للعملية الديمقراطية، وقد أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن هذا الإجراء اللا ديمقراطي يأتي بعد فشل محاولات تحويل الاستحقاق الديمقراطي إلى عملية شكلية عبر الدعوة إلى اعتماد قائمة انتخابية واحدة موحدة، بذريعة صون الوحدة الوطنية، وكأنّ الوحدة تلغي التعدد والاختلاف، ولكن من الواضح أن الوحدة الوطنية التي يتم الحديث عنها لها وجهين، فإما اتفاق بين فتح وحماس لإلغاء الآخرين، أو إن تعذر ذلك فاستبعاد حماس على الأقل، ورأت الجبهة أن القرار بالتأجيل يأتي ضرباً للاستحقاق الديمقراطي بحجة مناشدات جهات دولية وعربية، فيما هو للتغطية على عجز هذا التنظيم أو ذاك عن تشكيل قائمته وتسجيلها في الموعد القانوني المحدد، وعليه فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانسجاما مع رفضها خنق الديمقراطية عبر مسرحية القائمة الواحدة الموحدة، وبعد نضالها باتجاه عملية انتخابية حقيقية تعددية حرة ونزيهة أعلنت إدانتها ورفضها لقرار مجلس الوزراء واعتبرت أنه يشكل خرقا فاضحاً لحق المواطنين في اختيار ممثليهم في الهيئات المحلية. حيث أن العملية الديمقراطية كما تراها الجبهة هي ملك للمجتمع الفلسطيني بأسره، بقواه وفعالياته ومختلف شرائحه، وهذا يتطلب من الجميعَ رفض مصادرة هذا الحق، أو إسقاط أي مصالح خاصة على مصالح المجتمع العامة أو استبدالها وتغييبها.

وأكدت الجبهة في بيان منشور أنها ستناضل لأجل استعادة حق المواطنين في تجديد اختيارهم لممثليهم، آملة من مختلف القوى والفعاليات والقوائم الانتخابية للدفاع عن هذه العملية في مختلف محطاتها، ومطالبة مجلس الوزراء بالتراجع عن قراره الخانق للعملية الانتخابية الديمقراطية بتعسف وحجج واهية.

فهل تريد حماس وفتح ديكتاتورية توافقية بينهما؟! وهل هناك مسعى لمصالحة بين الحركتين على حساب المواطن، مصالحة تستأثر فيها الحركتان بمقدرات ومصير الشعب بعيداً عن الديمقراطية وما تسببه من قلق للبعض؟! و(بلا ديمقراطية ووجع رأس)!

أنفاق

إذا كانت الأنفاق قامت بأمر واقع لمواجهة الحصار وتأمين الحد الأدنى من متطلبات المواطنين في ظل حصار خانق، وتأمين متنفس للمقاومة، فانها تحولت إلى وسيلة للنهب والثراء الفاحش، وأداة لتدمير الاقتصاد الوطني، ونشر المواد المخدرة وحفر للموت، وانتهاك حقوق العمال، ووسيلة لتعميق تحالف الحكومة مع تجار الموت، على حساب الفقراء والمعدمين، عبر غياب الإشراف والرقابة الوطنية، على الأسعار والجودة، ووسائل السلامة، والحماية القانونية والأخلاقية، في تهديد دائم لحياة العمال، ووسيلة لتمرير مشاريع الاحتلال التصفوية، عبر فصل الضفة عن غزة.

والأنفاق غير شرعية ولا تخضع لأي قانون، ويتطلب ترخيص النفق ١٠٠٠٠ شيكل، تدفع لحكومة حماس، فيما يتطلب اشتراك الكهرباء ١٠٠٠ شيكل، وتقام نقاط للتفتيش والجباية من المهربين، دون الاهتمام بما يهربونه، لم يصرف من هذه الضرائب ولو فلس واحد على رعاية العمال أو تعويض من أصيب أو قضى نحبه منهم، وقد بلغ عدد ضحايا الأنفاق ١٥٧ والرقم يرتفع كل يوم.

فإلى متى أنفاق الجريمة وانقسام العار؟!

التعذيب والاعتقال السياسي ومصادرة الحريات العامة: إلى متى

مازال التعذيب هو السمة الغالبة على ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي شهر أيار تلقى ديوان المظالم ١٣ شكوى متعلقة بالتعذيب في الضفة الغربية و١٢ في غزة، ومرتكبو هذه الفظائع في الضفة هم جهاز الشرطة والمخابرات والأمن الوقائي، أما في غزة فهم جهاز الأمن الداخلي والشرطة التابعين للحكومة المقالة، ويتنوع التعذيب بين الشبح والتكبيل واللكم، والضرب على القدمين (الفلكة) وعصب العينين لساعات طويلة والتعليق بخطاف، والضرب بالعصي والبرابيش، والتعذيب النفسي إلى جانب سوء المعاملة.

كما أن الاعتقال التعسفي وبدون إجراءات قانونية واضحة مازال يشكل سلوكاً دائما لدى الأجهزة المختلفة في الضفة وغزة، وقد تلقى ديوان المظالم خلال أيار ٣٠٠ شكوى في الضفة و٧٤ في غزة، تتعلق بالاعتقال السياسي وعلى خلفية سياسية.

وفي سياق آخر سجلت عدة انتهاكات ضد الجمعيات والتجمعات السلمية، ٩ في غزة، و٣ في الضفة الغربية على يد الأجهزة المختلفة.

وفي سياق آخر سجل استمرار الامتناع عن تنفيذ قرارات المحاكم أو المماطلة والالتفاف عليها، في مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي والمادة ١٠٦ منه، وجميع هذه الانتهاكات سجلت في الضفة، ولم نحصل على معلومات من غزة بهذا الشأن.

عموماً من الواضح أن الوضع في غزة والضفة هو (بطيخة وانقسمت نصين) ولكنها بطيخة بيضاء و(حامضة).

السلامة الأمنية مرة أخرى: حسن سلوك أيدلوجي

في السابق قبل مشاركتها في الانتخابات ووصولها إلى السلطة كانت حماس تنتقد بشدة سياسة السلامة الأمنية التي اتبعتها السلطة، ورغم ذلك كان لحماس حصة الأسد من هذه الوظائف وأكبرها تفريغات ٢٠٠٥ في الأجهزة الأمنية.

وبعد سيطرتها على القطاع تستخدم حماس نفس الإجراء لضمان تعيين منتسبيها في الوظيفة العمومية وإقصاء الآخرين:

يحتاج من يتقدم لوظيفة عمومية في غزة لتزكية من أمير مسجد منطقته: حسن سلوك أيدلوجي: عبر تنسيق معمق بين هذه الفئة وديوان الوظيفة العمومية التي ترسل قوائم بالأسماء إلى أمراء المساجد لمصادقتها والموافقة عليها! طبعا يحق للجميع التقدم للوظيفة ولكن الأولوية أساسا لابن حماس والمقربين منها... وبصراحة (ما حدا أحسن من حدا)!

أخيرا.. وبما أنها ديكتاتورية انقسامية، ومتوافق عليها فلن يكون بالامكان تحسين الوضع حتى يتنازل الطرفان المهيمنان على الوضع الفلسطيني عن استئثارهما، وحيازتهما الفئوية للتصرف في الشأن العام، وهذا بالتأكيد يحتاج إلى نوايا صادقة ومراجعة نقدية مستقيمة وشفافة، تعاد فيها الأمور إلى نصابها عبر وحدة وطنية شاملة، تقوم على أساس ديمقراطي يقرر فيه الشعب من يحكمه، ويكون القانون هو سيد الجميع.

Digitized by Birzeit University Library

أسطول الحرية : آفاق وتداعيات

ندوة الهدف

فتحت المجزرة الصهيونية الجديدة ضد أسطول الحرية، ومن ثم ضد سفينة المساندة (راشيل كوري) الباب واسعا أمام نقاش وتحليل وتوقع من الواضح أنه لن يغلق قريباً.

إن الهدف إذ تدعو إلى هذه الندوة تسعى إلى نقاش ناضج وعميق يعالج مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الحدث الهام، ليس فقط بسبب طبيعته الإخبارية الساخنة واستيلاءه على وسائل الإعلام، بل أيضا ما يحمله بين السطور من آثار عميقة سيتركها على مجمل اللوحة السياسية في المنطقة وفلسطين والتداعيات المحتملة التي سيلقي بها في وجه الفاعلين الأساسيين في السياسة.

وبالتالي فان الأسئلة التي نرجو الإجابة عنها ليست من نوع: كيف ولماذا حدث ما حدث، رغم أهمية هذا إلا أننا نرى أنه أشبع بحثا ونقاشا في الإعلام والتعليقات والشهادات.

إننا نسعى إلى مقاربة من زاوية مختلفة تتناول التداعيات والمقدمات التي يتم التغاضي عنها في النقاش الدائر ولذلك فان هذه الندوة ستتناول المحاور التالية:

١- الأفق الجديد الذي تم فتحه في العالم كله بل تعميقه للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كيف يمكن الاستفادة منه والتعاطي معه والبناء عليه، كيف يمكن الدفع قدما بسردية الشعب الفلسطيني بالتركيز على حقيقة الكيان الصهيوني والاحتلال والقمع المستمر لشعبنا، وليس فقط حصار غزة (وطريقة توظيفه المؤسفة) وليس فقط ما جرى لأسطول الحرية والشهداء والمتضامنين الأبطال. كونا ندرك أن هذا كله مرتبط بطبيعة الكيان الصهيوني والاحتلال.

٢- العلاقات التركية – الإسرائيلية: دينامية هذه العلاقات ونقاط التوتر والقوة فيها، وآفاقها ارتباطا بطبيعة النظام التركي، واقدامه على توظيف ما حدث في خدمة طرف فلسطيني واحد، وبالتالي: ماذا تريد تركيا من فلسطين، ومن المنطقة، وهل السلوك التركي ناتج عن إرادة فعل أم رد فعل؟ وإذا كان أردوغان قد خاطب إسرائيل قائلا : كما أن صداقتنا قوية فان عداءنا قوي أيضاً: فما هي آفاق العلاقة خصوصاً أن هذه الصداقة مبنية على تحالفات تبدأ من عضوية الناتو، ورغبة إسرائيل في أن تصبح عضوا كاملا فيه وهو ما لم تعارضه تركيا في السابق، مرورا بالاتفاقات بين الطرفين العلني منها والسري؟

٣- ماهي التداعيات داخل إسرائيل كيف نحللها ونفهمها، وما آفاق المناورات السياسية الخادعة لنتنياهو وعصابة تل أبيب تجاه موضوع الحصار.

٤- ما هي تداعيات ما حدث وبالتحديد مواقف الأطراف الفاعلة على الملف الفلسطيني الداخلي: هل سيكون حل المشكلة على أساس تكريس الانقسام انطلاقا من رغبة كل طرف في استثماره لمصلحته وفي ضوء السلوك المتوقع للأطراف الفاعلة (تركيا وإسرائيل).. ما هو المطلوب فعلا كي يصبح الشعب الفلسطيني وقضيته عموما المستفيد الأساسي من النتائج وكيف يجب أن يسلك الفلسطينيون (من غير طرفي الانقسام) لمنع الاستثمار والتوظيف الفئوي الخاطئ؟؟

٥- كيف يجب النظر الى تداعيات ما حدث على أهلنا في مناطق ٤٨، خصوصا بعد المشاركة السياسية والحزبية الرفيعة في الأسطول من قبل رموز لها وزنها، وبعد انفلات الوحش العنصري ضدهم ألا يعني هذا أنهم يعودون بقوة إلى قلب المعادلة، معادلة الصراع مع العدو الصهيوني؟

وقائع ندوة الهدف

فيما يلي النص المكثف لندوة الهدف الشهرية حول مجزرة أسطول الحرية التي ارتكبها العدو الصهيوني وتداعياته، ويمكن للقارئ الكريم الاطلاع على النص الكامل في موقع الهدف الالكتروني على الانترنت.

المشاركون:

جواد عقل: رئيس تحرير مجلة الهدف

أيمن أبو هاشم: كاتب ومحامي

سعيد البرغوثي: ناشر وكاتب

أكرم إبراهيم: صحفي

خالد أيوب: كاتب وباحث

وليد عبد الرحيم: كاتب وصحفي، من أسرة تحرير الهدف

محمد أبو شريفة: صحفي، من أسرة تحرير الهدف

د. محمد أبو ناموس: نائب رئيس تحرير الهدف

حمد موعد: باحث

علي الكردي: صحفي وكاتب. المحرر الثقافي في الهدف

جواد عقل:

تهدف هذه الجلسة إلى الحوار حول أسطول الحرية وتداعيات ما جرى على القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها، وتحليل طبيعة هذه الحملة الدولية والآثار التي يمكن أن تترتب عليها في المستقبل، كيف سيؤثر ما جرى على المصالحة الفلسطينية مثلاً؟والقضية الفلسطينية عموماً؟ وهل ما جرى يشكل نقطة انطلاق لبداية حملة دولية تضامنية لكشف طبيعة هذا الكيان العنصري والفاشي ؟

النقطة الأساسية في هذا الموضوع هي الدور التركي، أعتقد أنه من الصواب قراءة هذا الدور بشكل علمي بعيداً عن الارتدادات العاطفية.

من الواضح أننا نحن العرب، نعطي هذا الدور حجماً أكبر مما يجب بسبب الواقع الذي تعيشه المنطقة سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، خيبات الأمل التي نعاني منها، كلها دفعت باتجاه تضخيم الدور التركي وعدم رؤية المصالح التركية الإستراتيجية سواء بالعلاقة مع المنطقة، أو العلاقة مع الكيان الصهيوني اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، حيث غاب عن ذهن الكثيرين أنه ربما سيكون من أبرز تداعيات المواقف التأثير على دور هذا الحزب وإمكانيات تحقيق نجاح سياسي واقتصادي على الساحة التركية.

وهناك مؤشرات تشير إلى تراجع شعبية هذا الحزب، وتزايد شعبية قوى، وأحزاب أخرى خاصة حزب الشعب التركي. وهنا يُطرح سؤالٌ: إلى أي مدى يمكن أن نراهن على هذا الحزب في هذا الوقت بما يتناسب مع مصالح بلده على المستوى الداخلي والخارجي؟ في ظل تزايد الضغوط على هذا النظام من كل حدب وصوب بحيث يمكن لهذا النظام أن يتراجع عن مواقفه وسياساته... الموقف التركي هو موقف إيجابي وداعم للقضية الفلسطينية. ونريد أن نناقش أبعاد ما جرى على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وبشكل رئيسي على مستوى نظرة العالم للقضية الفلسطينية والصورة التي سيعكسها هذا التفاعل العالمي الجديد وهذا التضامن على صورة الكيان الصهيوني، فكيف سيتصرف هذا الكيان إزاء المأزق الذي وُضع فيه جراء تصرفه الأحمق في وضح النهار؟

أيمن أبو هاشم

منذ سنوات طويلة خلت كان هناك غياب للجبهة الدولية فيما يتعلق بالصراع حول القضية الفلسطينية، وكانت المنظومة الدولية الرسمية – إن جاز التعبير – هي الفاعل الرئيسي لظلم هذه القضية وللتغطية على عدالة القضية، بل حققت للفلسطينيين أسوأ النتائج وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وفقدان التوازن بسبب هذا السقوط وما ترتب على الشعب الفلسطيني من نتائج سيئة. لكن السؤال: من أين جاءت هذه الحركة الحقوقية؟ هل هي وليدة اللحظة؟ أم أنها نتيجة تراكم ثقافة غربية تراعي حقوق الإنسان والديمقراطية، وتعلي الصوت بشأن التعددية في هذه المجتمعات، بالتأكيد هي ثقافة وافدة علينا نحن العرب، أيضاً كان هناك استفادة كبيرة على صعيد القضية الفلسطينية.

أهمية تفعيل الجانب القانوني على هذا المسار أولاً، هناك حركة حقوقية دولية ناشطة خلال العشرين سنة الأخيرة تقوم على مبدأ تفعيل نظام المسؤولية الجزائية.

وبالتالي كان هناك فعلاً تصور لنضج وعي قانوني يقوم على أرضية أن يتم وضع حد للجرائم التي تنفذ وتبقى بعيدة عن سياق الإفلات من العقاب.

مع تطور المنحى القانوني كان هناك تطور فعلي سابق له وموازٍ له، وهو تطور الفكر الدولية حول حقوق الإنسان وتشكيل المجالس والمنظمات الحقوقية الدولية الرسمية وغير الرسمية خارج الأمم المتحدة وداخلها، عبر المجالس الموجودة داخل المنظمة الدولية.

هناك عامل آخر وهو أن حالة الاختلال الدولي التي حصلت والدول التي تمثل الإمبريالية في العالم، واجهت أشكالاً لرفض هذه الإمبريالية عبر المؤتمرات أو عبر مظاهر دولية سمعنا عنها وهي التجمع الدولي لمقاومة شرور العولمة.

أنا أعتقد بأن موضوع غزة تحديداً وكسر الحصار هو في ذروة إمكانية تبلور هذه الحالة الدولية ووجدنا أنفسنا كفلسطينيين أمام بُعد غير جاهزين له بفعل الانقسام والاقتتال الفلسطيني، وكعرب أيضاً - للأسف - غير مستعدين لاستثمار هذه الرافعة الجديدة في الصراع مع العدو الصهيوني بفعل تدني الحالة السياسية والمدنية والحقوقية في العالم العربي.

وأخيراً افترضنا أن ما حدث بأسطول الحرية هو تهيئة لتحقيق، بمعنى أنه هناك مطالبات جدية بتشكيل لجنة تحقيق دولية،

Digitized by Birzeit University Library

ما هي فعلياً التقديرات والاستعدادات عربياً وفلسطينياً من أجل الدفع باتجاه فتح الملفات على الصعيد القانوني، حتى الآن لا يوجد أي جهد منظم لا على صعيد المحامين العرب، ولا على صعيد المؤسسات الحقوقية العربية غير الرسمية. وبالتالي هذا يخلق نقاشاً فعلياً بأن كل هذه الخطوات والسياسات تبقى محصورة بالتحرك الخارجي فيما نحن بعيدون عنها،

جواد عقل

المحظور الذي طرحه الأستاذ أيمن أن البعض في المنطقة يحاول أن يجعل من هذا الفعل التضامني العالمي فعلاً محلياً، وذا طابع استعراضي، وأعتقد بأن أحد المشاركين في اللجنة الدولية لكسر الحصار تكلم حول هذا الموضوع بوضوح، وهو يوناني وقال: «أحذركم أن سفن كسر الحصار يجب أن يكون طابعها غربياً وليس عربياً». وهذا المحظور مطروح وبشدة خاصة فيما يتعلق بسفينة مريم، وسفينة ناجي العلي، والتهديدات التي تطلقها القيادة الصهيونية حول طريقة التعامل مع هذه السفن باعتبار أن إسرائيل تصرح بأنها خففت الحصار، فلماذا هذه السفن؟ وبالتالي ستتعامل معها على أنها سفن معادية.

سعيد البرغوثي

أريد الوقوف قليلاً عند بعض التعابير التي يجب أن نبقى حذرين أمامها، منها التحدث عن غياب الدور الغربي الذي لم يكن غائباً، بل كان منحازاً إلى إسرائيل بشكل رسمي. أما الفعاليات الشعبية فقد كانت موجودة بشكل أو بآخر، موضوعة التضخيم يجب أن يؤخذ بسياقها وزمنها، فأمر طبيعي أن يكون هناك ما يشبه الدور التركي الجديد بعد أن كان منخرطاً حتى الأذنين مع المشروع الصهيوني. هناك مناورات مشتركة وشراء أسلحة وتطوير أسلحة.

من هنا بدأنا نتلمس حدوث تحول في الموقف التركي وهذا التحول إذا صح التعبير يجب أن نطرب له بعد أن كان منخرطاً مع المشروع الصهيوني.

الموقف التركي يستحق التقدير، يستحق أن نقف بجانبه وأن ندعمه ويستحق أن نعمل على تطويره أيضاً، وأن نبتعد عن التشكيك أرى أن هذا موقف تركي نبيل. وأخشى أن نقع في مطب الحديث عن حصار غزة فقط، وألا نرى الضفة محاصرة أيضاً. ويجب ألا نقع في مطب

التحدث عن فك الحصار وأن نغفل عن ناحية هامة جداً وهي الأساس في الموضوع الذي هو الاحتلال. وأرى أن هناك عدة حوارات يجب أن يُعمل عليها فعلاً ضمن رؤية إنهاء الاحتلال، لأن إنهاء الاحتلال سينهي الحصار عملياً.

والخطاب الآخر يجب أن يوجه إلى الجانب الشعبي العربي، لأن الجهات الرسمية شبه ميؤوس منها، وأدعو إلى إحياء المنظمات الأهلية العربية لتلعب دورها بشكل حقيقي ومستقل عن سياسات الحكومات العربية السائدة.

أكرم إبراهيم

من الممكن أن نكون متفقين على أن ما حدث قد فتح ثغرة داخل هذا الفراغ الذي نعيشه سواء على الصعيد العربي أو الدولي.

أما عن كيفية التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني فاعتقد – وللأسف – أننا لم نرتق ولم نصل بفاعلياتنا المدنية إلى مستوى دولي أو حتى عربي لكي تتوازى مع الفعل الثقافي الغربي، وهذه تعد إحدى نقاط الخلل التي تعترينا كفلسطينيين ويبدو أننا نعرف سلبياتنا وثغراتنا ولكننا لا نعمل على تجاوزها..

وما حدث يظهر الدور التركي، فهل حجم هذا الدور هو الحجم الحقيقي الذي أعطاه الشارع العربي له، أم لا؟ لأنني أعتقد أن الشارع العربي يسوده نوع من وعي الهزيمة والتي تكرست بفعل الإخفاقات السياسية العديدة وعلى رأسها السياسة الفلسطينية. فالشارع العربي التف حول الاشتباك الذي حدث في عرض البحر، وهذا الاشتباك – للأسف – مفقود على الساحة الفلسطينية. فلماذا الإسرائيلي يوسع مجاله الجغرافي بينما نحن ينحسر داخل غزة والضفة!!

أعتقد أن الفعل السياسي الفلسطيني وصل إلى مستوى جعلنا نبحث عن قوة تاريخية، قوة ثالثة بكل معنى الكلمة.. مدنية؟ ما شكلها؟ ما دورها؟ هل هي قادرة على الفعل مع الآخر الغربي؟

خالد أيوب

إسرائيل تلاعبنا على المكشوف، فهي ليست مكترثة بأي شكل من أشكال القوانين الدولية، فقد تعمدت أن تقتحم الأسطول في المياه الدولية ليس غباءً، فهي عملية مقصودة تماماً.

والواقع الدولي المتعلق بما حدث، لم ندرس ارتداداته أبداً، بمعنى أن تركيا فقدت دورها في الحلف الأطلسي، وهي الآن تبحث عن إعادة إنتاج دور لها كما في السابق في مواجهة المعسكر الاشتراكي السابق. لم تعد تركيا دولة مهمة لدى الحلف الأطلسي، فاضطرت إلى أن تسعى بنفسها لخلق واقع جديد يتناسب وظروف الحالة الدولية الجديدة.

وكان هناك تناغم في المواقف بين تركيا وإسرائيل في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، أما الآن – بنظري – فلا يوجد مبرر لوجود تركيا بين هؤلاء، فالعلاقات اختلفت لأن دور إسرائيل اختلف لأنها الآن في إطار الاستعداد لتتشكل وفق متطلبات الدور الثاني المناط بها بمعنى انهيار إسرائيل القديمة، ووجود إسرائيل الحديثة.

وليد عبد الرحيم

أود أن أركز على ما اعتبره النقطة الأهم: ماهية وهدف هذا التضامن؟ ومن يقوم بهذا التضامن؟

التضامن مع شعب تحت الاحتلال يأتي من مصادر متضامنة أخرى وليس من الواقع تحت الاحتلال، سواء كان دولاً أو أفراداً أو منظمات أهلية، مثل حركات التضامن عبر التاريخ التي كانت تتوجه من مناطق جغرافية إلى مناطق جغرافية أخرى. وبالتالي نحن غير معنيين مباشرة، أو يفترض ألا نكون معنيين بما حدث ولا حتى أن نرتب هذا الموضوع

نتيجة للاستفادة السياسية الفلسطينية الداخلية (سلطة الضفة وسلطة غزة). وكأن هناك دولتين وحكومتين فلسطينيتين. فهم التضامن الدولي هو أهم من كل ما يقال بخصوص تركيا أو غير تركيا.

حقيقة يوجد صراع داخلي في تركيا بين أردوغان والعسكر، تم تصدير هذا الصراع بهذه الطريقة، ولذلك فإن ردات فعل شريحة من العسكر أكدت على أنها متمسكة أكثر بعلاقاتها مع إسرائيل. وكلكم تعلمون أنه يوجد مناورات عسكرية بين الطرفين وهذا أثناء فترة حكومة أردوغان، فنحن يجب ألا نعوّل كثيراً على هذا الدور. فتركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي، وهي تسعى لمقعد في الاتحاد الأوروبي، وما تفعله حكومة أردوغان هو سُبل ضغط ذكية للحصول على مكتسبات قومية تركية – وهذا حقهم طبعاً – ولكن أين هي خطواتنا للحصول على مكتسباتنا القومية؟ أو بالمعنى الضيق حتى على مكتسباتنا الوطنية الفلسطينية؟

علي الكردي

لا يمكن فهم تداعيات حدث الجريمة الإسرائيلية على أسطول الحرية بعيداً عن الصخب الإعلامي للحدث، إلا بالعودة إلى الأبعاد الإستراتيجية للصراع الجيو سياسي للمنطقة الممتدة من الشرق الأدني حتى آسيا الوسطى التي يطلق عليها اسم «قوس الأزمات».

مع الغياب العربي.. وغياب المشروع العربي عن السياسة برزت إيران كقوة إقليمية تصارع من أجل مصالحها والاعتراف بدورها ونفوذها، وبرزت تركيا كقوة إقليمية أيضاً ناهضة (عسكرياً واقتصادياً) وقدمت نفسها بأشكال مختلفة للعب دور ما في ملء هذه الفراغات.. وبطبيعة الحال إسرائيل هي قوة إقليمية استثنائية ومعتمدة من قبل الولايات المتحدة والغرب الذي يدعمها بكل الوسائل.

هذه القوى الإقليمية الثلاث باتت برأيي تتصارع على ملء الفراغات والنفوذ في المنطقة على الرغم من اختلاف الأساليب والأدوات فيما بينها، لا سيما في ظل مصاعب القطبية الأمريكية الأحادية، وسياسة القوة التي كان تتبعها في المنطقة، وفي ظل انشغالها بإعادة ترتيب أوضاعها في عهد أوباما، الأمر الذي أفسح المجال أمام الانزياحات التي تظهر في

سياسات القوى الإقليمية التي تبدو وكأنها شكل من أشكال التمرد على الأخ الأكبر.. وشق عصا الطاعة عليه..

لنعد إلى السؤال: ماذا تريد تركيا من سياساتها النشطة في الإقليم؟!

طوال السنوات الثماني الأخيرة حاولت تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية إعطاء مثال إيجابي لبلد مسلم كبير ينهج سياسة معتدلة (رد غير مباشر على سياسة الإسلاميين المتطرفين) يمكن أن يشكل نموذجاً إيجابياً في العالم العربي والإسلامي، ورأت من جهة أخرى أن المدخل للتأثير في سياسات المنطقة أن تلعب دوراً ما مدخله القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي فنشطت على هذا الصعيد باعتماد سياسة منظرها أحمد أوغلو (تصفير المشكلات مع دول الجوار وتوسل «القوة الناعمة» المتاحة لها بحكم موقعها الجغرافي وثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري)، الأمر الذي حقق لها البروز كقوة إقليمية توازن من جهة الدور الإيراني وملابساته، ومن جهة أخرى توازن بثقلها الثقل الإسرائيلي الراسخ في المنطقة، وتخفف بالتالي من حدة الاستقطابات التي تشكلت في المنطقة وخصوصاً بين محوري «الممانعة» و «الاعتدال» العربيين، وكان شعارها الأساسي لكل هذه التحركات تحقيق الاستقرار في المنطقة خدمة لمصالح كل شعوبها.

سرعان ما اصطدم تدخلها النشط من أجل تصفير المشكلات في المنطقة، والوساطات لحل الملف الإيراني حلاً سلمياً، والوساطة في الحوار غير المباشر بين سورية وإسرائيل بجدار التعنت الإسرائيلي والعربدة الإسرائيلية التي تعتبر نفسها القوة الإقليمية العظمى الاستثنائية في المنطقة باعتراف الغرب والدعم المطلق من الولايات المتحدة.

شيئاً فشيئاً بدأت التناقضات الخفية المتراكمة بين السياستين التركية والإسرائيلية تنتقل من الغرف المغلقة إلى العلن (على الرغم من الصداقة التي تجمعهما والتعاون على غير صعيد بما في ذلك التعاون العسكري والمناورات العسكرية المشتركة، وانتمائهما إلى الحلف العربي المشترك). ووصل الخلاف ذروته بالمشادة الكلامية بين أردوغان وبيريز في مؤتمر دافوس.. ومن ثم الانتقادات التركية العلنية للسياسة الإسرائيلية التي تصاعدت بعد جريمة الاعتداء الإسرائيلي على «أسطول الحرية».

أعتقد أن إسرائيل بارتكابها هذه الجريمة عن سابق دراسة وتصميم أرادت توجيه رسالة قوية إلى تركيا غايتها تحجيم الدور الإقليمي التركي، وإفهام تركيا والعالم أن إسرائيل هي القوة الإقليمية العظمى المعتمدة في المنطقة أمريكياً وغربياً، وبالتالي ليس بإمكان أحد النيل من دورها الاستثنائي هذا، بدليل أن ردود الفعل الدولية على عربدتها جاءت باهتة وليست ذات تأثير، حتى ولو تغير شكل الحصار على غزة، على شكل تخفيف جزئي لهذا الحصار بإشراف ربما دولي، فالمعادلات الأساسية ستظل ذاتها. إسرائيل هي مدللة الغرب دون منازع وتركيا التي طعنت بكرامتها كدولة لها وزنها ستجد نفسها بعد ردود الأفعال الإعلامية الصاخبة، أنها أمام مأزق سيضطرها إلى إعادة حساباتها إذ أن قوتها تنبع أساساً من بنيتها التي تشكلت من تحالفها مع الغرب، كونها جزءاً من الحلف الأطلسي، وتتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)، وبالتالي ما تأسست عليه كدولة قومية ذات بنية حديثة يستمد قوته من روابطها القوية مع الغرب، وبالتالي المطلوب أن تكيف سياساتها وفق مصالحها، وروابطها مع هذا الغرب، وإلا ستجد نفسها أمام تعارض مع طبيعة بنيتها الداخلية أساساً وعلى الغرب الذي تستمد قوتها منه بشكل أو بآخر، وبالتالي سقف ردود

Digitized by Birzeit University Library

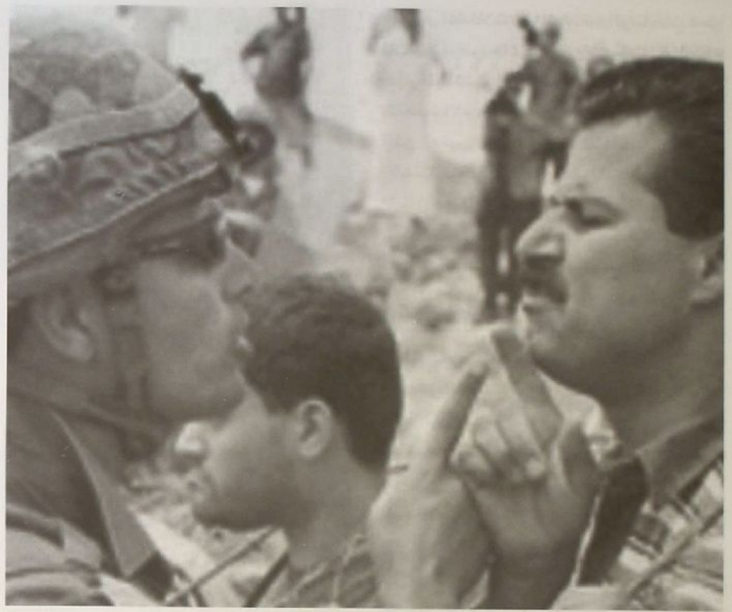

أفعالها تجاه الصفعة الإسرائيلية هو أن تعود إلى سابق عهدها بانتهاج سياسة الحياد تجاه قضايا المنطقة مما يعني وصول إسرائيل إلى غايتها.

من المستبعد بتقديري أن تنهج تركيا سياسة التصعيد أكثر مما فعلت حتى الآن. إذا فعلت سوف تتغير الكثير من المعادلات، لكنها أولاً ستنقسم على نفسها، وستقف في الضد من سياسة تصغير المشكلات التي تسعى إليها، لأنها هذه المرة ستهز المشكلات في عقر دارها، وهذا سيفتح المنطقة على المزيد من الصراعات الدامية واللاستقرار الذي سيكون وبالاً على كل شعوبها. بعد أشهر، ربما ينسى العالم جريمة أسطول الحرية، كما تناسى من قبل تقرير غولدستون، والحرب على غزة، والكثير من الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل على مدى تاريخها.

دعونا لا نعوّل كثيراً على التداعيات داخل إسرائيل. لقد ثبت أن المجتمع الإسرائيلي برمته يتجه نحو اليمين، إسرائيل كانت تود توجيه صفعة إلى تركيا بالتحديد وقد فعلتها، وكل ما تبقى هو مناورات تكتيكية، لا تغير من واقع الحال، إذ كان بإمكانها السيطرة على أي باخرة تريد كسر الحصار عن غزة دون إراقة الدماء كما فعلت مع «راشيل كوري»، دون أن تتراجع عن مواقفها.

من المخيف أن يجري الحديث عن غزة وفك الحصار عنها، وكأنها معزولة عن الضفة والقضية الفلسطينية برمتها وتداعياتها، الأمر الذي يكرس فعلاً الانقسام الحاصل. الخطاب التركي لا يتحدث عن حل القضية الفلسطينية، وإنما يركز على فك الحصار على غزة في حين أن المصلحة الوطنية العليا للفلسطينيين تقتضي التفكير بحلول الانقسام الفلسطيني وإعادة الوحدة الوطنية وفك الحصار في إطار تفاهمات فلسطينية داخلية. والحديث عن فك الحصار يطال فقط فتح معبر رفح، وفك الحصار البحري، بينما لا يجري الحديث عن فتح المعابر على الضفة الغربية وإيجاد شكل من أشكال التواصل الجغرافي بين غزة والضفة، الأمر الذي سيكرس الانفصال كأمر واقع وهذا أخطر ما في المسألة.

محمد أبو شريفة

يبدو أن أوساطاً عديدة في العالم تعوّل على تركيا للعب دور الوسيط في ثلاث مناطق أساسية: الشرق الأوسط – القوقاز – وآسيا الوسطى والبلقان، ولا شك بأن إسرائيل لها مصلحة قوية بإبقاء العلاقات متينة مع تركيا من أجل أن تبقى الوساطة التركية حاضرة مع سوريا وفي مواقع أخرى مستقبلاً. كما أن الملف النووي الإيراني يلعب دوراً في العلاقة التركية الإسرائيلية، حيث تطمح إسرائيل من وراء علاقتها إلى تعميق الحصار على إيران.

وكذلك اعتبار النموذج التركي العصري للإسلام السياسي هو النموذج المعتدل، بحيث يمكن أن تمثل تركيا نموذجاً للأحزاب الإسلامية التي يمكن أن تستلهم كثيراً من تجربة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. وهو ما قد ينتج عنه مشاكل جوهرية لإسرائيل في المنطقة، أبرزها خلخلة ميزان القوى في المنطقة من خلال انحياز تركيا – صاحبة الثقل التاريخي والعسكري والإستراتيجي والاقتصادي، لقضايا العرب، مما قد يؤدي إلى توتر في العلاقات التركية الأمريكية، وهي العلاقات التي تراهن واشنطن عليها في علاقتها بالعالم الإسلامي، الأمر الذي قد يثير غضب أمريكا على الحكومة الإسرائيلية..

د. محمد أبو ناموس

باختصار شديد، أقول من الممكن أن نستفيد من هذا الأفق الذي فتحه أسطول الحرية، وذلك ضمن النقاط التالية:

أبرز المتضامنون على أسطول الحرية أن الحصار المفروض على غزة وعلى كل الأراضي الفلسطينية بما فيها الـ ٤٨ هو حصار ظالم وغير شرعي وغير قانوني، هذا استخلاص.

والاستخلاص الآخر هو أن العرب مشاركون في هذا الحصار، أقول: يجب أن نميز بين متضادتين الحصار على غزة، أو الضفة، أو الأراضي الفلسطينية، أو الحصار على الشعب الفلسطيني. أقول إن هناك حصاراً على الشعب الفلسطيني وأقصد هنا تحديداً ليس فقط شعب الضفة وغزة والـ ٤٨، بل حتى فلسطينيي الشتات هم محاصرون وأنا أعني ما أقول، فهم محاصرون بكل شيء.

هنا يستحق الموقف التركي الرسمي كل التحية والتقدير. لكنه ليس بديلاً عن الموقف العربي، طبعاً نحن نرحب بالموقف التركي ونحييه حتى بالرغم من أن البعض يقول بأن يوجد هناك مشروع تركي في المنطقة، مثلما يوجد مشروع إيراني في المنطقة. هذا يعني بشكل واضح وجليّ أن المشروع العربي لن يكون مواجهاً للمشروع التركي الإيراني في المنطقة. الموقف الفلسطيني الرسمي في الإمبراطوريتين

(إمبراطورية الضفة وإمبراطورية غزة) كان دون المستوى المطلوب للحدث، كان محاولة جدية واضحة للاستثمار الطائفي السياسي من خلال التصريحات جميعها التي صدرت على لسان مسؤولي الإمبراطوريتين.

إذاً هذه التداعيات الخارجية انعكست بشكل أو بآخر داخلياً على الكيان الصهيوني. لكن نحن – للأسف – غير قادرين على استثمار ما جرى.

هذا جعل حكومة اليمين الصهيوني في موقف حرج على كافة الأصعدة، داخلياً سيتعمق مازقها بعد تقرير غولدستون، وإذا استطعنا أن نستثمر قضايا ترفع ضد رموز الصهاينة في المحافل الدولية والعربية نكون قد حققنا الهدف.

إن هذا يعد بداية لخلق رأي عام عالمي وحتى رأي عام داخل الكيان الصهيوني لمصلحة القضية الفلسطينية ولمصلحة الشعب الفلسطيني، ولكي نستطيع أن نستثمر هاتين القضيتين بطريقة صحيحة جداً المطلوب إنهاء حالة الانقسام، ومراجعة فلسطينية شاملة، ومطلوب بناء إستراتيجية فلسطينية تشمل العمل العسكري والتفاوض والعمل السياسي والنقابي.

حمد موعد

في العرف السياسي نقول ما جرى إثر أسطول الحرية يشكل نافذة فرص، من يملك إستراتيجية شاملة متكاملة، وحدة العام والخاص يستطيع أن يستفيد من المتغير وفق التزامه ورؤيته للثابت، وتشكل نافذة الفرص مبدأ أساسياً من إستراتيجيات الخارجية والداخلية الإسرائيلية وتستفيد منها أكثر من ذلك، هذه من الناحية السياسية.

من الناحية العملية يشكل أسطول الحرية شكلاً من أشكال التضامن، وكذلك شكلاً من أشكال النضال السلمي الشعبي، وشهدنا إمكانية تأثيره واستمراره وإمكانية تجيير قوى عالمية تشارك فيه من خلال التجربة الأسبوعية في بلعين ونعلين، وانتقلت إلى بيت لحم، والآن انتقلت إلى الجدار الفاصل في غزة. يوجد في إسرائيل ما يسمى المجال الحيوي، والمجال الحيوي جزء لا يتجزأ من العقلية الإسرائيلية. إسرائيل كدولة عظمى بالنسبة لجيرانها، لا تسمح لأحد أن يفرض عليها جدول أعمال هي لا تريده، هي التي اعتادت الحرب وفي السلم أن تتمتع بالمبادرة الإستراتيجية والمبادرة التكتيكية، وممارسة الردع ضد الآخر، في المفاوضات وفي الاقتصاد وفي عمليات التفاوض، وفي الحرب، وفي السلام. لذلك فعلتها بسبب أنها تعتبر أن مجالها الحيوي أكبر بكثير جداً من قضية خرق مجالها الحيوي.

ماذا نريد نحن من غزة؟

ثمة مواقف مختلفة تفهم قضية رفع الحصار كلمة حق يراد بها باطل، البعض يريد من عملية كسر الحصار اعتراف بأمر واقع، حدود، ومنافذ، وجوازات سفر، وتصدير، واستيراد، وعمليات تمثيل دبلوماسي، وتكريس دولة في غزة كأمر واقع، وثمة من يقول برفع الحصار كعملية إعادة انتشار، وبالتالي تنطبق على غزة اتفاقية جنيف الرابعة، ويمنع القوى المحتلة أن تفرض المجاعة، أو ما يشبه المجاعة، وتعتبر هذه من جرائم الحرب.

اللاعب التركي رسم علاقاته بإسرائيل بناء على اتفاقية الإطار المحيط التي وقعت في شباط (فبراير) ١٩٥٨ من قبل بن غوريون بين إسرائيل وتركيا وإيران والحبشة، والتي تمت بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة. وظهر دور تركيا بإمكانية أن تتحول سلة غذاء للعالم العربي، وقنينة ماء للعالم العربي، وظهرت مشاريع كثيرة جداً على خارطة الشرق الأوسط.

الآن، أيضاً طرأ تحول آخر على تركيا، تجربتها مع المجموعة الأوروبية التي رفضت أن تقبل فيها، لأن المجموعة الأوروبية تريد أن تبقى جزيرة مسيحية مغلقة ولا تقبل تركيا المسلمة. السياسة تبنى على المصالح الإستراتيجية، ولتركيا مصلحة إستراتيجية بأن تظهر بأنها دولة إقليمية لها مصالحها وتستطيع أن تدافع عنها، وتنشئ مصالح جديدة في المنطقة، فبدأ التحول التركي نحو العالم العربي، لنا مصلحة إستراتيجية في الاستفادة من هذا التحول سياسياً واقتصادياً وحتى مالياً.

يوجد عندنا نافذة فرص، يوجد لدينا تطور إيجابي على الساحة التركية، لا نخشى ما يسمى عملية التنافس التركي الإيراني على المنطقة. دائماً يقال في السياسة أن الضعف هو الذي يجلب الاستعمار وهو الذي يجلب التوسع في النفوذ.

وليد عبد الرحيم

ما حصل من تداعيات لأسطول الحرية كيف يساعد على شق طريق نضالي، نحن لا يوجد عندنا قاعدة، فكر أو استقلالية، فكيف سنستفيد من الفرص الدولية؟

محمد أبو شريفة

ما حصل وضعنا أمام نقطة مهمة ألا وهي الانتباه إلى دور المقاومة السلمية الشعبية، فعلينا العمل على بناء ثقافة موازية للاستفادة من هذه التطورات الشعبية التضامنية.

حمد موعد

الحلقة الأساسية هي الحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني في جوهره، والسؤال الأساسي كيف نُعمّد الوحدة الوطنية ؟

سعيد البرغوثي

الحلقة الأهم برأيي هي بطبيعة الحال الوضع الفلسطيني وامتداده الوضع العربي، لأنه بدون تفعيل الوضع العربي سيستمر المأزق الفلسطيني، لأن كافة القوى الفلسطينية غير قادرة على تحقيق أهدافها طالما أن العرب خارج القضية الفلسطينية.

علي الكردي

يوجد أسئلة كثيرة وعديدة تلح علينا، ما هي الآليات والسُبل لتجاوز ضعف العامل الذاتي؟ وكيف هو النهوض بالعامل الذاتي سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي؟ فكل الأطراف الإقليمية تلعب وفق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة في ظل غياب الموقف العربي.

أكرم إبراهيم

فعلاً يوجد أشخاص وأطراف لهم مصلحة في هذا الانقسام، ولكن الأهم كيف نستطيع أن نخلق شيئاً على الأرض؟ وأسأل لماذا لم يعد هنا مقاومة؟!

خالد أيوب

أعتقد أن الوضع الفلسطيني المأزوم حالياً وكذلك الغياب العربي سيقطعان الطريق على الاستفادة من هذه الفرص.

د. محمد أبو ناموس

نحن ما زلنا في حالة اشتباك تاريخي مفتوح مع العدو الصهيوني، فالشعب الفلسطيني وقضيته السياسية أكبر من كل الطائفية السياسية، فلتنته حالة الانقسام البغيضة ولتَرص الصفوف الفلسطينية لمقاومة هذا الاحتلال.

ويجب ألا ننسى ولا للحظة أننا جزء من هذه الأمة العربية المجيدة والتي نفتخر ونعتز بها.

Digitized by Birzeit University Library

مجزرة اسرائيلية جديدة

المحامي ظافر بن خضراء

مجزرة جديدة تضاف إلى سجل إسرائيل الإجرامي حيث في صباح ٢٠١٠/٥/٣١ هاجمت القوات الإسرائيلية أسطول الحرية الذي ينقل مواد غذائية وعربات للأطفال والمعاقين في قطاع غزة المحاصر من قبل إسرائيل التي أغلقت جميع المعابر الموصلة قطاع غزة بالعالم، مما جعل مليون ونصف إنسان مدني تحت رحمة إسرائيل وغارات طائراتها ومدافعها وقصفها لدور السكن وأماكن العبادة، فكان نتيجة عدوانها الغاشم استشهاد حوالي ٧٠٠ مواطن مدني وجرح حوالي سبعة الاف وتدمير حوالي عشرين مسجداً وأربعين ألف داراً للسكن، ومقرات للإغاثة الدولية.

دون أي رادع دولي، محمية بدعم الحكومة الأمريكية، وحق النقض (الفيتو) الأمريكي في مجلس الأمن.

قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة أسطول الحرية الإنساني، في أعماق البحر المتوسط في مكان يبعد سبعين ميلاً عن السواحل الفلسطينية المحتلة، وهو ما يعتبر انتهاكاً لقواعد القانون الدولي وكافة الاتفاقات الدولية السارية بين شعوب العالم لتنظيم الملاحة واستخدام الممرات البحرية الدولية، وهذه القرصنة خاضعة للاختصاص القضائي الدولي وخاصة اتفاقيات الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. والمادة (١٠١) من هذه الاتفاقية حول الاختصاص العالمي لمحاكمة مرتكبي جرائم القرصنة البحرية، وعليه تتحمل حكومة إسرائيل المسؤولية المدنية والجزائية عن هذه الجريمة ويجب أن يمثل كافة أعضاء حكومة نتنياهو والضباط والجنود الذين ارتكبوا هذه القرصنة أمام محكمة الجزاء الدولية لمخالفتهم، وفق ما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٩٤ والمتعلقة بالقرصنة البحرية على المتضامنين إنسانياً، وقد امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن إعلام الهيئات الإنسانية بعدد القتلى والجرحى وهوياتهم حتى يتم إبلاغ ذويهم، وهو حق ينص عليه القانون الدولي الإنساني، علماً أنه ليس بحوزتهم أي مادة عسكرية سوى الأغذية والأدوية الطبية التي تمنع إسرائيل دخولها لقطاع غزة لكسر شوكة شعب أعزل وقطع سبل الحياة عن مليون ونصف مليون من الفلسطينيين المحاصرين، مما يعد جريمة إبادة للجنس البشري ومخالفة لما جاء في اتفاقية منع الإبادة للجنس البشري لعام ١٩٤٨، وهو النوع الثاني من الجرائم ضد الإنسانية طبقاً لتعريف الإبادة بموجب المادة السابعة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨. هذا، وإمعاناً من القوات الإسرائيلية في جريمتها أجبرت السفن على التوجه إلى ميناء أسدود المحتل من فلسطين، هذه المجزرة الجديدة لإسرائيل ولدت صدمة عنيفة للرأي العام العالمي.

إن ما قامت به إسرائيل يعتبر جريمة حرب، وانتهاكا لاتفاقية «منتيغو باي» التي وقعت عليها إسرائيل، هذه الاتفاقية التي تكرس العرف الدولي بأنه لا يحق لأي دولة أن تمارس أي صلاحية سيادية على المياه الدولية وخاصة على سفن تابعة لدولة أخرى، وقافلة الحرية تتألف من سفن مدنية تابعة للدولة التركية عليها متضامنون أتراك ودوليون يتبعون أكثر من ثلاثين دولة، وما تدعيه إسرائيل من توجيه إنذار لقبطان السفينة في المياه الدولية غير جائز قانونياً.

فالقبطان هو المسؤول عن السفينة ومشروعيتها ولا يحق لإسرائيل فرض شروط على قباطنة السفن المدنية.

كما إن استمرار حصار غزة جريمة ضد الإنسانية ومخالفة للمادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أن قوى الاحتلال عليها أن تسهل مرور ما هو ضروري للسكان المدنيين في الأرض المحتلة من غذاء ودواء، هذا إضافة لما صرح به بعض المتضامنين المعتقلين بعد الإفراج عن قسم منهم بأنهم تعرضوا للضرب والتعذيب بواسطة التيار الكهربائي، وطلب منهم توقيع وثائق لا يعترفون بما جاء فيها، وقد رفض المتضامنون توقيع هذه الأوراق والتعهدات التي حاولت السلطات الإسرائيلية انتزاعها من المتضامنين الذين رفضوا التوقيع على أي ورقة قدمتها السلطات الإسرائيلية وهي مخالفات ترتكبها إسرائيل ضد القانون الدولي وحقوق الإنسان.

الموقف العربي والدولي

أمام هذه المجزرة وكعادتهم تداعى وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف تجاه هذه المجزرة، وكالعادة خرج المجتمعون بالإدانة والاستنكار دون إنجاز قرار حاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية بين بعض هذه الدول والحكومة الإسرائيلية، ودون اتخاذ قرار بطلب اجتماع عاجل لمجلس الأمن لإحالة نتنياهو وباراك وأشكنازي إلى محكمة الجزاء الدولية، وإثبات هذه المجزرة وردود أفعالها لدى الجماهير العالمية، فهي ليست انتصاراً للعرب وإنما انهزام لصورة إسرائيل ودون اتخاذ قرار يقطع إمداد إسرائيل بالغاز من مصر والبترول من الدول العربية، ودون اتخاذ قرار بسحب الأرصدة العربية من أمريكا ومقاطعة البضائع الأمريكية، في وقت طالبت فيه منظمات أهلية بلجيكية بتعليق اتفاقات الشراكة والاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل وخرجت المظاهرات أيضاً تطالب الحكومة البلجيكية بطرد السفير الإسرائيلي.

كما استدعت جنوب أفريقيا سفيرها من إسرائيل احتجاجاً على الهجوم الإرهابي على المدنيين في أسطول الحرية ورئيس الوزراء البريطاني أكد أن الهجوم على سفن الإغاثة الإنسانية غير مبرر. ناهيك عن رد الفعل التركي.

ومن مفيد القول أن نذكر بأن فتح معبر رفح الحدودي بين القطاع ومصر يجب ألا يكون فتحاً لامتصاص نقمة الجماهير ثم يعاد إغلاقه.

وعلى مصر الشقيقة أن تعلن بصراحة بأن فتح المعبر هو فتح دائم ولا رجوع عنه بعد اليوم. كما ينبغي العمل على فتح جميع المعابر إلى قطاع غزة ورفع الحصار البحري عنه.

آن الأوان أن يعيش شعبنا كباقي شعوب العالم وأن ينال حريته في الحركة والاتصال مع العالم، وألا يخضع للمزاج والمشيئة الإسرائيلية المتغطرسة والعنصرية.

الأبعاد الدولية لكسر الحصار على غزة

عائشة واسمين / أكاديمية مغربية

سيبقى الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي طال أسطول الحرية الذي يحمل على متن سفنه عددا من الناشطين من مختلف الجنسيات والمتوجه إلى غزة من أجل إحداث ثغرة إنسانية في جدار الحصار المتعدد الجوانب المفروض عليها، شاهدا على فتح صفحة جديدة في كتاب النضال الإنساني من أجل الحرية والعيش الكريم. كما سيؤرخ لبداية تواصل جديد بين شعوب العالم وما يحدث ليس فقط في غزة الفلسطينية وإنما في باقي الأراضي الفلسطينية التي لازالت تعاني من بطش الاحتلال الإسرائيلي الفعلي.

إن التضامن العالمي الذي انبعث جراء القرصنة الهمجية التي لجأت إليها البحرية العسكرية الإسرائيلية لثني عزيمة أحرار العالم عن متابعة مسيرتهم الشجاعة نحو غزة، ليعبر عن وجود مسارين مختلفين يتمثل أحدهما وهو الأبرز في تلاحم شعوب العالم والقوى الإنسانية الداعمة للحقوق الإنسانية والقضايا العادلة، والآخر تمثله معظم الأنظمة الرسمية التي لا تستطيع إدانة الفعل الإسرائيلي الإجرامي. في مقابل هذين المسارين، كان بإمكان الأنظمة العربية استثمار موجة التضامن المعبر عنه بشكل واسع واتخاذ موقف موحد من شأنه إجبار إسرائيل على الأقل، بإعادة النظر في سياسة الحصار المفروض على قطاع غزة.

ولن يجدي إجراء أي تحقيق دولي حتى لو كان موضوعيا أو حياديا حول الهجوم الإسرائيلي. ذلك أننا تعودنا على أن تركن ملفات التحقيقات الدولية التي تكون إسرائيل أحد الأطراف التي تتناولها -هذا إذا تمت-وأدانت -كما هو الحال في تقرير غولدستون- بما فيه الكفاية الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في حق أهالي غزة في حربها الأخيرة -ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩.

ربما سيجد التحقيق الدولي حول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية صدى لدى المجتمع الدولي، بحيث يمكن أن يختلف الأمر مادام هناك طرف غير عربي قد دخل على خط الصراع، ويتعلق الأمر بتركيا التي سحبت البساط من الأنظمة العربية المعروفة بدورها التقليدي في منطقة الشرق الأوسط، ومادام هناك صوت عالمي علا بقوة مخترقا الحواجز الحدودية والنظامية، ليدين بشدة الهمجية العسكرية الإسرائيلية المتواصلة بأشكال مختلفة ومتعددة.

إن فك الحصار عن غزة لا يمكن أن يتحقق إلا بموقف دولي صريح وشجاع، أي بتدخل إنساني معلن وملزم. وقد سبق للمجتمع الدولي أن اتخذ عدة قرارات في هذا الاتجاه تتعلق بحالات مشابهة للوضع الإنساني المتأزم الذي يعاني منه قطاع غزة. نذكر هنا بالقرارات الأممية التي ألزمت الدول المعنية بفتح ممرات إنسانية وبضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الكوارث الطبيعية أو من النزاعات المسلحة. بالنظر إلى الحالات الإنسانية التي عانت من النزاعات المسلحة في الكثير من المناطق التي كانت عرضة للمواجهات المسلحة العنيفة، حيث تمت الدعوة إلى حق وواجب التدخل الإنساني، لماذا تستثنى غزة من إلزامية حق أو واجب التدخل الإنساني؟

إن ما ارتكبته إسرائيل من أعمال عدوانية في حق الشعب الفلسطيني يندرج ضمن الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي الجنائي والتي تختص بالنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية (الفصل ٨ من اتفاقية روما لسنة ١٩٩٨). لو أن الأمر حدث في مكان آخر من العالم غير فلسطين، لهب المجتمع الدولي لفتح تحقيق دولي وإحالة مرتكبي الجرائم عن المحاكمة.

وعموما ما انتهجته إسرائيل خلال الحرب على غزة، يدخل في إطار مخطط تم إعداده من أجل ليس فقط إضعاف حركة حماس وإنما عزل الشعب الفلسطيني عن محيطه العربي وعن العالم وإكمال وضع اليد الفعلي على ما تبقى من الأرض الفلسطينية.

وبالفعل، استغلت إسرائيل الحملة الأمريكية والدولية على الإرهاب، فضاعفت من ممارسات القمع والعدوان على الشعب الفلسطيني. وكالعادة، تهاون المجتمع الدولي في إرغام إسرائيل على احترام الشرعية الدولية وإيقاف المجازر المرتكبة من طرف جنودها في بيت لحم، وفي جنين التي كان من المفروض أن تحقق فيها لجنة دولية، ولكن مرة أخرى خذل المجتمع الدولي الفلسطينيين ولم ينصفهم.... وفي المقابل، كانت الولايات المتحدة تطالب السلطة الفلسطينية بإجراء

Digitized by Birzeit University Library

الضمير العالمي وضرورات المرحلة

أسامة الزكاري

انتخابات حرة ونزيهة وتستعمل هذه الوسيلة كورقة للضغط عليها مقابل الدفع بعملية السلام إلى الأمام. وكثيراً ما سمعنا الإدارة الأمريكية تدعو الفلسطينيين إلى اعتماد النهج الديمقراطي كخيار وحيد لتسيير شؤونهم السياسية. وعندما تحقق ذلك، علت أصوات دولية تنادي بعدم التعامل مع حكومة تترأسها حماس وبفرض حصار عليها، لكن تبين أن المستهدف من هكذا إجراءات هو الشعب الفلسطيني الذي يلام على نهجه الديمقراطي ويواجه بأشد مظاهر العقاب الجماعي المتمثلة في مصادرة حقه في الحياة والعيش الكريم وفي أبسط الشروط الإنسانية، إلى جانب قصف المناطق المدنية وتدمير المنازل واجتثاث أغصان الزيتون واعتماد سياسة الأرض المحروقة.

لكن ما يدفع إلى التفاؤل ويعيد القضية الفلسطينية إلى الواجهة هو تضامن شعوب العالم مع الإنسان الفلسطيني المحاصر في غزة، وكذا صوت الإدانة القوية المدوي في مختلف أرجاء المعمورة على الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي استهدف ناشطين أتوا من دول عديدة، يحملون فقط مشاعل الحرية وقيم الإنسانية في اتجاه غزة لكسر الحصار عنها. ولعل ما يجعل المرء يتفاءل خيرا هو تسجيل مواقف تؤكد على أن القضايا العادلة لابد أن تصل إلى بر الأمان إن طال الزمن أو قصر. يكفي أن ندرج في هذا الصدد موقفين بارزين لهما دلالة كبيرة على ما يحدث في فلسطين. يتعلق الأمر بالتصريح الذي أدلى به فيديل كاسترو الذي شبه معاملة إسرائيل للفلسطينيين بما قام به هتلر تجاه اليهود، وما صرحت به عميدة الصحافة الأمريكية السيدة هيلين توماس حول مسألة حل الصراع في الشرق الأوسط عبر عودة المحتل للأرض الفلسطينية إلى دياره في بولونيا وألمانيا.....

ويبقى على البيت الفلسطيني بكل أطيافه الخروج من المأزق و التصالح مع الذات على أساس توافق جماعي تكون الثوابت الفلسطينية كما أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية والكفاح الفلسطيني الطويل هي وحدها الأرضية التي يجب الالتفاف حولها وترك الصراعات المدعومة من أطراف خارجية جانبا والتمسك بالمصلحة الفلسطينية أولا وأخيرا.

استطاعت التطورات الأخيرة - التي عرفتها الساحة الفلسطينية - أن تعيد القضية الفلسطينية إلى واجهة ساحة التداول الإعلامي الدولي، ليس – فقط – بالنظر لبشاعة فعل القرصنة الذي ارتكبته إسرائيل في عرض المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط ضد «قافلة الحرية»، ولكن – كذلك – بالنظر لطابعها الإجرامي غير المعهود في العلاقات الدولية، سياسيا وأخلاقيا وحقوقيا. فالأمر يظل مكتنفا بالكثير من العناصر الدالة على عنجهية السلوك الإسرائيلي وعلى استهتاره بكل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية وإرادات الكرامة الكونية. وإذا كان الموضوع قد أثار الكثير من المداد والتداول عبر مختلف المنابر الصحافية العالمية، فإنه يظل – مع ذلك – قابل لتقديم القراءات المتجددة حول سياقاته وحول أبعاده وحول آفاقه. فالموضوع لم يقفل بعد، وتفاصيله لازالت تتفاعل، وتطوراته لازالت تساهم في تحفيز الهمم من أجل استيعاب كنه ما جرى، وتحويل ذلك إلى طاقة دفع تعبوي واسع في سبيل القضية. إنها مكتسبات يجب أن نحسن اختيار سبل تحصينها من كل محاولات الالتفاف أو التبخيس الصادرة من هنا أو هناك. ورغم أن تفاصيل ما وقع قد أصبحت معروفة لدى الجميع، فإن العودة المتجددة للتأمل في الدروس وفي العبر تبقى من المهام المنوطة بكل الغيورين على القضية، ومن مسؤوليات البحث عن أشكال تطوير آليات التعاطي مع مستجدات الصراع العربي الإسرائيلي وسبل تغيير موازين القوى لفائدة قوى التحرر والانعتاق، وعلى حساب مؤامرات قوى البطش والطغيان. تتحدد معالم قراءة هذه العبر على الشكل التالي :

أولا – أعادت طريقة تنفيذ جريمة البحر الأبيض المتوسط تذكير الضمير الأممي بطبيعة منطق اشتغال الآلة الصهيونية التي لا تتهاون في ركوب مغامرة التحدي المتهور الذي لا يقيم وزنا إلاّ لمبدأ الغلبة والقوة. إنه سلاح للردع جربته العصابات الصهيونية في كل محطات الصراع العربي الإسرائيلي منذ عهد النكبة، ومروراً بمختلف تقلبات هذا الصراع، وانتهاء بالحرب الأخيرة على غزة. ومعلوم أن مضامين هذا السلاح تستهدف خوض حروب استباقية لإرهاب «الآخر» قصد إجباره على قبول سياسة الأمر الواقع المستندة

إلى عنصرين متلازمين في فهم أسرار التفوق الإسرائيلي في كل الحروب السابقة، أولهما نزوع واضح نحو تبني أساليب البطش الأشد فتكا خارج كل المواثيق والأعراف الدولية، وثانيهما توظيف القدرات الإعلامية الهائلة لتطويع الرأي العام الدولي وجعله يقبل بالأمر، تحت ستار رعاية أمريكية واضحة.

ثانيا – لا شك أن هذه الجرأة في القتل وفي الاستهتار بالقيم الأخلاقية الإنسانية والقوانين الدولية، ترسم معالم إرهاب منظم، يمكن أن يستقيم مع نهج دولة العصابات، أو لنقل إنه «إرهاب الدولة» المطمئنة إلى قراراتها وإلى مبادراتها، بالنظر لأهمية الدعم الأمريكي اللامشروط ولخطورة حالة التشرذم العربي ولمآسي الانقسام الفلسطيني الداخلي.

ثالثا – إذا كان من الواضح أن الآلة الإعلامية الغربية والصهيونية ستتحرك بقوة بهدف «تطويع» الحدث، فإن آلة «المحو» لن تكون أقل حيوية، إذ أنها أصبحت تتقن لعبة امتصاص الغضب الجماهيري وإدخاله في ثلاجة النسيان. لقد راكم العالم العربي تجارب متواترة في هذا المجال، بل واستطاع أن يضع أسس «تطبيع» منظم مع مثل هذه الوقائع. لذلك، فإن تحويل الجريمة إلى سلوك اعتيادي ينتظم في إطار مسار مسترسل من الوقائع التي ألفها المواطن العربي، يبقى هدفه تنميط قدراتنا على التفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية وبث نوع من الملل في تقبل مستجداتها، وتلك أخطر الدروس التي نجح الإعلام الغربي الموجه والعربي المتواطئ في ترسيخ تبعاته في لاوعينا الجماعي.

رابعاً – تأسيسا على الملاحظة السابقة، أخشى ما نخشاه، أن يختزل الأمر في مجرد ردود أفعال عفوية للتعبير عن موقف لحظي، سرعان ما يتوارى خلف «منتوجات» إعلامية بديلة تنجح الآلة الإعلامية الأمريكية الرهيبة وأذرعها الديبلوماسية الأخطبوطية في نسج معالمها. وقد لاحظ العالم كيف ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استصدار قرار لمجلس الأمن الدولي يقضي بفرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وذلك مباشرة مع بروز تباشير صحوة الضمير العالمي تضامنا مع ضحايا «قافلة الحرية» ومع أهالي غزة وعموم فلسطين. فالهدف كان واضحا في منطلقاته، وأفقه كان مدروسا لخلق حدث «بديل» بإمكانه توجيه الرأي العام الدولي بعيداً عن ضرورات التضامن المبدئي مع الشعب الفلسطيني – وللأسف - فقد وقعت عدة منابر إعلامية عربية في شرك هذا المنحى، عندما بالغت في «تشريح» قرار فرض العقوبات على إيران وفي إعادة إمطار فقراتها بمضامين مسكوكة حول خطر شيعي محتمل يهدد الأمن القومي العربي والاستقرار المذهبي الديني «لأمة المسلمين». وقد تجاوزت منابر أخرى هذا النزوع الضيق في الرؤية وفي الموقف، بإعادة نشر صور المواجهات التي عرفتها سفينة مرمرة التركية بين الجنود الإسرائيليين وعدد من نشطاء السفينة، وهي الصور التي تبرز أشكال التصدي العنيفة التي التجأ إليها ركاب السفينة في مواجهتهم للجنود. ومعلوم أن هذه الصور التي تبرز الجنود الإسرائيليين المدرجين في دمائهم، هي من صنع الآلة الإعلامية الإسرائيلية. وبطبيعة الحال، فقد التقطتها المنابر الإعلامية العربية وأعادت تسويقها كبطولات مفترضة أمام «جبن» القوات الإسرائيلية. وربما كان الأمر انعكاسا للرغبة في التعويض عن حالة الانكسار النفسي لدى الذوات العربية بعد أن فشلت في الانخراط في المرحلة وفي تحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه القضية الفلسطينية، هذا إذا افترضنا مبدأ حسن النية بطبيعة الحال ..

خامساً – بعيداً عن خصوصيات التضامن الظرفي العاطفي الآني، يمكن القول: إن جريمة البحر الأبيض المتوسط قد أدخلت القضية الفلسطينية منعطفا حاسما، أساسه بداية الرهان على الدور الطليعي لقوى التحرر والكرامة والحق على الصعيد العالمي. كما أنها أثبتت أن الضمير العالمي يختزل طاقات هائلة يمكن أن توجه ضربات موجعة للمشروع الصهيوني إذا استطعنا توجيهها وفق رؤى مجددة، تتجاوز أشكال التعاطي التقليدي في التواصل مع الرأي العام الدولي. وقد ثبت تاريخيا، أن العمق الإنساني لأي قضية تحررية يبقى خير ضمان لاستمرار جذوة التضامن مشتعلة، إذ أنه لا يرتهن لا لقرارات الفاعل «السياسي» ولا لمنطق التوازنات المتحكم فيها ولا لجنوح التطورات الظرفية المحلية والإقليمية والدولية. إنه موقف مبدئي، يتجاوز حدود الزمان والجغرافيا ليرتقي بالقضية إلى مصافها الإنسانية الواسعة.

سادساً – من الواضح أن قطاعات عريضة من النخب العربية لازالت بعيدة عن استيعاب شروط المبادرة على هذا المستوى، بدليل عجزها عن تطوير الأداء الراشد داخل المنتديات الدولية، بشكل يمكن من تحويل هذه المنتديات إلى قوى ضغط مدنية عالمية لتعزيز مسار النضال التضامني الأممي مع الشعب الفلسطيني. فلغة الاستيهامات النرجسية لازالت - للأسف – تتحكم في خطاباتنا التواصلية مع «الآخر»، إذ لا يكفي أن تكون صاحب حق لكي تتحكم في التوجهات المختلفة للرأي العام الدولي.

سابعاً وأخيراً – تأسيساً على الملاحظة السابقة، يبدو أن تأطير صحوة الضمير العالمي بأرضية القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان الكونية، تبقى خير سلاح في جهودنا لترشيد التضامن الأممي وتوسيع آفاقه وجعله خير محتضن لهذا الزخم الواسع الذي فجرته «قافلة الحرية». فالرهان يظل قائما على حسن تدبير المرحلة حتى نتخطى عثرات الماضي ونتمكن من حسن التقاط نقاط الضوء المشعة التي فجرتها جريمة البحر الأبيض المتوسط، ذلك أن تجاوز أسلوب الإدانة التقليدي ولغة الاستنكار النمطي، أصبح مدخلا لازما لاستيعاب منطق العصر ولتحصين إجماع القوى المحبة للعدل وللسلام، عبر إبداع لغة تستجيب لتحولات المرحلة، لغة يفهمها العالم وتحرره من رتابة المواقف «الجاهزة» المرتبطة بردود الأفعال الظرفية المنتشية ببقينياتها في غياب أي توظيف استراتيجي للمكتسبات المتوارثة للدروس وللعبر. وارتباطا بهذا الموضوع، أصبح من الواجب الالتفات إلى نوعية الصورة التي نقدمها عن أنفسنا أمام العالم، وذلك في ظل حالة التردي الحضاري العربي الرهيب، وفي ظل حالة التشرذم الفلسطيني القاتل، وفي ظل ركون الواقع لموجات الظلام المسترسلة على مستوى تمثلاتنا ومسلكياتنا المرتبطة بالتأصيل لقيم الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان والحداثة. فالعالم لن يحترمنا إلا ونحن أقوياء بهذه المكتسبات الكونية النبيلة. هذا ما علمنا إياه منطق التاريخ وهذا ما يؤكده تواتر مسار عالم بداية القرن الحادي والعشرين. أما الانتصار للمعارك الدونكيشوتية المرتكزة إلى قوة الحناجر الصادحة بالشعارات وبالمواقف الرنانة المدغدغة للعواطف، في ظل سيادة مرجعيات استبدادية ونكوصية في تدبير شؤون الدولة والمجتمع، فإنه لا يؤدي إلا إلى تكريس واقع مثبط يعيد إنتاج نفس الكليشيهات المرتبطة بالطبيعة الاستبدادية للغالبية العظمى من أنظمة الحكم بالعالم العربي.

Digitized by Birzeit University Library

سفينة الحرية: بين الحدث والغايات

ادريس علوش

سفينة الحرية التي أبحرت عبر البحر الأبيض المتوسط لفك جانب من الحصار المضروب ظلما وعدوانا على الشعب الفلسطيني في غزة المحروم من ممارسة حياته الطبيعية، على الضد من المواثيق والقوانين والمعاهدات الدولية والأعراف والتقاليد الإنسانية التي اختصت إسرائيل في خرقها ومنذ وجودها على قاعدة احتلال فلسطين، خلقت الحدث بكل ما تحمله كلمة حدث من معانٍ ودلالات وإشارات حين استرعت وشدت أنظارَ الرأي العالمي والكوني نظراً للمصير الذي عرفته، ونجحت رغم ما خلفته من ضحايا شهداء ينضمون بشرف إلى قائمة شهداء التحرير،كما أنها نجحت في مهمتها الإنسانية والحضارية،خصوصا أنها أدخلت الكيان الغاصب في أكثر من مأزق وعلى مستويات متعددة السياسي منها، والاقتصادي، والاجتماعي، والإنساني، والإعلامي.

وبعيدا عن أي خطاب تيئيسي ،استسلامي وانهزامي تُسوقُ له دولة الكيان الغاصب والمحتل وكل من يدور في فلكها من الأنظمة المتخاذلة ورموز التطبيع المغرر بهم، فقط كان للشعوب العربية والإسلامية كلمتها في التقاطع مع هذا الحدث التاريخي، ومعهم كل أحرار العالم وبنفس قوة الكلمة حين نزلوا إلى الشارع للتعبير عن التضامن مع أبطال السفينة ومع الشعب الفلسطيني في معركة ضد الاحتلال، فاضحين الجريمة التي ارتكبها الغاصب المعتدي في حق مدنيين عُزَّل إلا من قوة سلاح إيمانهم بعدالة القضية الفلسطينية،ولأجل هذا الهدف الإنساني المنشود ركبوا سفينة الحرية ليشدوا بحرارة على أيادي شعب ظل يقاوم الحصار والعدوان بعزيمة وإصرار ثابتين.

بفعله الشنيع واستمرارا لجرائمه، التي هي في جوهر الأمر جرائم ضد الإنسانية،وجد العدو الصهيوني نفسه مرة أخرى معزولا في شَرَكِ تناقضاته ، وهو الذي توهَّم أن قوة البطش والتقتيل والتنكيل كفيلة بتحصين وجوده واسعافه من الإفلات من شر جرائمه ومن عقاب الضمير الإنساني والعالمي والرأي الدولي، وتداعيات وعيه النقدي التي تناضل الآن وفي العالم بأسره،و بكل ما أوتيت من قوة الفعل وأساليب وأشكال النضال بمعاقبة هذا الكيان غير المرغوب فيه بين البشرية وإيقافه عن حده ، وفضحه أساليب عمله المشين، و العمل المثابر على زجره ووضعه في صورة مجرم الحرب التي هو عليها منذ أن تشكل.

تناقضات هذا الكيان الغاصب والمحتل المسترسلة والتي هي في نمو مضطرد ومتزايد باستمرار،دليل على خيبة سياساته الإجرامية وفشل التسويق لـ«ديمقراطيته» المفتقدة وغير الموجودة إلا في مخيلته المريضة والعدوانية والتي لا تؤكد في أول المطاف وأخره إلا بقرب ونهاية وحتف هذا الكيان المزروع عنوة في جسم المنطقة و دنو انتهاء صلاحيته وصلاحية الأهداف التي يحققها لشركائه الذين يدعمون وجوده الملتبس لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والسياسية.يؤكد هذا المآل والأفق والمدى أيضا تقدم وثيرة الفعل المقاوم والممانع في المنطقة،والخلخلة التي عرفتها موازين القوى في هذه الأخيرة منذ حرب يوليو،تموز،التي خاضها حزب الله والمقاومة الوطنية اللبنانية وبشرف أربكت كل حسابات هذا العدو واستكانته لقوته المستوردة من شركائه ورسخت للجميع «فكرة أن الحرب القادمة ستكون في الواقع وليس في الخطابة والاستعارة».

لا نشك في كون السفينة والأبطال الذين كانوا على متنها عرفوا مصيراً صعباً وقاسياً وعاشوا تفاصيل مروعة وخطيرة، وحجم الخسارة في شهدائنا كان قاسياً على أهاليهم وعلينا، وعزاؤنا أن الشهداء وكل المناضلين الشرفاء وكل أنصار القضية وفي كل العالم هم جسرنا لبناء الدولة واستعادة القدس بهية وعاصمة أبدية وعودة الناس من المنافي والشتات وسنوات اللجوء إلى فلسطين.في موازاة كل هذا حققت السفينة أهدافاً أساسية وإستراتيجية نذكر منها:

١- مزيد من التجاوب والعطف والالتفاف حول عدالة قضية الشعب الفلسطيني ، أكد ذلك حجم الاستنكار الذي عرفته شوارع العالم وعواصمه .

- صورة الجريمة الكاملة التي وجد العدو نفسه في إطارها، وهي ليست صورة مغايرة بل صورة تعكس امتداده،لكنها هذه المرة اتضحت أكثر. خصوصا أن الجريمة مست الذين لم تكن معهم حتى شظية رصاص،وليس كما ادعى ليبررها-أي جريمته- باعتبار القادمين على مثنها مدججين بالسلاح وداعمين للإرهاب».

٣-الإسراع بفك الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني في غزة وإقرار عدم جدواه نظراً لصمود الأهالي هناك ،ونظراً لأن سخافة هذه المسرحية الهزيلة لم يعد لها من مبرر، أو معنى عدا مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان المتعارف عليها كونيا وأسسها الحق في العيش الكريم والحياة الطبيعية.

٤-استعداد كل أحرار العالم لإعادة التجربة والإبحار عبر أساطيل أخرى ومن مواقع بحرية متعددة رغم تهديدات الكيان الصهيوني استجابة لنداء الضمير الإنساني،وهذا ما أعلنت عنه الكثير من المصادر.

٥- حدث السفينة أَلَهَمَ مُبدعي العالم للتقاطع مع مضمون الرسالة التي أدتها بنجاح باهر في الموسيقا والسينما مستقبلا والتوثيق وكل أجناس التعبير الأدبي: مسرح- شعر- رواية- وقصة- وفن المقال...وفي إنعاش ذاكرة المقاومة بهواء جديد.

٦- انتصار نهج ثقافة المقاومة باعتباره الخيار والاختيار الاستراتيجي للتصدي لكل أشكال وأساليب الاحتلال العدوانية والتوسعية،مع دحض وتفنيد كل طروحات ذيول الخط الانهزامي والاستسلامي المُطَبِع مع الكيان الصهيوني بلا طائل ولا جدوى.

٧- إعادة الاعتبار ورفع معنويات الإنسان الفلسطيني والعربي ودائماً بدعم من أحرار العالم - وهذا من الأهمية بمكان-عبر إعادة الثقة إلى نفسه وكيانه ووجوده ووجدانه ليواصل معركة الحق والعدل والكرامة وبخطى رصينة وثابتة إلى حد المحطة المنشودة التي توصل إلى فلسطين،كل فلسطين حرة وأبية وما ذلك بعزيز على سواعد الرجال والمقاومة ومهما طال الأمد.

بعد المجزرة: تركيا تعيد النظر في العلاقات مع اسرائيل

حسن طهراوي / أنقرة

لا شك أن المجزرة الوحشية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق أسطول الحرية والتي راح ضحيتها ٩ من المتضامنين الأتراك قد وضعت العلاقات التركية الإسرائيلية أمام مرحلة جديدة وعززت من الجهود المبذولة على أكثر من صعيد لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة فمنذ اللحظات الأولى للمجزرة انتفضت تركيا بجميع مستوياتها السياسية والشعبية والإعلامية وتعاملت مع القضية وفق إستراتيجية واضحة المعالم أساسها التصعيد المتدرج تجاه إسرائيل، فبعد التحرك الدبلوماسي على صعيد الأمم المتحدة، وحلف الناتو ونجاحها بتحريك هذه المؤسسات لتحمل مسؤولياتها بدأت بإطلاق التحذير تلو الآخر.

ففي الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء - رجب طيب اردوغان في البرلمان لم يترك مصطلحا في القاموس السياسي إلا واستخدمه للتنديد بالاعتداء الوحشي وإدانة إسرائيل التي أجرمت بحق المدنيين العزل، ونفذت إرهاب دولة، وقال إنها ستدفع ثمن فعلتها غاليا وحذر من اختبار صبر بلاده التي قال عنها أنها صديق للصديق وشديدة على الأعداء.

وبدا أن ما لم يكشف عنه اردوغان في خطابه هذا من خطوات عملية تضع حداً للعنجهية والحماقة الإسرائيلية تركه ليتحدد في الاجتماعات المتواصلة على أعلى المستويات في أنقرة، والأهم بينها هو اجتماع مجلس الأمن القومي الذي استمر لأربعة ساعات بحضور كل القادة السياسيين، والعسكريين، والأمنيين ويعد هذا المجلس أعلى هيئة قيادية في تركيا، وفيه تمت مناقشة خارطة طريق للتحرك التركي القادم وجملة من الإجراءات ستقدم عليها أنقرة بشكل تدريجي يتوقف على الرد الإسرائيلي ومدى استجابة إسرائيل للمطالب التركية والأهم بينها تشكيل لجنة تحقيق محايدة بإشراف دولي، وليست إسرائيلية ومن بين المطالب أيضاً إنهاء فوري للحصار المفروض على قطاع غزة.

ويرى الأتراك أن إسرائيل ارتكبت جريمة بهجومها على سفن الحرية ويجب عليها أن تقبل ذلك أولا ثم تقدم اعتذارا رسميا من الدولة التركية وأهالي الضحايا، وكذلك تعويض أهالي الشهداء والجرحى والمعتقلين مادياً ومعنوياً.

أما الخطوات اللاحقة فستتحدد بناء على تجاوب إسرائيل مع هذه المطالب وحددت أنقرة فترة زمنية قصيرة إذا لم تستجب خلالها إسرائيل ستبدأ عملية التنفيذ والخطوات هي :

- تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي وهى جسدت ذلك عمليا بعد الحادثة حيث استدعت سفيرها من تل أبيب ولازال موجودا في أنقرة للتشاور لكن سيعلن عن ذلك رسميا في حال دخلت الخطوات حيز التنفيذ.

- وضع إسرائيل على - اللائحة الحمراء - وهى تعنى عدم السماح للشركات الإسرائيلية بدخول المناقصات العامة في تركيا.

- قطع كل أشكال التعاون مع إسرائيل خاصة في مجالات الطاقة، والمياه، ومجالات أخرى وصفت بالحيوية.

الموقف الرسمي هذا جاء متناغما مع موقف شعبي عارم تجلى في المظاهرات ومسيرات الاحتجاج التي لم تهدأ و طبق المتظاهرون شعار «حصار بحصار» وتناوب الآلاف منهم على مدار ٢٤ ساعة ليحكموا حصاراً خانقاً على القنصلية الإسرائيلية في اسطنبول ومقر إقامة السفير الإسرائيلي في أنقرة مرددين دعوات بالانتقام للدماء التي سالت في عرض المتوسط ثمنا لحرية غزة وفلسطين.

وليس بعيداً عن هذه المواقف جاء الرد الإعلامي أيضا بمختلف اتجاهاته ليعكس غضباً ويستخرج مفردات لم تسمعها إسرائيل منذ زمن ويضعها أمام حقيقتها بأنها كيان لا يجيد إلا قتل الأبرياء على شواطئ غزة، وعلى ظهر سفن الإغاثة الإنسانية، لكنها اصطدمت هذه المرة بقول الأتراك بصخرة صلبة وستدفع ثمناً باهظاً لغبائها.

الواضح أن إسرائيل وبعد فعلتها هذه قد خسرت دولة كانت دائما تصفها بالصديق والحليف القوى لها في المنطقة على الأقل في ظل المعطيات الحالية لكن المؤكد أن الوضع الآن قد تغير بعد مجزرة المتوسط ، فإسرائيل في نظر الأتراك أدرجت في خانة الأعداء وعند البعض العدو رقم واحد ولهم معها ثأر وحساب يجب أن يسترد، أما فلسطين التي تحظى بمكانة خاصة في قلوبهم فالعلاقة معها تعمدت بالدم، وتركيا اليوم قد اقتربت أكثر من قضايا وهموم المنطقة وبات يتعالى منها صوت يدوى نصرة للحق والعدالة ولمن يدافع بشرف عن أرضه وسيادته واستقلاله.

Digitized by Birzeit University Library

المقاربات التركية لأكثر الملفات أهمية

محمد صوان

تضمن الاتفاق الأمريكي – البرازيلي – الإيراني الذي جرى إبرامه في أنقرة نهاية أيار ٢٠١٠، مسؤولية تركية بالحفاظ على الكمية المرسلة من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب والبالغ وزنه «ألف ومائتي» كيلوغرام، ثم تحويله إلى يورانيوم مخصب لدرجة «٢٠ ٪» على شكل قضبان تستخدم للأغراض الطبية والسلمية، وذلك خلال مدة أقصاها سنة.

لسنا هنا في معرض الحديث عن الاتفاق الثلاثي.. وهل سيؤدي إلى تخفيف التوتر حول ملف إيران النووي؟ خصوصاً وأن الاتفاق لا يطال إنتاج اليورانيوم المخصب، الذي طالبت مجموعة «٥ +١» الدولية بتعليقه، ورفضته طهران، الأمر الذي ترتب عليه استصدار حزمة رابعة من العقوبات ضد طهران في مجلس الأمن الدولي تحت رقم ١٩٢٩.

وسنتطرق هنا إلى الدور التركي الذي تضطلع به بكفاءة، عبر تصديها لمعالجة مشاكل المنطقة، والبحث عن حلول واقعية لها، رغم أنها ما زالت تعاني من مشكلة تمرد الأكراد لديها، والذين يستنزفون الكثير من الوقت والجهد التركي، والمال والجنود في الساحة التركية.

تركيا دولة غير نووية، ومثلها البرازيل، إلا أن تركيا أقدمت على تحقيق الاتفاق الثلاثي بعدما أخفقت جهود الغرب في إقناع طهران بالتخلي عن برنامجها النووي، وتحديداً وقف إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب الذي يمكن جمع الكميات المنتجة منه بعد فترة زمنية لصنع سلاح نووي، ويقول البعض: «إن طهران ربما نجحت في خداع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا»، إلا أن الاثنين على جانب كبير من الخبرة السياسية، والدراية والنضج العقلاني، بدليل نجاحهما في إيصال بلديهما إلى أقصى درجات النمو والاستقرار واحترام المجتمع الدولي لهما، وستثبت الأيام إن كان الاتفاق سيمهد الطريق أمام إعلان الغرب عن خطأ ارتكابه فرض العقوبات المتدرجة على طهران، وبالتالي نجاح الأخيرة في استمالة الدولتين إلى جانبها.

لكن البيت الأبيض عبر عن تقديره للجهود التي بذلتها تركيا والبرازيل معتبراً الاتفاق «خطوة إيجابية، لكنها ناقصة»، في حين قال القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي الأميرال ستافريدس: «إن الاتفاق مثل لما نتطلع إليه جميعاً، وهو إطار دبلوماسي يشجع النظام الإيراني على الامتثال لإرادة المجتمع الدولي». وتزامن نجاح تركيا بإبرام الاتفاق الثلاثي مع دورها في احتضان مؤتمر دولي حول الصومال في اسطنبول شارك فيه ممثلون عن «٥٠» دولة و «١٢» منظمة إقليمية ودولية استغرق ثلاثة أيام، وخرج بقرارات تدعو إلى تقديم الدعم السياسي واللوجستي لبلد تمزقه حرب أهلية منذ ربع قرن، وتسببت في تحويل «٣,٥» مليون صومالي إلى لاجئين في عدة دول مجاورة وبعيدة، ولقد تعهدت تركيا بتقديم الدعم اللوجستي المتمثل في تدريب قوات صومالية على حفظ النظام، إضافة إلى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي توفر فرص عمل جديدة لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل، لكنها لن تشارك في المواجهات الميدانية ضد المتمردين من «حركة المجاهدين الشباب» الذين يحاولون الإطاحة بنظام الرئيس الشيخ شريف أحمد. ويمكن تشبيه الدور الذي ستقوم به تركيا في الصومال بالدور الذي تمارسه في أفغانستان حالياً.. حيث أن قواتها بعيدة عن الاحتكاك مع مقاتلي حركة طالبان السلفية.

وفي كلمته أمام «المؤتمر الدولي حول الصومال» في اسطنبول قال وزير الخارجية أحمد أوغلو: «إن تركيا افتتحت خمس سفارات جديدة في أفريقيا العام الماضي وأنها ستفتح ضعف هذا العدد خلال العام الحالي»، مما يعني أن تركيا تقوم بتوسيع انتشارها في القارة السمراء قبل أن يسبقها غيرها في استغلال «الدين» لمصالحه الخاصة، علماً أن هناك عدة دول إسلامية أفريقية شمال وجنوب وشرق وغرب القارة.

أما دور تركيا في البحث عن حل للصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فلم يعد خافياً على أحد. فهي بعد أن لعبت دور وسيط في مفاوضات غير مباشرة بين سورية وإسرائيل، استغرقت نحو عامين، توقفت هذه المفاوضات إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، وهجومها الوحشي على قطاع غزة عام ٢٠٠٩، وانتقاد أنقرة القاسي لممارسات إسرائيل العدوانية، مما زاد تدهور العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، خصوصاً بعدما أهين السفير التركي في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

كما استضافت اسطنبول في النصف الثاني من شهر أيار ٢٠١٠ مؤتمراً دولياً يستهدف كسر الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على غزة، فشاركت في «قافلة الحرية» المؤلف من سبع سفن إلى جانب الجزائر، والكويت، واليونان، وماليزيا، وإيرلندا وغيرها، وانضم نواب من حزب «العدالة والتنمية» الحاكم

في تركيا إلى «٥٨» شخصية رسمية وبرلمانية وأكاديمية وسياسية أوروبية بمن فيهم «٢٥» من أعضاء البرلمان الأوروبي.

وفي اسطنبول أيضاً عقد المنتدى العربي – التركي يوم ٢٠١٠/٦/١٠ الذي شهد إنجازاً غير مسبوق في مستوى العلاقات بين الجانبين العربي والتركي، حيث تم الإعلان عن تأسيس مجلس تعاون مشترك بين تركيا، وسوريا، ولبنان، والأردن للعمل على قيام منطقة تجارة حرة بين هذه البلدان، ورفع مستوى التنسيق الاقتصادي إلى آفاق أوسع.. وختم المنتدى أعماله ببيان أعلن فيه: «توحيد الإستراتيجية العربية والتركية تجاه حل الصراع العربي – الإسرائيلي، وملاحقة الكيان الصهيوني في المحافل الدولية لتجريمه في مجزرة «قافلة الحرية»، وتعهد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بتعزيز أواصر التعاون بين أنقرة، والبلدان العربية، ومقاومة «الأيادي القذرة، التي تحاول إبعاد تركيا عن العرب.

الدور القيادي الإقليمي

في مؤتمر قمة سرت العربية ٢٠١٠، كانت كلمة السيد رجب طيب أردوغان مؤثرة وحماسية، تجاوزت بمضمونها الكلمات النمطية المعتادة، وكالعادة تبقى الجماهير أكثر تجاوباً مع الشعارات الواقعية والعقلانية، والأكثر نقداً لحالة الانقسام العربية والفلسطينية المدمرة.. وقد نجحت سياسة أردوغان النشطة في تعزيز الدور التركي ضمن الإطار الإقليمي في مسألتي الصراع العربي – الإسرائيلي، والنووي الإيراني، وتبلور الموقف بصورة أوضح في اتفاق طهران الثلاثي، الذي قوبل بفتور عربي لعدم انسجامه مع مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ناهيك عن المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل في أعالي البحار «قافلة الحرية» التي وفرت دفعاً قوياً لهيبة تركيا ودورها على صعيد الإقليم والعالم.

العلاقة الجدلية بين تركيا وطهران والقائمة على «التنافس والتفاهم» حقيقة لا يمكن القفز عنها، أو تجاهلها، لأسباب كثيرة، منها ما يرتبط بأوضاع البلدين الداخلية، والعقائد السائدة، والمصالح الاقتصادية، وطبيعة العلاقات المتباينة على المستويين الإقليمي والدولي.. لكن ومع تطور الثقل العربي « إن شاء الله»، وبالتالي ملء الفراغ الناجم عن غياب هذا الثقل في الوقت الراهن، يصبح اختراق أي من الدولتين «تركيا وإيران» على الساحة العربية محدوداً، عدا استثناءات معروفة، لهذا، لا ينبغي القلق من احتمال وجود تفاهم «معلن أو سري» بين تركيا وإيران.

ففي مرحلة المد القومي الناصري، تمكنت مصر من استقطاب طبقات وفئات وشرائح واسعة من الجماهير، بحكم التطلعات القومية التي كانت سائدة وقتئذ، وهو ما ليس متاحاً لتركيا للتحرك إلا على نطاق «الحركات الإسلامية». وإذا ما حدث هذا وفق أسس «الدعم والرعاية»، فإنه سيثير تحفظات كبيرة لدى الحكومات العربية، كما هو الحال مع إيران، ويمكن أن تولد انعكاسات سلبية على صعيد العلاقات مع هذه الحكومات، بحيث لا تكون الحركات الإسلامية بديلاً لها، لأن الأخيرة تقع في كل الأحوال تحت سيطرة الحكومات، وهو ما يؤدي ربما إلى إيجاد مصاعب جديدة للمنطقة. إلا أن السياسة التركية في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية أنضج وأعقل من الانزلاق نحو أية ممارسات تعكر أجواء التحالفات مع العرب.

سياسة التعنت والصلف التي تتبعها إسرائيل إزاء عملية السلام، وإصرارها على مواصلة الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري في الضفة وغزة، وقضم المزيد من الأراضي، والتهويد المستمر لمدينة القدس، والإصرار على الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية، ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية.. جميع هذه العوامل وغيرها هي السبب الجوهري في عدم حصول انفراج على طريق العملية السياسية..

وتدرك تركيا أن بمقدورها أن تلعب دوراً مؤثراً ومهماً، وبالتالي تحقيق اختراق جدي وإيجابي على صعيد هذه الملفات، بدلاً من حصر الاهتمام في التفاصيل التكتيكية ذات المردود الإعلامي والدعائي، على أهميتها. إن تحقيق اختراق إستراتيجي على صعيد إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، وحل القضية الفلسطينية يتطلب من تركيا أن تصبح - اليوم قبل الغد - مركز التوازن والتنسيق والرافعة الإستراتيجية في أكثر المناطق أهمية.. والقرار الإستراتيجي المنتظر منها هو أن تكون بقدر ثقلها ومنزلتها الإقليمية والدولية، فتسحب صاعق التفجير الذي تلوح به إسرائيل، وتلغي جميع الاتفاقيات العسكرية والتجارية والاقتصادية معها، حتى تنصاع للإرادة الأممية، وتطبق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بملف القضية الفلسطينية، وجميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

Digitized by Birzeit University Library

ثقافة المقاومة بين السلمية والعنفية

وليد عبد الرحيم

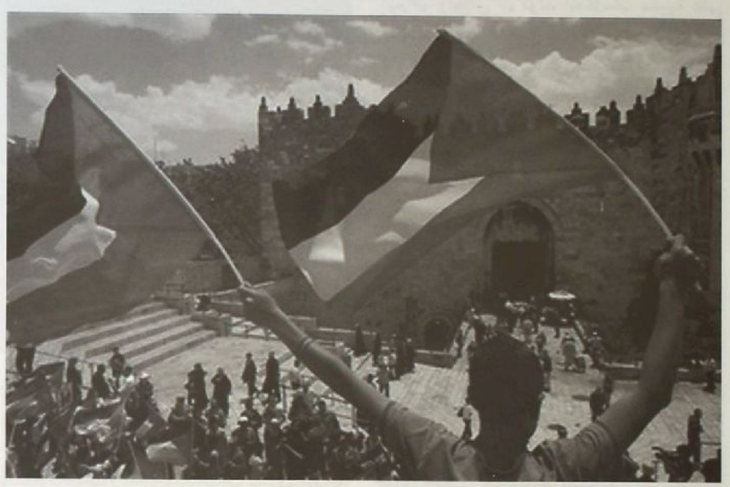

مذ بدأت «العملية السلمية»، ومن ثم انتفاضة الأقصى ساد الجدل فلسطينياً حول المقاومة وأساليبها ، عنيفة ، «شعبية»، أم سياسية ؟، إلا أن الفلسطينيين عموماً لم يناقشوا المسألة بعمقها المرتجى، ذلك أن القوى من سلطة ومقاومة، غلّبت الخطاب والعقيدة الأيديولوجية والتوجه النفعي الضيق على متطلبات الواقع، فكانت السلطة ومعها بعض القوى الصغيرة تنحى باتجاه «عملية السلام» دون المقاومة المسلحة المباشرة، بينما اهتمت بقية الفصائل بتقديس المقاومة المسلحة، دون اكتراث للعملية السياسية أو التحشيد الشعبي والقانوني والإعلامي، النهج الأول شجع إسرائيل على مواصلة نهجها الإرهابي سياسياً ، والثاني جعلها أحياناً قادرة على تبرير جرائمها الحربية و الديموغرافية وغيرها والحفاظ على مكانتها بالنسبة لحلفائها بعدم إحراجهم ، حتى صارت كلتا الرؤيتين ذات فائدة لتبريرات الدهاء السياسي الصهيوني أمام العالم، ولعشرات المرات تم إنقاذ إسرائيل من مأزق، أو فضيحة، أو انكشاف سياسي من ارتآت المصالح الضيقة تلك، وهو أمر جعل الفلسطينيين حتى البسطاء منهم يرون بأن الشعار والممارسة يتبدلان مع تبادل الأدوار والمواقع أو تغيرها، الأمر الذي يدلل على ارتجالية هدامة وانتهازية ضيقة، خصوصا مع التجربة المرة في السنوات العشر الأخيرة...

لماذا لا يريد الفلسطينيون الاقرار بأن المقاومة المسلحة مشروعة دائماً ومقدسة، إلا في تلك اللحظة التي تسيء فيها للخلاص أو المشروع الوطني وتفتح مجالاً للعدو لتمرير مشاريعه، أي أن المقاومة المسلحة التي هي حق دائم لنا ومقدس وتشرعه القوانين والأعراف ،قد نعمد إلى ايقافها أو استئنافها في اللحظة التي نقررها بحسب اختلاف ظروف الواقع ومصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته، وكذا الأمر بالنسبة للمقاومة السلمية التي تكون في وقتها مجدية كالذي يجري في بلعين، والقدس، وغيرها على يد مدنيين فلسطينيين وغربيين في مقاومة الجدار والتهجير وغيره، وقد حققت بعض الإنجازات في هذا الخصوص، تماماً كما تحقق المقاومة المسلحة انجازات إن كانت في وقتها المناسب، وظروفها وآلياتها قبل مختلف الأطراف سواء التي تنتهج نهج السلام الأعمى، أو المقاومة غير المدروسة، ذلك أن العقلية الستاتيكية المنمطة «ذات التوجه الواحد» والتي لا تنتهج منطقاً مرناً يستخدم ما هو مجد بحسب الظروف والواقع الآني، تخدم في النهاية العدو بحكم الفهم المجتزأ والشعاراتي السطحي وغير الواقعي دون أن تدري، وعلى الرغم من النوايا الطيبة أو غير الطيبة!.

الغريب والمثير للتساؤل هو أن أصحاب الرقم القياسي زمنيا في الثورات والتجارب العنيفة والفلسفية والفكرية عبر تاريخ البشرية ، وهم الفلسطينيون طبعا، لم يستطيعوا الوصول الى صياغة نهج محدد وبرنامج صريح واضح ،خارج الخطاب اللفظي، لا بل إن العديد من القوى السياسية ذاتها تناضل ضد أن يكون هناك برنامج سياسي وعسكري وإعلامي علمي وتقني مقاوم وواضح وهي لا تلتزم أحيانا بخطابها الرنان ذاته، ولهذا فإن القوى التي تعارض نهجا ما وتصفه بالخيانة في وقت ما تعيد وتكرر نفس ممارساته التي رفضتها مراراً إذا ما وجدت في نفس ظروفه،أو

أن الخطاب قد إختلف بشكل كبير، مع العلم أنها تستند كنظرية على مفاهيم إيديولوجية دينية متطرفة وانعزالية وفاشية ،لكن النظرية في جوهرها لم تختلف، حتى أن الخطاب السياسي والإعلامي الصهيوني صار يتفنن على طريقته في تزوير الواقع والوقائع، فجنود الاحتلال الذين يقتلون ويقمعون يظهرون كآباء ينتظرهم أطفالهم بشغف على مائدة العشاء وتقلق أمهاتهم حتى يعودون بعد مساهمتهم الإنسانية بقمع الإرهاب الفلسطيني ، فيما نتلقى الضربات ونخرج ملثمين وحاملين الأسلحة في الشوارع وكأننا من فلول القاعدة ونهدد بحرق اليهود مما يظهرنا كإرهابيين أمام العالم ونخدم بذلك الإعلام الصهيوني ونوفر عليه العناء والمليارات اللازمة لبث أكاذيبه ،

لقد آن الأوان لنفهم كمقاومة بأن عملية النضال في قضيتنا المعقدة والتي تشمل وتطال كافة مناحي الحياة، يجب أن تكون على مستوى وسوية عاليين من حيث التخطيط والأداء، وذلك يتطلب أولا بعد أن مررنا بكل أنواع التجارب القاسية والمشينة تنسيقاً بين المدروسة.

إن عناصر القضية الفلسطينية متشابكة ومتنوعة وتطال كل مجالات الحياة من التاريخ الى الأرض و الأمن والغذاء والهوية والإقتصاد والقانون وغيرها ، أي أن تنوعا شاملا في المسألة الوطنية يفرض نفسه ويشكل القضية الفلسطينية ، وبالتالي فإن النضال الفلسطيني يجب أن يكون على مختلف الجبهات العسكرية والفكرية والفنية والاقتصادية والقانونية وكافة أشكال الحياة وساحات النضال الأخرى، وأن يكون شكل هذا النضال منسجماً مع ظرفه الراهن، وقد مر الفلسطينيون بتجارب مرة خلال القرن العشرين بكامله ولا يزالون، حيث أفرزت أدوات وساحات صراع لم تألفها البلاد من قبل، حتى أن المحتل الجديد قد غير البلاد برمتها من اسمها الى طبيعة الحياة فيها من لغة، وثقافة، واقتصاد، ودين، ومعالم وطال ذلك تزوير التاريخ ورسم مستقبل آخر خارج السياق الطبيعي، لم يقم الإسرائيليون بمحو اسم البلاد فحسب وإنما شكلوا العديد من ملامحها بشكل جديد، وإن كانت الصهيونية اليوم لا تختلف عن صهيونية البدايات إلا كافة القوى السياسية والقطاعات العسكرية والتقنية وغيرها، والاتفاق على برنامج وطني شامل، متفق عليه بالمعنى النظري أولاً، يبتعد عن المزايدات اللفظية ، خصوصاً بعد أن ثبت عمليا بأننا متشابهون في كل شيء إلا في بعض تفاصيل شكلنا الخارجي وخطاباتنا الرنانة وهذا وضع الضفة والقطاع شاهد على ذلك، حتى أن إيجابياتنا واحدة وكذلك حماقاتنا ، مما يعني أنه لم يعد من المفيد أن نرفع شعارات خطابية على وتيرة عالية ونذهب في اتجاه آخر بحسب المصالح الفصائلية لأن الشعب الفلسطيني برمته لم يعد ينطلي عليه ذلك ، ولأن ذلك صار يشكل وبالاً على القضية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني فيما يسود انطباع عام بأن آلام الشعب الممزقة أكباده على أرضه وشهدائه وأسراه وهويته أصبحت مادة للنزاعات الضيقة الأفق، وقد أثبتت تجربة قافلة الحرية مؤخراً أن شكل النضال في وقته الصحيح وظروفه وطريقته المناسبة يكون فاعلا ، فقد تم كشف وحشية وهمجية إسرائيل أمام العالم بشكل واضح، حتى أنها عجزت عن تسويق رؤيتها عند راعي جرائمها الدائم في الكونغرس والبيت الأبيض، علينا أن نسأل ماذا لو قام ملثم من داخل احدى البواخر بإطلاق النار، الجواب هو أن ذلك سيقلب الحقيقة برمتها ويكون قد قدم لإسرائيل مبرراً قد لا تحلم به، أما في حالات اقتحام المدن والمناطق في الضفة والقطاع فإن اساليب النضال الأعزل لن تنفع، وفي بعض الحالات قد تكون كل الأشكال مجدية، وفي أخرى لا يكون مجدياً أي شكل منها، وبالتالي فإن وصف المقاومة أو إطلاق الصواريخ بالعبثي هو وصف سطحي، كما أن إطلاق الصواريخ في غير وقتها عمل غير مجد، وتقديس حالة أو شكل نضالي بشكل أعمى مهما كانت مشروعيته هو عمل غير لائق بمقاومة عريقة، وبشعب بهذا التراث، مع تشديدنا على مشروعية كافة أشكال النضال، والسؤال الأهم هنا لماذا لا يتم الحوار بأوسع أشكاله حول هذه المسائل ويضم مساهمة كافة القوى والمفكرين والساسة ويتم صياغة مشروع واضح ومحدد يهدف إلى الخلاص الوطني وتنظيم التوجه الوطني العام

، إن ذلك سيقطع دابر تفرد السلطة وبعض الفصائل المتفردة كما سينهي حالة الفوضى ويكرس مبدأ المشاركة الفعلية لنحدد على الأقل متى نطلق النار ومتى نشعل الهتاف ورمي الحجارة ، أليس من المعيب أن القوى الفلسطينية برمتها ليس لديها برنامج علمي واضح واستراتيجي أسوة بالعدو نفسه على الأقل، وأن الخطاب الرنان الذي يخفت أو يرتفع بحسب المصالح الآنية هو السائد، الا ينبغي على الفلسطينيين التفكير في قرن الآلام الذي مر ولو لمرة واحدة، أين أصبنا وأين أخطأنا بدلاً من أن يرمي كل طرف وبحسب موقعه باللوم على الآخرين ونستخدم حتى تاريخنا النضالي بل وحتى الديني والقومي في الصراعات ضيقة الأفق والرؤية كأن الفصيل أو القائد الأوحد أو المكتسبات أهم من عشرات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى الذين ضحوا بحياتهم من أجل فلسطين لا من أجل هذا الفصيل أو ذاك، أو لعيني هذا أو ذاك، لماذا لا نسأل أنفسنا عن الطريقة المثلى لمواجهة أي وضع مستجد بمعزل عن المزايدة، ألم يحن الوقت بعد لنناضل بشكل منظم ومدروس، أم أن العشوائية أصبحت من سماتنا الشخصية؟!

Digitized by Birzeit University Library

لجنة تيركل:

مقايضة التحقيق الدولي بتخفيف الحصار

محمد أبو شريفة

تقف العدالة الدولية بقدها وقديدها في هذه الاونة أمام أصعب الامتحانات التي تؤهلها - إن تجاوزتها بنجاح - لأن تكون منبراً حقيقياً للدفاع عن العدالة الإنسانية، أو أن تكون عكس ذلك وتثبت بأن ليس لها حول أو طول، عبر عجزها عن اتخاذ الإجراءات الرادعة أمام الإرهاب الدولي الذي لا يبقي ولا يذر من شجر وحجر ويعتدي على حرية الإنسان وكرامته .

فاليوم تقف هذه العدالة أمام حلقة مرعبة من مسلسل الجرائم الإسرائيلية التي اقترفتها وما زالت تقترفها آلة الاحتلال منذ ستة عقود، فإما أن تدافع هذه العدالة عن كينونتها ومشروعيتها بكونها قانونا إنسانيا، أو أن تعلن صراحة أن لإرهاب العنصري الإسرائيلي خارج حسابات هذه العدالة وبأنه يحق له ما لا يحق لغيره. فما ارتكبته الحماقة الإرهابية الصهيونية من مجزرة دموية في عرض البحار ما هو إلا دليل واضح على أن الكيان الصهيوني لم يعد يكفيه ارتكاب الجرائم الوحشية على سطح الأرض والبر، بل تمدد ليصل إلى عرض البحار ليثبت أن لا محالة من إظهار لغة إزهاق الأرواح وسكب الدماء البريئة، التي لا تريد سوى التضامن مع الشعب الذي يرزح منذ أربع سنوات تحت حصار جائر يندى له جبين البشرية، بحيث لم يحرك القانون الدولي أي ساكن تجاه هذه الجريمة النكراء. فما من مبادئ عسكرية غربية باستثناء إسرائيل تسمح اليوم بشن هجوم لا يميز بين الأفراد ويمارس القتل المتعمد والمنهج الذي تريد من خلاله أن تدفع الضحية ثمنا لا تنساه، ومن الواضح أن الثمن الذي فرض على متضامني أسطول الحرية لم يتخذه ضباط إسرائيليون صغار وإنما اتخذه مسؤولون رسميون كبار على مستوى صنع القرار في إسرائيل، حيث لم يتأخر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي كان يزور كندا في تلك الفترة في أن يعبر عن افتخاره بالمجزرة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في المياه الدولية.

وبدلا من أن تقوم إسرائيل بنوع من الاعتذار، أو تعد باتخاذ إجراءات عملية مقنعة قامت باختلاق لجنة سمتها «لجنة فحص» لا ترتقي إلى مستوى لجان التحقيق الفعلية وذلك للتغطية على فعلتها الشنيعة، ولتقول للعالم أجمع إنها كانت في موقف المدافع عن النفس! وحظيت هذه اللجنة بمباركة ودعم من حلفائها الاستراتيجيين الأميركيين والأوروبيين الذين طالما غضوا الطرف عن جرائم إسرائيل النازية استرضاء لها على حساب مصداقية القوانين الدولية والحقوق المشروعة للدول والشعوب.

وبهذه الخطوة الالتفافية تكون حكومة اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو قد ضربت الارادة الدولية بعرض الحائط التي طالبت منذ اللحظة الأولى لوقوع الحادث بإجراء تحقيق دولي مستقل ومحايد في العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية، حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لتشكيل لجنة خماسية تتولى التحقيق. واعتبر مختصون بالقانون الدولي أن هذه القرصنة الإجرامية بمثابة جريمة حرب وإبادة ضد الإنسانية، وذلك وفق أحكام القانون الدولي الإنساني

المنصوص عليها في المادة ١٠١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بالإضافة إلى اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقانون منع الإبادة الصادر عن الأمم المتحدة. كما تعتبر هذه الجريمة وفقاً للفصل السابع من الميثاق خرقاً للسلم والأمن الدوليين، وذلك لأنها مارست قرصنة في المياه الدولية ضد قافلة إغاثة مدنية إنسانية.

وأقرت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع تشكيل لجنة حكومية ذات صلاحيات محدودة جدا وبمشاركة خارجية للمرة الأولى بصفة مراقبين وذلك برئاسة القاضي المتقاعد يعقوب تيركل وعضوية كل من البروفيسور شبتاي روزين والجنرال المتقاعد عاموس حوريف، واللورد الأيرلندي الشمالي دافيد ترمبل، والجنرال الكندي كين ويتكن مراقبين في اللجنة.

وقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بهذا الخصوص إن «مبدأين مركزيين يوجهاننا في الاقتراح لتأليف اللجنة التي نطرحها اليوم. المبدأ الأول هو الحفاظ على حرية عمل جنود الجيش الإسرائيلي وصدقية جهاز التحقيقات العسكرية. والاعتبار المركزي الثاني الذي وجهنا هو توفير رد صادق ومقنع للدول المسؤولة في المجتمع الدولي بشأن الأحداث وخصوصاً في سياق القانون الدولي».

وأضاف نتنياهو: «إني مقتنع بأن كشف الحقائق بواسطة اللجنة سيثبت أن أهداف وأنشطة دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي كانت عمليات دفاعية جديرة، ووفقاً للمعايير الدولية العالية جداً».

وخلص نتنياهو إلى «أني أقدر أن قرار الحكومة اليوم بإنشاء اللجنة العامة المستقلة سيوضح للعالم أجمع بأن دولة إسرائيل تعمل بموجب القانون وبشفافية ومسؤولية كاملة».

وتعد هذه اللجنة مسلوبة القرار والإرادة بموجب القانون الإسرائيلي لأنها لجنة فحص حكومية ولا تملك أي سند دستوري يلزم الآخرين بالتعامل معها. فهي ليست لجنة تحقيق رسمية تستند إلى قانون دستوري ملزم، وتعتبر نوعاً من المحكمة المختصة التي تصدر أحكاماً ولو على شكل توصيات. و لن تتمكن اللجنة من أن تستدعي إليها ضباطاً وجنوداً من الجيش الإسرائيلي، ومن يمثل من الجيش أمامها (باستثناء رئيس الأركان) هو فقط رئيس فريق الفحص العسكري، اللواء احتياط غيورا إيلند. وستكون جلسات اللجنة علنية أو مغلقة بناءً على قراراتها. وفي ختام عملها سترفع إلى رئيس الحكومة استنتاجاتها، وفور ذلك تنشرها على الجمهور.

ولكن ما ذا يعني عمليا قرار إدانة إسرائيل إذا تم على ضوء سجلها بتجاهل أكثر من ٢٢٠ قرارا دولياً ؟

لا شك بان قرار إدانة إسرائيل سيكون سابقة دولية هامة في مساءلتها عن بنيتها وسياستها العدوانية ووصول سلطة القانون الدولي إليها وتقديم لوائح الاتهام ضدها بعد أن نأت بنفسها عن هذا القانون طيلة العقود الستة الماضية بدعم من أميركا والغرب. وبالتالي فإنه في حال إدانتها ستسقط ورقة التوت وتكشف عن الحجم الحقيقي لإسرائيل وتميط اللثام عن الصورة النمطية التي اختلقتها الصهيونية لذاتها في العالم، بمعنى استحضارها دوما لصورة «الضحية»، وشعورها بالتهديد الوجودي في كافة المراحل التاريخية ابتداء من السبي البابلي وحتى أفران الغاز الأوروبية فهذه الصورة النمطية الانتهازية يتأتى عليها خيرات كثر من تدفق للميزانيات المالية الهائلة التي لا تنضب، فإدانة إسرائيل وقادتها كمجرمي حرب على مستوى العالم سيجعل الإنسان الأوروبي يعيد قراءته لمضمون الصورة النمطية الإسرائيلية مما يعفيه ويخلصه من ديمومة الشعور بعقدة الذنب والدفاع عن «الضحية» إسرائيل التي طالما أرقت مضجع أوروبا باسترجاعاتها النفسية ، ومن الأرجح أن إعادة قراءة الصورة النمطية لإسرائيل من جديد سينعكس على مجمل قطاعات الحياة حيث بدأت بعض الدول الغربية باتخاذ قرارات لسحب الاستثمارات ومقاطعة إسرائيل تجاريا وصناعيا وأكاديميا، كما انه في حالة الإدانة لها ستسقط مبررات إسرائيل بالدفاع عن النفس، لا سيما التذرع بحق الدفاع المشروع عن النفس حسب القانون الدولي والذي يقره الميثاق الأممي في المادة ٥١ رغم عدم انطباقه على أنموذج إسرائيل.

وتدرك إسرائيل جيدا مدى حقيقة عدوانها المتعارض مع القانون الدولي والذي يدينها بخرق قواعد هذا القانون حيث تخشى من تراجع الدعم الأميركي والغربي لها في اتخاذ أية خطوة قضائية سواء في المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها أو في المحاكم الدولية حيال مجرمي الحرب في إسرائيل وبالتالي لن تستطيع أن تتمادى في غطرستها وارتكابها للمجازر دون حسيب أو رقيب قانوني ودون أن تعير في الوقت ذاته أي اهتمام لتلك المحاكم التي يدعي العالم المتحضر انه أوجدها لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وهذا ما يجعلها ومنذ نشوءها لا تمضي إلى القضاء الدولي مع العلم أنها الوحيدة في العالم التي أنشئت بموجب قرار من الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ وتعهدت التزامها بميثاقها، الأمر الذي نقضته منذ الساعات الأولى.

وبالعودة إلى تشكيل لجنة «تيركل» يتبين أن إسرائيل لم تغادر ثقافة سياسة الهروب إلى الأمام واستباقها نتائج لجان التحقيق وهذا ما حدث فعليا مع لجنة التحقيق الإسرائيلية التي انبثقت بناء على توصيات لجنة تحقيق «غولدستون» والتي خلصت نتائجها على أن ما فعلته في غزة كان دفاعا عن النفس، والحال كذلك بالنسبة للجنة « أور» التي حققت في مقتل ١٣ شابا من فلسطيني الـ٤٨ على أيدي الشرطة الإسرائيلية أثناء انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠حيث اعتبر المسؤولون عن التحقيق أن استفزازات القيادات العربية للجيش الإسرائيلي هي التي أجبرته على فعل ذلك.

ولكي لا تنجح هذه المسرحية الهزلية ينبغي على المجتمع الدولي رفض سياسات الالتفاف والتورية التي تتفنن بها إسرائيل وان لا يقف موقف العاجز في تطبيق القانون والإصرار على التحقيق ومحاكمة إسرائيل والقصاص منها وجعل هذا المطلب خيارا وحيدا لإقرار العدالة الكونية احتراما لدماء الشهداء وفكاً للحصار الظالم على قطاع غزة .

Digitized by Birzeit University Library

المكون الاجتماعي للقدرة القومية الإسرائيلية

مؤشرات جامعة حيفا

ترجمة الوثيقة: محمد الشرقاوي
تحرير وتحليل: أحمد م. جابر

يعتبر مقياس الروح المعنوية، أو ما يعرف بمقياس (المكون الاجتماعي للقدرة القومية) الذي يصدر عن مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، والمقدم إلى مؤتمر هرتسليا العاشر أحد أبرز المصادر التي يعتمدها صانع القرار الإسرائيلي، لموالفة القرار مع الحالة المعنوية للجمهور، وقدرة هذا الجمهور على التكيف مع مختلف التغيرات التي تصيبه وبالتالي القدرة على العودة إلى السياق الطبيعي. كما أن أهميته تبرز من ناحية أخرى من حيث قدرته على رصد الفروقات في عناصر الروح المعنوية المختلفة لدى الجماعات السكانية المختلفة في إسرائيل، ما يؤشر إلى أبعاد سياسية وانتمائية وأيدلوجية مختلفة، سواء في المستوى القومي أو الديني.

و مصطلح «القدرة القومية» هو مصطلح مجازي يقيس قدرة الأفراد في مجتمع معين على الصراع الطويل للحفاظ على الثوابت فيما يتعلق بالتقديرات، والمعتقدات الأساسية، والتي تشكل سويا البنية الاجتماعية الجمعية.

والمقياس بين أيدينا، يركز على ١٧ فترة زمنية مختلفة ويقدم (حسب ادعاء واضعيه) وجهة نظر فريدة تتعلق بقدرة المجتمع الإسرائيلي على التعافي من الحوادث غير الطبيعية اللاحقة.

فيما يلي نعرض لأبرز نتائج مشروع فحص القدرة المعنوية للمجتمع الإسرائيلي عبر رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار عقداً من الدراسات النفسية منذ أكتوبر ٢٠٠٠.

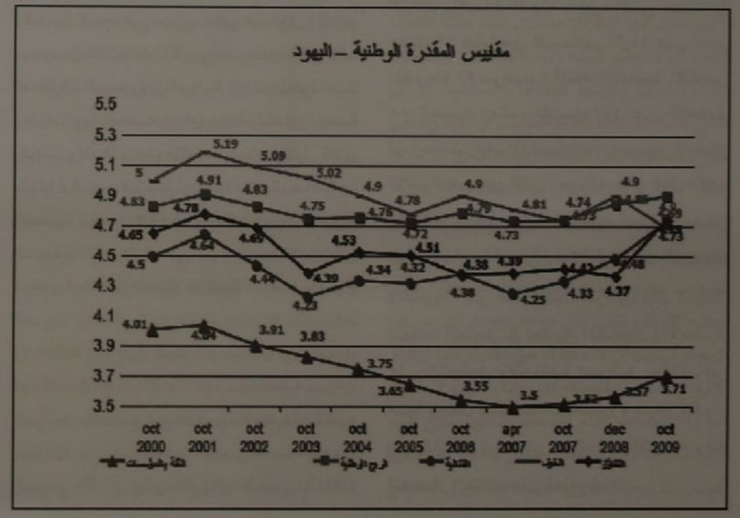

يقوم مشروع مقاييس القدرة القومية على الإجراءات التالية:

١- مسح شامل نصف سنوي بين النموذج المعين لمجموع سكان إسرائيل.

٢- سبعة عشر نظام بيانات من التاريخ المحدد من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠٩.

٣- في كل نظام بيانات، يوجد حوالي ٢٠٠٠ يهودي (٨٠٪) ومن العرب (تسميهم المؤسسة الصهيونية (أقليات: مسلمون ومسيحيون ودروز) ٥٠٠(٢٠٪) من المستفتاة آرائهم. ومن الملاحظ أن العينة العربية شملت على عكس العادة الصهيونية في تفريق العرب، المسلمون

توزيع العينة في المقياس:

اليهود: ٨٪ مستوطنون، ١٠٪ متدينون، ٣٧٪ مهاجرون جدد و٥٥٪ غير ذلك، والملاحظة الأساسية التي تسجل على توزيع العينة اليهودية في هذا المقياس، أنها لم تكن أمينة تماماً للتوزع الحقيقي لهؤلاء، خصوصاً بالنسبة للمتدينين، حيث أنه وحسب استطلاع للرأي أجراه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لعام ٢٠٠٩ قال ٤٧٪ بأنهم متدينون ووصف ٨٪ أنفسهم بالمتدينين جداً، ولعل تخفيض نسبة المتدينين في الاستطلاع يعكس في جانب من الجوانب ميل المؤسسة العلمانية الدائم لاستثناء هؤلاء من دائرة الفعل، ومن جهة أخرى ميل هذه المجموعة لعدم الانخراط في الشأن العام، ما يحتاج بحثاً أعمق في البنية المنقسمة للتجمع اليهودي في فلسطين وهو ما لم يأخذه المقياس بعين الاعتبار.

عينة العرب (الأقليات حسب المقياس) : ٦٩٪ مسلمون، ١٥٪ دروز، ١٦٪ مسيحيون.

منهجية قياس الأساس الاجتماعي في القدرة الوطنية، وقد تم قياس كافة البيانات بموجب مقياس من واحد (غير موافق على الإطلاق) إلى ستة (موافق بالكامل).

الاستنتاجات العامة

الخوف: تشير مقاييس الخوف إلى تقديرات مختلفة للأمن بين اليهود، وبين مجموعات الأقلية، والمتعلقة بإمكانية مهاجمة إسرائيل بواسطة دولة عدوة. أدى الخوف من الإرهاب إلى اتجاه متدن طوال العشر سنوات وفي نهايته، وهذا الخوف في أدنى مستوياته.

التفاؤل: يشير مقياس التفاؤل، بصعود مستوى التفاؤل في كافة قطاعات المجتمع على مدار العقد.

الثقة بالمؤسسات

تراجعت الثقة بالمؤسسات السياسية خلال العقد، على الرغم من وجود اتجاه حالي نحو تعزيز نسبي على صعيد كسب الثقة. كانت الثقة بالمؤسسات الأمنية تتراوح بين الزيادة والنقصان على نحو بسيط، إلا أنها أصبحت أقوى إلى نحو ما خلال العشر سنوات. تراجعت الثقة بالمحكمة العليا خلال العشر سنوات، على الرغم من وجود مؤشر مرتفع في المقاييس الحالية.

الوطنية

في نهاية العقد، يشير مستوى الوطنية إلى ارتفاع لدى كل من اليهود، والأقليات بالمقارنة بما كانت عليه في بدايات هذا العقد. ومن ناحية أخرى، ثمة تراجع في الوطنية بين السكان الدروز.

القتالية

بين عامة اليهود، هناك ارتفاع في الروح القتالية خلال العقد، وبين الأقليات، يميز هذا الاتجاه الدروز والمسيحيين.

وعلى العموم، يلاحظ أن الدرجة العامة للمقياس كانت ٤,٠٨ عند العرب و ٤,٦٦ عند اليهود في أكتوبر ٢٠٠٠، ولكنها انهارت عند العرب بشكل انحداري فوصلت إلى ٣,٩ في أبريل ٢٠٠١ ثم ٣,٧ في أكتوبر من ذات العام، لتصل إلى ٣,٣٨ في أبريل ٢٠٠٢ ثم ترتفع إلى ٣,٥٤ في أكتوبر ٢٠٠٢، وتعود للانهيار ٣,٢٣ في أبريل ٢٠٠٣ ثم ٣,٣٩ في أكتوبر للعام نفسه، ثم ٣,٢٧ في أبريل ٢٠٠٤، و ٣,٤٣ في أكتوبر ثم، ٣,٤٣ في أبريل ٢٠٠٥ و٣,٢٦ في أكتوبر، ثم عاودت الصعود تدريجياً، ٣,٨٥ في أبريل ٢٠٠٧، ثم هبطت من جديد إلى ٣,٥٧ في أكتوبر و٣,٥٤ في ديسمبر عام ٢٠٠٨، وصعدت إلى ٣,٢٨ في أكتوبر ٢٠٠٩.

يعكس الانحدار الغالب على المقياس بالنسبة للعرب، حالة القلق المتنامية في أوساطهم حيال طبيعة وجودهم وعلاقتهم بالدولة، كما أننا نرى أن حالات الصعود في المقياس تعود على الأغلب إلى وضعية العينة الدرزية، أكثر مما تعكس الحالة الأصلية لعموم العرب الفلسطينيين، وهذا ما يؤكده المقياس عندما يفحص وضع الدروز على حدة.

أما بالنسبة للعينة اليهودية، فنلاحظ أنها تبدأ بدرجة ٤,٦٦ في أكتوبر ٢٠٠٠، وتتذبذب هبوطاً لتصل إلى ٤,٠٧ في أبريل ٢٠٠٣، ثم تعاود التذبذب صعوداً لتصل إلى ٤,٩٨ في أكتوبر ٢٠٠٦، ثم ٤,٧٦ في أكتوبر ٢٠٠٩.

الخوف من هجوم عربي أو ايراني

بدأ المقياس بما يخص العرب بدرجة ٤,٠٨ في أكتوبر ٢٠٠٠، وتذبذب هبوطاً مسجلاً علامات أقل حتى أكتوبر ٢٠٠٦ حيث يسجل ٣,٦٧ ونعتقد أن هذا الرقم بسبب حرب ٢٠٠٦، وتعرض العرب وقراهم للإهمال الموسسي الإسرائيلي على صعيد تأمين وسائل الحماية والأمن من الهجمات الصاروخية لحزب الله، وشعور العرب بأنهم متروكون، على هامش الاهتمام الصهيوني الذي تركز على اليهود وحمايتهم. ويتذبذب المقياس بعد ذلك ليصل إلى ٣,٨٢ عام ٢٠٠٩ مع تصاعد التوتر والتهديد الإيراني، وشعور العرب مرة أخرى بأنهم سيتركون لمصيرهم من قبل الدولة.

أما الدرجات التي حصلت عليها العينة اليهودية فبدأت بـ ٤,٦٦ في أكتوبر عام ٢٠٠٢، وتذبذبت هبوطا لتصل أدنى درجاتها ٤,٠٧ في أبريل ٢٠٠٣ ثم وصل إلى قمة جديدة مسجلاً ٤,٩٨ في أكتوبر ٢٠٠٩ وهذا الصعود مرتبط بحرب ٢٠٠٦ ونتائجها، ثم عادت لتهبط إلى ٤,٧٦ في أكتوبر ٢٠٠٩ ارتباطاً على ما يبدو بالعدوان على غزة، واستعادة الثقة بقدرة الجيش الصهيوني.

ولاشك أن المقياس يعكس مفهومين مختلفين للأمن لدى الجماعتين المدروستين، حيث أن المخاطر بالنسبة لهما تأتي من مصادر متضادة.

الخوف من الارهاب

سجل المقياس في هذا المجال هبوطاً مستمراً لدى العينة العربية، بدأ بـ ٤,٤١ في أكتوبر ٢٠٠٠، وانتهى بـ ٤,٠٥ في أكتوبر ٢٠٠٩.

أما العينة اليهودية، فبدأ المقياس بعلامة ٥، وصعد حتى ٥,١٩ في أكتوبر ٢٠٠١، وشهد هبوطاً متذبذبا حتى ٤,٦٩ في أكتوبر ٢٠٠٩. إلا أنه كما يلاحظ لم يشهد تذبذبا كبيرا وبقي يراوح في مستوى مرتفع نسبياً، ارتباطاً – طبعا - بمستوى نشاط المنظمات الفلسطينية وتهديداتها لإسرائيل.

الأسلحة غير التقليدية

إلى أي مدى تخشى على نفسك، أو على أحد أفراد أسرتك من الإصابة بأسلحة غير تقليدية؟

كانت درجة الاستجابة عالية جداً عند العرب حيث وصلت إلى ٤,٣١ في أكتوبر ٢٠٠٠، بينما كانت في ذات الوقت ٣,١ لدى العينة اليهودية، وكانت عند العرب ٤ في أبريل ٢٠٠٧ مقابل ٣,١٤ عند اليهود، وفي أكتوبر ٢٠٠٧ بلغت ٤,٢٩، و ٣,١٨ عند العرب واليهود على التوالي، و ٣,٧٧، ٣,٠٢ في ديسمبر ٢٠٠٨ عند العرب واليهود على التوالي، ثم سجلت في أكتوبر ٢٠٠٩ ٣,٨٧ عند العرب مقابل ٣,٠٤ عند اليهود.

ومن المؤكد أن هذا التباين يعود إلى المستوى الذي توليه المؤسسة الصهيوني للتجمع اليهودي على صعيد تأمين الملاجئ، ووسائل الوقاية من أقنعة وغيرها، حيث يتم استثناء العرب من هذا الاهتمام.

التفاؤل الوطني

من المفهوم أنه ارتباطاً بطبيعة الدولة وكيفية

Digitized by Birzeit University Library

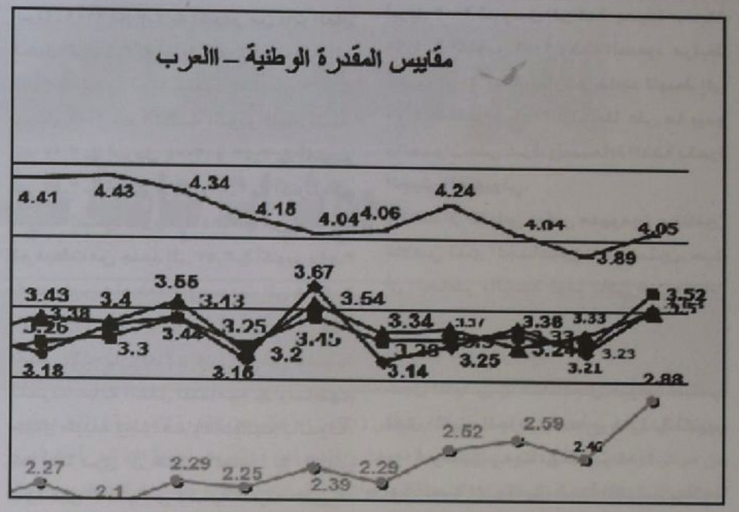

تعريفها لنفسها وعلاقاتها بمختلف شرائح سكانها فإن المقياس سيظهر تبايناً ملحوظاً في هذا العامل (التفاؤل الوطني) حيث سجلت العينة اليهودية ٤,٦٥ في أكتوبر ٢٠٠٠ مقارنة بـ ٣,٢٩ للعينة العربية، وفي أكتوبر ٢٠٠١ سجلت العينة اليهودية ٤,٧٩ مقارنة بـ ٣,١٨ لدى نظيرتها العربية، والتي كان هناك ارتفاع مفاجئ في علامتها في أكتوبر ٢٠٠٥ ارتباطاً بالانسحاب من غزة فبلغت ٣,٦٧ مقابل ٤,٥١ لدى العينة اليهودية، لذات الوقت، ولكن علامة العينة العربية انهارت من جديد في أكتوبر ٢٠٠٦ لتصل إلى ٣,١٤ ربما ارتباطاً بسلوك إسرائيل أثناء الحرب وخيبة الأمل من نتائج لجة التحقيق الخاصة بمقتل ١٣ عربياً في أكتوبر ٢٠٠٠ على يد الجيش الصهيوني، ولم ترتفع علامة العينة العربية أكثر من ٣,٥١ في أكتوبر ٢٠٠٩، بينما حافظت العينة اليهودية على ما يشبه الثبات لتسجل ٤,٧٦ في هذا الوقت.

وفي تفاصيل أكثر ذات دلالة لمقياس التفاؤل حسب التوزيع الديني، فقد حصلت العينة المسلمة على ٣ درجات والعينة المسيحية على ٤، والدرزية على ٤,٥ واليهودية على ٤,٨ تقريباً.

الثقة بالمؤسسات السياسية – اليهود والأقليات

في هذا السياق في بداية العقد، أظهرت عينة اليهود مستوى عالياً من الثقة بالمؤسسات السياسية أكثر من عينة العرب ٢,٩٦، ٢,٦٩ على التوالي في أكتوبر ٢٠٠٠، إلا أنها انحدرت لدى الجمهور اليهودي بشكل متسارع لتصل إلى ٢,٣١ في أبريل ٢٠٠٧، ولعل هذا يعود إلى حرب ٢٠٠٦ ورفض خطة الانفصال عن غزة، وعادت لترتفع تدريجياً لتصل إلى ٢,٦٩ في أكتوبر ٢٠٠٩ ارتباطاً على ما يبدو بصعود اليمين، والهجوم على غزة، أما العينة العربية فشهدت تذبذباً حاداً فوصلت إلى أعلى مستوى ٢,٩١ في أكتوبر ٢٠٠٣، وواصلت تذبذبها لتلتقي مع العينة اليهودية في أكتوبر ٢٠٠٩. عموماً في نهاية العقد، عبرت الأقلية العربية عن نفس المقدار من الثقة التي بدأت بها العقد، واليهود في أدنى مستوى من الثقة عما كانوا عليها في بداية العقد.

الثقة بالمؤسسات الأمنية

عند اليهود بدأ العقد في أكتوبر ٢٠٠٠ بعلامة ٤,٣٥ مقابل ٢,٧٣ عند العرب ووصل إلى ٤,٤٨ و٣,٦٥ في أكتوبر ٢٠٠٩ عند اليهود والعرب على التوالي.

بعد بعض التارجح (من أكتوبر ٢٠٠٤ في العينة اليهودية ومنذ ٢٠٠٥ لدى عينة العرب، ثمة تغير واضح منذ أكتوبر- ابريل ٢٠٠٧. حيث انعدم التأرجح في مقياس الثقة بعد حرب لبنان الثانية ، وعند دراسة العقد ككل، يمكن تحديد زيادة في الاتجاه.

الثقة بالمحكمة العليا

شهد العقد هبوطا في الثقة لدى كلا العينتين، فإذا كانت العينة اليهودية بدأت في أكتوبر ٢٠٠٠ بعلامة ٤,٧ فإنها انتهت بعلامة ٤,٠٧ في أكتوبر ٢٠٠٩، وعند العينة العربية نشهد نفس الهبوط بعلامة ٤,٥ عام ٢٠٠٠، و٣,٩٥ عام ٢٠٠٩. ويعكس التذبذب تفككاً عاما لدى المجموعات على مدار العقد.

مواقف المستوطنين

الثقة بالمؤسسات الوطنية عند المستوطنين يلاحظ المقياس أن ثقة المستوطنين بالمؤسسات الوطنية سجلت درجة متوسطة في أكتوبر ٢٠٠٠ بلغت ٣,٨ واتخذت مساراً منحدراً لتبلغ القاع عام ٢٠٠٥ بعلامة ٣,٢١، على الأغلب بسبب الانسحاب من غزة، ثم صعدت بتمهل لتصل عام ٢٠٠٩ إلى ٣,٣٩ إلا أنه يجب الملاحظة أن المسح قد تم إعداده قبل قرار الحكومة بتجميد بناء المستوطنات.

الروح الوطنية

في مقياس الروح الوطنية ثمة تباين واضح بين المجموعتين، حيث في أكتوبر ٢٠٠٠ كانت علامة العينة اليهودية ٤,٨٤ مقابل ٣,١٧ عند العينة العربية، التي حافظت على مستوى ثابت تقريباً وان كانت بلغت قمة ٣,٦٣ عام ٢٠٠٩، وكذلك حافظت العينة اليهودية على ثباتها وسجلت ٤,٨٩ عام ٢٠٠٩.

في نهاية العقد، يظهر كل من اليهود والأقليات مستوى مرتفعاً من الروح الوطنية عما كانت عليه في بداية العقد، مع تارجحات بسيطة لا تعكس اتجاهاً واضحاً.

لدى الجمهور الدرزي، بدأت عام ٢٠٠٠ بعلامة ٤,٧٩ وانخفضت وتارجحت باتجاه الانخفاض وسجلت ٤,٣ عام ٢٠٠٩. وبشكل عام، شهد هذا العقد تارجحاً ملحوظاً. ولا يزال، مقياس الروح الوطنية لدى الدروز هو الأقرب من معدل الجمهور اليهودي ولا يشتركون به مع باقي العرب.

لدى المستوطنين، بقي مقياس الروح الوطنية في أدنى مستوياته في فترة الانسحاب من غزة ولدى عقد مؤتمر أنابوليس، (٤,٩٢ عام ٢٠٠٠، وانحدر إلى ٤,٧٢ عام ٢٠٠٥ لدى الانسحاب من

غزة، وانحدر ثانية إلى ٤,٦٨ عام ٢٠٠٧ لدى مفاوضات أنابوليس) ومع ذلك، ارتفع المقياس في السنتين الأخيرتين وفي آخر مقياس، ارتفع إلى قمة جديدة بلغت ٥,٠٥ في أكتوبر ٢٠٠٩. (مع الأخذ بعين الاعتبار بأن المسح قد تم قبل قرار الحكومة بتجميد بناء المستوطنات)

القتالية: دعم عمليات الجيش

بين الجمهور اليهودي، استمرت الزيادة نحو الاتجاه إلى القتالية، وفي المقياس الأخير، وصلت إلى أعلى مستوى من بداية تسجيل المقاييس. حيث سجلت العينة اليهودية ٤,٥ عام ٢٠٠٠، وصلت إلى ٤,٧٣ عام ٢٠٠٩.

لدى االعرب، ثمة زيادة في مستوى القتالية، حسب المقياس فقد بدأت بعلامة ٢,١١ عام ٢٠٠٠، وصعدت بثبات وبنسبة طفيفة لتصل إلى ٢,٨٨ عام ٢٠٠٩، إلا أن تحليل التوزيع حسب المؤشرات الدينية فإن هذا التغير يتأرجح من زيادة حادة في القتالية بين الدروز وبين المسحيين.

بين الدروز، توقف التراجع في القتالية، وفي المقاييس الأخير وصل إلى القمة منذ بداية العقد.

حيث نلاحظ في تحليل المجموعات الدينية أن العلامة كانت في أكتوبر ٢٠٠٠، عند المسلمين ١,٩٣، و٢,٢٩ عند المسيحيين و٢,٩٨ عند الدروز، وأصبحت عام ٢٠٠٩ عند المجموعات الثلاث على التوالي ٢,١٥، ٣,٥، ٣,٧١.

استنتاجات التوزيع السياسي: الروح الوطنية

(في السنة التي تلت الانتخابات الأخيرة)

سجل مقياس الروح الوطنية أعلى مستوى لدى المقترعين من حزب الليكود، إلا أنه تم تسجيل مستوى أدنى من الروح الوطنية بين الأحزاب التي تقع على يمين الليكود. مستوى الروح الوطنية لدى مقترعي كاديما، وأفودا متساوية، وأدنى بقليل من مقترعي إيهود هاليومي، وهابايت هايهودي.

مستوى الروح الوطنية لدى المقترعين من شاس أقل من مقترعي كاديما وأفودا، ولكنه أعلى من أغودات إسرائيل.

مستوى الروح الوطنية لدى المقترعين من ميريتس أقل من مقترعي شاس وأعلى بكثير من مقترعي رائم تائال، وبلد.

استنتاجات التوزيع السياسي: الثقة بالمؤسسات

لدى مقترعي أفودا الثقة بالمؤسسات أكبر من مقترعي كاديما، وهاتان المجموعتان سجلتا أعلى المستويات من الثقة بمؤسسات الدولة.

يتساوى مقترعو كاديما، وإسرائيل بيتنا، ميريتس في مستوى الثقة بمؤسسات الدولة.

لدى مقترعي أغودات إسرائيل أدنى مستوى من الثقة بمؤسسات الدولة بين المقترعين اليهود.

استنتاجات التوزيع السياسي: القتالية

تم قياس مستوى القتالية بين المقترعين من أحزاب مختلفة وبترتيب تنازلي:

إسرائيل بيتنا/ الليكود /إيهود ليومي /شاس /كاديما /أغودات إسرائيل /أفودا /ميريتس /الأحزاب العربية.

استنتاجات التوزيع السياسي: الخوف

عبر مقترعو شاس، وأغودات إسرائيل عن أعلى مستويات الخوف، بالإضافة إلى إسرائيل بيتنا.

عبر أغلب المقترعين عن مستويات مرتفعة نسبيا من الخوف. وتميز الجناح اليساري في الخريطة السياسية بمستويات منخفضة من الخوف. حتى هؤلاء الذين اقترعوا بورقة بيضاء عبروا عن مستويات مرتفعة نسبياً من الخوف

استنتاجات التوزيع السياسي: التفاؤل

أظهر مقترعو الليكود مستويات مرتفعة من التفاؤل والأحزاب الأقرب إلى اليمين من الليكود أظهرت مستويات أقل من التفاؤل. وعبر مقترعو كاديما، أفودا وشاس عن مستويات متشابهة من التفاؤل. ولدى أغودات إسرائيل، مستويات التفاؤل كانت الأدنى وبفجوة كبيرة بالمقارنة مع مقترعي شاس. عبر يسار الخارطة السياسية عن مستويات متدنية من التفاؤل.

خاتمة

ما جرى في ضاحية بني براك قرب تل أبيب، وفي (حي ميا شعيريم)) في القدس من اشتباك بين العلمانيين والمتدينين من جهة وداخل الكتلة المتدينة بين الشرقيين (المزراحيم) والغربيين (الأشكناز وقبلها الاشتباك الداخلي بين الجيش والمستوطنين، وتفشي العنصرية داخل الكيان الصهيوني حتى وصل الأمر بنتنياهو رئيس حكومة العدو إلى الدعوة العلنية لإنهاء التمييز العنصري ضد اليهود الأثيوبيين، هذا كله يضاف إليه الاشتباك المفتوح بين إسرائيل وسكانها الفلسطينيين أصحاب الأرض الشرعيين وتصاعد العنصرية ضدهم، يعكس نفسه في هذا المؤشر بما يعكسه من دلالات كبيرة، بالإضافة إلى القلق الذي أشبعت به وثائق مؤتمر هرتسليا الأخرى، وهذا كله –وباختصار شديد- ان دل على شيء فإنما يدل على الوضع المتفكك للكيان الصهيوني، والقلق المتوتر على تماسك الصف الداخلي (على المستوى اليهودي) ومن تآكل المكانة التي تحتلها إسرائيل في المستوى العالمي، مع تصاعد الغضب اليهودي خارج إسرائيل من تصرفاتها وبدء عد عكسي واقعي وحقيقي وان كان بطيئاً لانفكاك يهود العالم عن هذا الكيان، والسؤال المطروح دائماً كيف يقرأ صانع القرار الفلسطيني والعربي هذه المؤشرات، كما تقرأنا إسرائيل وتبني على ضعفنا وتفككنا، كيف يمكن لنا أن نتوصل إلى معرفة حقيقية واقعية وعلمية لهذا العدو، معرفة نبني على أساسها نظرية صراعنا معه، نظرية تستند لا إلى العواطف، أو روح الهزيمة أو نية الاستسلام، بل إلى معرفة بموازين القوى ووسائل تغييرها ومراكمة ضعف العدو مقابل مراكمة عناصر القوة عندنا؟ إن هذا طبعا منوط بقيادة سياسية تملك ما تكفي من تفاؤل الثوار أصحاب الحق، وقادرة على النظر الى الأمام واستشراف مستقبل لاتحكمه الهزيمة الآنية.

Digitized by Birzeit University Library

العربية: غياب الحياد وحضور الاعلام الموجه

موسى جرادات

تقوم قناة العربية منذ نشأتها على تكريس رؤية إعلامية خاصة تتميز بها عن باقي المحطات الإخبارية العربية، وهذا التمايز في الرؤية يعكس نفسه من خلال الخطاب الإعلامي الذي تقدمه اليوم. بحيث يمكننا القول أنها نجحت في ذلك، فالقناة تمتلك سياسة واضحة المعالم في تعاطيها مع الحدث العربي والدولي، ويمكن للمشاهد العربي تلمس معالم هذه السياسة المتبعة، فالحالة الإخبارية سواء كانت في نشرات الأخبار أو في البرامج السياسية، مادة عادة ما تكون قد تم تكييفها لصالح سياسات المحطة. فالخبر الصغير والهامشي يصنع منه حدثاً إعلامياً كبيراً، إذا كان هذا الخبر مندرجاً في الأولويات المتبعة لدى من يرسم سياسات المحطة ويوجهها.

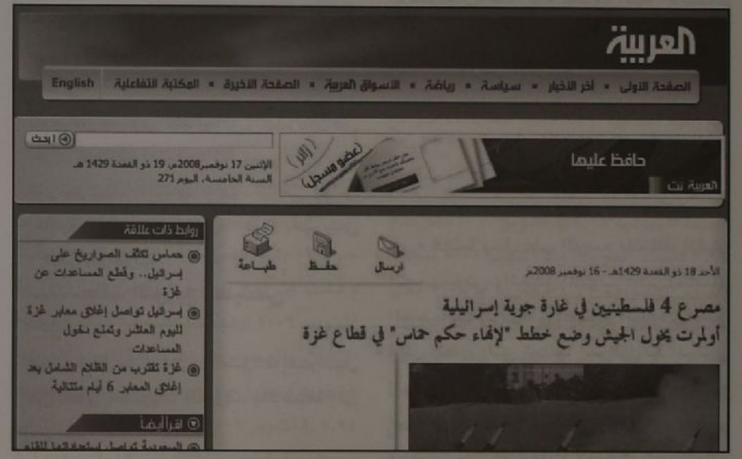

إيران الشغل الشاغل

منذ أكثر من سنتين والخبر الايراني هو الخبر الرئيسي في نشرات الأخبار، كذلك البرامج السياسية اليومية والأسبوعية، ومن شدة تكرار الخبر طوال نشرات الأخبار يتحول المشهد السياسي في إيران إلى مادة للتحليل والتدقيق، مع العلم أن مصادر أخبار قناة العربية عادة ما تكون مستندة إلى مواقع للانترنت غير معروفة، إضافة إلى ذلك يتم إحضار «الخبراء والمختصين في الشأن الإيراني»، وهم على الدوام يوافقون القناة رأيها ويؤكدون عليه، وغالباً ما يعالج الخبر الإيراني على قاعدة تعميق الأزمة الداخلية في إيران، والمتتبع للمسار الإعلامي الذي تسلكه القناة يجد أن السياسة الإعلامية في التعاطي مع الشأن الإيراني تقوم على مبدأ الإكثار من الأخبار الإيرانية الهامشية والصغيرة وجعلها مادة إعلامية تتداولها القناة طوال ساعات بثها.

الإعلام الموجه

بالرغم من إدعاء القناة الحيادية والموضوعية في نقلها للأخبار والأحداث، إلا أن هذه الموضوعية والحياد المفترض سرعان ماينتهي عند حدود من يمتلكون القناة ويمولونها، فعادة ما يتم التعامل مع أخبار السعودية والخليج عموماً على قاعدة المسموح به مسبقاً، في حين يحضر الخبر الإيراني والسوداني واللبناني والفلسطيني، ويعرض ويقدم دون تحفظ، بل على العكس تذهب القناة في التعاطي مع هذه البلدان إلى أبعد مدى وذلك ضمن الرؤية المتبعة مسبقاً.

حرب تموز ٢٠٠٦

عمدت القناة أثناء تغطيتها لعدوان تموز على لبنان، إلى استضافة عدد كبير من المتخصصين في الشأن اللبناني وتعددت مواهب المتخصصين في الشأن العسكري إلى السياسي والاقتصادي، وجميعهم في بداية الحرب أكدوا على جملة من الثوابت، تقوم على أن المقاومة اللبنانية عاجزة عن مواجهة جيش الاحتلال حتى أن أحدهم سخر من الإمكانيات العسكرية للمقاومة اللبنانية، ومؤكداً في الوقت ذاته على قدرة جيش الاحتلال على الإجهاز عليها.

هذا المتخصص عاد وأطل منذ عدة أيام على شاشة القناة لمناقشة «مشروع القبة الحديدية» وفي تحليله أكد على أن جيش الاحتلال قد أتم بنجاح مشروع القبة الحديدية، وأصبح قادراً على تدمير صواريخ المقاومة اللبنانية قبل أن تصل إلى أهدافها. مع الملاحظة أن الخبراء المحايدين والخبراء العسكريين من دول الاحتلال شككوا في نجاح هذا المشروع. ومع هذا فإن المتخصص لدى قناة العربية — وبدون تحفظ — جزم بنجاح المشروع، وعلى ما يبدو أن هذا المتخصص أعلى علماً ومعرفة من نظرائه الغربيين.!!

العربية وفلسطين

بالرغم من أن قناة العربية تولي اهتماماً كبيراً في تغطية الحدث الفلسطيني، إلا أن هذه التغطية تشوبها الكثير من المغالطات، وتمتاز بأنها تغطية مجزوءة ومناصرة لطرف دون آخر. أما الحدث الفلسطيني في المواجهة مع الاحتلال، فإن القناة تمارس عقلانية منضبطة تسميها «الحياد» و «الموضوعية»، فالفلسطيني الضحية يجد نفسه في مرتبة واحدة مع الجلاد الإسرائيلي، ويندرج اسم الضحية في خانة قتلى الصراع، فاستخدام كلمة قتيل فلسطيني عند الحديث عن سقوط شهيد في المواجهة مع الاحتلال من قبل القناة، يكشف بوضوح عن الموقف الحقيقي الذي تتبناه من القضية الفلسطينية، فتحضر الرواية الإسرائيلية للحدث جنباً إلى جنب مع الرواية الفلسطينية، ويسمح لها بالتعبير عن نفسها ضمن فضاء العربية وبدون تحفظ.

العربية والبرامج السياسية

بانوراما، صناعة الحدث، واجه الصحافة، استديو بيروت، كلها برامج تغطي الأحداث السياسية التي تجري في المنطقة وتمتاز تلك البرامج المقدمة، بقدرتها على الإضاءة على الحدث الراهن من خلال رؤية تحليلية للبحث عن أسباب وخلفيات الحدث، وفي عملية البحث عن الحياد الإعلامي لصالح مواقف ثابتة ومتجذرة تطبع خلفية معالجة الحدث والإضاءة عليه. وقبل أيام استضافت الإعلامية اللبنانية جيزيل خوري في برنامج استديو بيروت، منسقة الحملة الدولية لكسر الحصار عن غزة في لبنان سمر الحاج، التي ستقود السفينة مريم التي ستتوجه إلى غزة، مقدمة البرنامج طرحت الكثير من الأسئلة على السيدة الحاج وفي أغلبها أسئلة سياسية بامتياز، حيث غابت عنها أو غيّبت الأسئلة ذات المضامين الإنسانية التي دفعت تلك النسوة بالإقدام على هذا العمل، فمعظم تلك الأسئلة التي حملتها في جعبتها مقدمة البرنامج للسيدة الحاج، حول أهداف رحلة السفينة مريم هي أسئلة في مضامينها استنكارية بل تقول على الادعاءات الإسرائيلية، اتجاه من يقف خلف السفينة؟ والأسئلة المباشرة: ما هي علاقتك بحزب الله؟

وعلى الرغم من النفي المتكرر من قبل الحاج إلا أن المقدمة عادت وطرحت نفس الأسئلة، بل زادت على ذلك بالقول أن هناك نساء من حزب الله على متن السفينة مريم وسيعملن على تفجير أنفسهن بجيش الاحتلال عند اعتراض السفينة، ولم تنس مقدمة البرنامج القول أن الإسرائيليين يقولون ذلك.

ومقدمة البرنامج السيدة خوري تعرف جيداً النساء اللواتي سيتوجهن بهذه الرحلة ومعظمهن زميلات لها ويعملن بالشأن الإعلامي. وختمت مقدمة البرنامج حوارها بالطلب من السيدة الحاج الذهاب عبر معبر رفح لتقديم المساعدة لغزة، بدلاً من الذهاب في السفينة.

وعندما يغيب الحياد ويحضر الإعلام الموجه، تبقى هناك أسئلة كثيرة برسم هذا الإعلام: هل حقاً هذا النوع من الإعلام قادر على النجاح، وما هي مضامين هذا النجاح؟! أم أن هذا الإعلام قد قطع شوطاً كبيراً وتخطى معايير العمل الإعلامي، وهو بالتالي لا يكترث بجمهوره، فهم ليسوا إلا مادة له، يتلقون رسائله الإعلامية دون قراءة وتحليل!!.

كل تلك الأسئلة بالتأكيد ما تزال غائبة عن أعين العربية، التي ترفعه شعاراً لها.

الشعبية تشارك في مؤتمر المقاطعة في استنبول

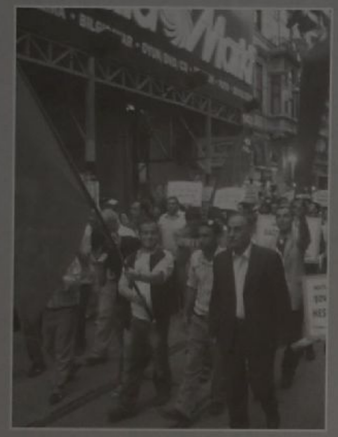

بدعوة من مجموعة من القوى اليسارية، والنقابات شارك الرفيق أبو أحمد فؤاد - عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مؤتمر المقاطعة الذي انعقد في اسطنبول في الفترة ٥-٢٠١٠/٦/٩.

وقد ناقش المؤتمر الذي دُعي إليه أيضاً حركة أبناء البلد وأحزاب من جنوب أفريقيا وأوربا، الأزمة الأخيرة الناجمة عن جريمة الكيان الصهيوني ضد أسطول الحرية، وآفاق العلاقات التركية — الإسرائيلية.

وقد ركز المتحدثون على تأييدهم للجبهة ومواقفها وخلص المؤتمر إلى رفع دعاوى ضد قادة الكيان الصهيوني، والعمل على دعم ومساندة الجبهة ومؤسساتها في فلسطين ولبنان.

وقد أجرى الرفيق أبو أحمد عددا من اللقاءات الهامة مع الحزب الشيوعي التركي وحزب المظلومين والجبهة الشعبية في تركيا وممثل عن نقابة الأطباء ونقابة المزارعين وكذلك مع نائب قائد أسطول الحرية ورفاقه.

الرفيق أبو أحمد فؤاد يلقي كلمة في مظاهرة استنبول

وكان الرفيق أبو أحمد فؤاد قد ألقى كلمة سياسية قصيرة في المهرجان الجماهيري الحاشد في اسطنبول يوم ٦/٧ والذي أقيم بمناسبة (الجريمة التي ارتكبها العدو الصهيوني ضد أسطول الحرية واستشهاد وجرح عدد من المواطنين الأتراك)، تناول فيها طبيعة العدو الصهيوني العدوانية منذ نشأته حتى يومنا هذا، وذكّر بجرائمه في دير ياسين، وصبرا، وشاتيلا، وقانا، وبحر البقر، ومذبحة غزة، والمئات، بل آلاف من الجرائم التي أرتكبها ضد شعبنا وأمتنا.

وقال الرفيق أبو أحمد «ها هو اليوم يرتكب جريمة جديدة بحق مواطني أكثر من ٤٠ دولة. هذا الكيان يتصرف بعنجهية وبصلافة متحدياً القوانين الدولية، وحقوق الإنسان، وهو فوق القانون، وذلك بسبب دعم الإمبريالية العالمية وفي مقدمتها الإمبريالية الأميركية عدوة الشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال، ولولا الولايات المتحدة لما تمكن هذا العدو من القيام بجرائمه ومنها هذه الجريمة البشعة. إننا ندين بشدة العدوان الذي وقع على أسطول الحرية وبدورنا نعزي أهالي الشهداء. لقد بات ضرورياً أن يحاكم هذا الكيان ككيان عدواني فاشي مجرم، وأيضاً أن تحاكم قياداته العنصرية لأنه أصبح نظام فصل عنصري يشبه نظام جنوب أفريقيا السابق.

على المجتمع الدولي محاكمة هذا الكيان وقادته كمجرمي حرب... ومن قبل المحاكم الدولية ومن قبل مجلس الأمن الدولي.

يجب ألا تمر جريمته هذه بدون عقاب، ويجب أن يدفع الثمن غالياً.»

وختم بالقول «شعبنا في غزة وفي الضفة يعاني من ظلم واضطهاد وقهر هذا الكيان، ولكنه صامد ومقاوم ولن يستسلم وسيبقى يقاوم حتى يحقق أهدافه الوطنية».

Digitized by Birzeit University Library

رايات الشعبية رفرفت فيها: عواصم أوربية تنتصر لغزة

ردا على القرصنة الصهيونية، عمت مظاهرات الاحتجاج على مذبحة سفن الحرية العديد من العواصم الأوروبية، من باريس إلى لندن إلى أوسلو وغيرها من العواصم وليس انتهاءً بالمدن الصغيرة، وشارك في هذه المظاهرات والمسيرات ووقفات الاحتجاج أصدقاء الجبهة ومؤيدوها مطالبين بالوقف الفوري لكافة أشكال التعاون بين أوروبا والكيان الغاصب ومقاطعته بشكل كامل.

وأكد هذا التحرك الشعبي الواسع في الساحة الأوروبية أكثر من أي يوم مضى إدراك شعوب العالم للخطر الذي يشكله الاحتلال الصهيوني في فلسطين ورفض هؤلاء المتظاهرين لتواطؤ دولهم بالصمت إن لم يكن بالمساهمة في دعم الكيان الصهيوني وتعزيز قوته الاقتصادية والأمنية والسياسية.

فقد عمت المظاهرات مدينة ليل - المدينة الكبرى في شمال فرنسا، وأيضاً مدن النرويج، رفرفت خلالها رايات الجبهة الشعبية إلى جانب أعلام فلسطين والقوى الصديقة للشعب الفلسطيني معبرة عن أكبر معاني التضامن الأممي ووحدة النضال العالمي من أجل قضيتنا العادلة.

احتفال لمناهضة الصهيونية

أقامت سفارات فنزويلا، وإيران، ونيكاراغوا، وتركيا يوم الخميس ٢٠١٠/٦/٣ مهرجاناً جماهيريا لمناهضة الصهيونية والامبريالية ولكسر الحصار عن غزة في مدرج كلية الآداب في جامعة دمشق شارك فيه عدد من قادة الجبهة خارج الوطن يتقدمهم الدكتور ماهر الطاهر - عضو المكتب السياسي للجبهة ومسؤول قيادتها في الشتات ووفد من حزب الله اللبناني برئاسة السيد عمار الموسوي والرفيق أحمد الأحمد أمين عام حركة الاشتراكيين العرب، حيث رفعت أعلام فلسطين والجبهة والدول الأربعة، وحيا الخطباء صمود الشعب الفلسطيني مستنكرين سياسة الاحتلال الصهيوني وممارساته ضد سفينة الحرية والحصار المفروض على شعبنا، مطالبين بتكثيف الجهود لكسر هذا الحصار الصهيوني عن شعبنا في قطاع غزة الصامد.

تكريم مشاركي اسطول الحرية

أقام الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين حفل تكريم للمشاركين في سفن الحرية حيث قدمت لهم الدروع باسم الاتحاد ومنحوا عضوية الشرف فيه وهم السيدة شذى بركات ومحمد السطيحي وحسن الرفاعي وقد قدم المشاركون شهادات عما جرى في عرض البحر وفي المعتقلات الصهيونية

صخب «المونديال» وغياب السياسة!

يقول محمود درويش في «ذاكرة النسيان»: «ولأني أحب كرة القدم، لم أغضب كما غضب غيري من المفارقة. لا مظاهرة واحدة يثيرها حصار بيروت، بينما تثير كرة القدم هذه المظاهرات أثناء حصار بيروت، لم لا؟ إن كرة القدم هي ساحة التعبير التي يوفرها تواطؤ الحاكم والمحكوم في زنزانة الديمقراطية العربية المهددة بخنق سجنائها وسجانيها معاً. هي فسحة تنفس للوطن أن يلتئم حول مشترك ما، حول إجماع ما، حول شيء ما، تضبط فيه حدود الأطراف وشروط العلاقة».

بين «مونديال» ١٩٨٢ وحصار بيروت، وبين «مونديال» ٢٠١٠ وحصار غزة، ومذبحة أسطول الحرية، إضافة إلى سيل الأحداث والدماء التي تدفقت ما بين التاريخين.. ما الذي تغير؟! في الحقيقة تغيرت أشياء كثيرة، لكن على صعيد الشكل، لا الجوهر. في الجوهر لا مظاهرات احتجاجية شعبية عفوية يثيرها أي حدث من الأحداث، مهما بلغ حجم تأثيره على حياة الناس وأرواحهم ولقمة عيشهم، وفي الجوهر ما زالت كرة القدم.. هذه المستديرة الطائرة تلهب حماسة ملايين الناس بشكل هستيري لا مثيل له، وهي بالفعل «ساحة تعبير يوفرها تواطؤ الحاكم والمحكوم في زنزانة الديمقراطية العربية»، والمثال القريب على ذلك ما أثارته مباراة منتخبي مصر والجزائر في تصفيات الترشيحات لكأس العالم ٢٠١٠ من مشاحنات.

نقول أشياء كثيرة تغيرت على صعيد الشكل، أولها ما أحدثته ثورة الاتصالات والتقنيات الجديدة وانتشار الفضائيات من تأثيرات حولت العالم إلى قرية صغيرة، وسهلت تدفق المعلومات والصور، الأمر الذي وفر مسارب جديدة لتنفيس الاحتقانات مع سرعة نقل الحدث خلال دقائق في كل أرجاء المعمورة، لكن الوجه السلبي لهذا التدفق الإعلامي، أن كل الأحداث مهما بلغت فظاعتها باتت مشهداً تلفزيونياً على طريقة «تلفزيون الواقع»، وصار المشاهد يعيش الحدث وكأنه جزء منه. بعد الصدمة الأولى للمشاهد (كما حدث في غزو العراق، أو الحرب على غزة، أو غيرها)، ومع تكرار صور القصف والموت يعتاد المشاهد على الصورة رغم كل مأساويتها، بل تتبلد أحاسيسه لكثرة تكرارها، الأمر الذي يفقدها تأثيرها كونها أصبحت مشهداً عادياً مألوفاً، وبالتالي في عالم اليوم باتت «الماكينة» الإعلامية الضخمة مبرمجة ومدروسة، ووسيلة لتنفيس احتقان المشاهد، وتدجينه، واستلابه..

ولا يختلف الشكل مع مباريات كأس العالم، وصخب الإعلانات التي ترافق نقلها عبر الفضائيات. مباريات كأس العالم صارت وسيلة لابتزاز المشاهد المنبهر بهذه المستديرة الطائرة التي تتقاذفها الأرجل، بدءاً من شراء بطاقات فك «التشفير»، مروراً بكل أنواع الإعلانات ووسائل الاتصالات، وانتهاءً بالشاشات العملاقة في الساحات والمقاهي، والأماكن العامة التي يبتكر أصحابها وسائل عجيبة لابتزاز جيوب المشاهدين المشدوهين بمتابعة الكرة.

المشكلة أن عالمنا العربي كما يفتقد مشروعه الخاص في حقل السياسة، يفتقد مشروعه الخاص في عالم الكرة. صحيح أن الفريق الجزائري يمثل العرب في «المونديال» العتيد، لكن حظوظ هذا الفريق في المنافسة تكاد تكون معدومة، وهذا ما يدفع المشاهدين العرب إلى الانقسام على أنفسهم، فينحاز قسم منهم إلى فريق البرازيل ويرفع رايته، ويتماهى قسم آخر مع الفريق الإسباني ويشتري قمصانه، وآخر مع الألماني، أو الأرجنتيني..الخ. لذلك ترى شوارعنا ترفع كل الرايات، والألوان باستثناء راية العروبة التي ضاعت في زحمة الصخب والانكسارات!.

ثقافة وفنون

Digitized by Birzeit University Library

نص مريد البرغوثي رأيت رام الله: شجن الخاص والعام

علي الكردي

لان الأسفار لا تموت، علينا المرة تلو الأخرى، التذكير بها واعادة قراءتها، ولأن نص مريد البرغوثي (رأيت رام الله) واحد من تلك الأسفار، علينا إعادة قراءته، مرة تلو الاخرى، لأنه -حقيقة- من النصوص الاستثنائية، بل هو رواية وطنية بامتياز، تجمع بين السيرة الذاتية لشاعر فلسطيني يحكي تجربة الاقتلاع والغربة، ومن ثم ملاحظاته الثاقبة ومشاعره، وتاملاته ، وأثناء عودته إلى الوطن (مكانه الأول) ويا للدهشة . . ويا للمفارقة المحزنة، حينما يكتشف أن الغربة تتعمق، بدلاً من أن تتبدّد كما هو مفترض وهو الذي انتظر تلك اللحظة ثلاثين عاما.

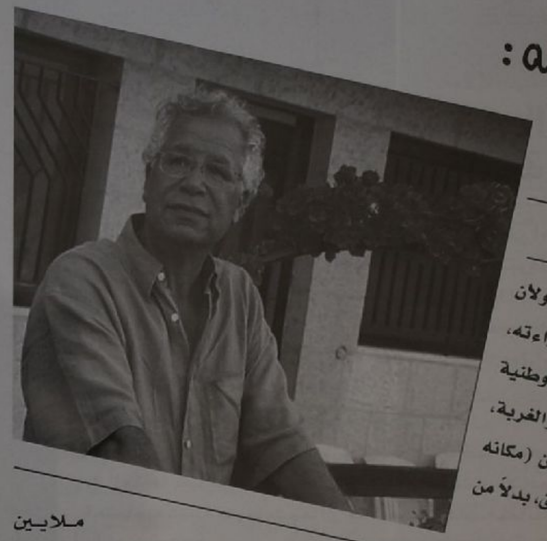

ملايين الفلسطينيين في الشتات، بمن فيهم من عاش تجربة العودة الناقصة، إلى وطن لم يحرر بعد - بلغة شفافة، رصينة، صادقة، بعيدا عن المبالغة الميلودرامية، وبعيدا بالوقت ذاته عن التأسي وجلد الذات، ولكنه يقارب الحالة بحس الشاعر المثقف ورؤيته المستقلة بعيدا عن أوهام السياسيين و خداع (عملية السلام)، التي رأى ولمس بشكل مبكر أنها مجرد أحلام، وقبضُ ريح، وطالما أن الأرض والبشر مطوقون باحتلال يمنع الهواء، ويعد الأنفاس، ويشوّه جمال الطبيعة بكتل المستوطنات التي تقضم الأرض والشجر وتطبق، على أرواح الفلسطينيين وأجسادهم.

ثمة سياسة في رواية البرغوثي، لكنها ليست سياسة الشعارات، والخطابات الأيدلوجية، وانما هي رصد دقيق لحياة البشر وأحلامهم وأحزانهم وآلامهم ....

رصد حياة بشر عاديين في يومياتهم، وتفاصيلها الصغيرة التي حولها الاحتلال إلى جحيم لا يطاق. هي رصد لإقامتهم، وتنقلاتهم باعتبارها حقاً طبيعياً لأي إنسان، (بينما هي أمر مشحون بتوتر عظيم لدى الفلسطينيين الذين لا دولة لهم، والذين وإن امتلك كثير منهم جوازات سفر كملايين اللاجئين المنتشرين في أرجاء العالم كافة.... فإنهم يحملون وزر كونهم مقتلعين، وبالتالي غرباء).

اللافت . المتميز أيضا في نص البرغوثي وكتابه (رأيت رام الله) تلك العين الحساسة اليوم على (طزاجته)، ويبقى من النصوص الحية، المفعمة بالغنائية والشجن، بل هو « من أرفع أشكال كتابة التجربة الوجودية للشتات الفلسطيني التي نمتلكها الآن»، كما يقول إدوارد سعيد في مقدمته الممتازة لهذا النص. لماذا؟؟ لأنه ببساطة يشبه مرآة تعكس صورتنا بكل ما يشوبها من غبش، وأحاسيس وأفكار مختلطة، يعبر عن ذلك المزيج العاطفي الذي يشعر به، ويعيشه الإنسان الفلسطيني أينما حل، فكيف وهو يصف، ويعبر بحساسية شديدة عن مشاعره، وتداعياته منذ لحظة عبوره الجسر، ووقوفه على الحاجز الذي يسيطر عليه المحتل فعليا ومن ثم يرصد ما طرأ على المكان والبشر من تغيرات، وتشوهات، وإعاقات بفعل هذا الاحتلال، وكابوسه المستمر.

يقول مريد: «يكفي أن يواجه المرء تجربة الاقتلاع الأولى حتى يصبح مقتلعا من هنا إلى الأبدية» على الرغم من ذلك لا يغفل مريد لحظات النشوة والفرح لتلك العودة، لكن المفارقة أن هذه اللحظات(في الجوهرتستحضر المنفى لا العودة). لكأن قدر الفلسطيني أن يعيش هذه الحالة الملتبسة، لكن الجميل الجليل في نص البرغوثي، أنه يعبر عن تجربة الاقتلاع تلك، والمشاعر المختلطة التي تعتري- عمليا-

على الرغم من صدور نص مريد البرغوثي في طبعته الأولى عام١٩٩٧، وإعادة طباعته مرات عدة، وترجمته إلى لغات متعددة، يحافظ

اللاقطة للكاتب، التي ترى مالا يرى، فالإنسان العادي قد يشعر بأحاسيس معينة، لكنه قد لا يحسن التعبير بعمق عنها ويبدو أن نص البرغوثي استطاع التعبير بعمق عن مشاعر وأحاسيس ملايين البشر ممن عاشوا تجربة الاقتلاع واللجوء والغربة مما يضفي على النص مصداقيته وكثافته وتماسكه كونه (سجلا للخسارة في ذروة العودة ولم الشمل ومقاومة البرغوثي المستمرة لأسباب خساراته وتفنيدها....) فهو لم يدخل في جوقة المصفقين لعملية (السلام) المخادعة بعد أوسلو، رغم أنها أتاحت له فرصة (لم الشمل) والعودة ولو كانت مؤقتة، وهو أيضاً لم ينتقد سياسيا، وانما دخل من باب آخر، من باب تفحص أحوال البشر، وآلامهم، وأحزانهم، ولاحظ المفارقات الحادة التي لا يقبل بها العقل السليم الحر .

يقول البرغوثي الاحتلال خلق أجيالا عليها أن تحب حبيبا مجهولاً، نائياً عسيراً، محاطاً بالحراس وبالأسوار بالرؤوس النووية وبالرعب الأملس) ولذلك تتعين مقاومة البرغوثي عبر كتاباته في فضحه لهذه المعادلة العجيبة، وفي تخطيه الحواجز بحثاً عن فلسطين التي تخصه بعيداً عن عيون الحراس .....

فلسطين التي يجدها في رام الله وفي دير (غسانة) مسقط رأسه، الذي فوجئ أنه مازال على حاله ..... . يحافظ على معالمه الأساسية، وهذا بطبيعة الحال ليس علامة إيجابية لأنه بالضد من التطور الطبيعي للزمن لكنه قبل التوغل في سرديا ته ، وتداعياته حول دير غسانة يرسم البرغوثي بارتعاشاته، و حبر توقه، وإحزانه صورة لـ (رام الله) الذاكرة: وصورة لـ (رام الله) التي سيكتشفها من جديد يقول: (دخلتها ليلا. كان الطريق. إليها طويلا منذ ١٩٦٧ وأنا أمشي. من أول شمس أمس إلى أول شمس اليوم وأنا امشي.

أطل من النافذة على مسعى العمر الوحيد الذي منحته لي أمي، ومسعى الذين غابوا إلى أقصى درجات الغياب

والى عزاء النفس بـ(ولا تحسبن) ولماذا في نافذة البهجة تداهمني ذاكرة المراسي؟)

لكأن مريد في هذا المزج بين البهجة والحزن وفي اللحظة التي تطأ فيها قدماه تراب رام الله، وفي لحظة الفرح المفترضة، لا تداهمه سوى ذكريات من غابوا، لكن المدهش أن الجمال لا يغيب من هذه المرثية الحزينة، بل ينساب كلحن من شجن.

في كل سرديا ته، وفي كل ملاحظاته الثاقبة التي يسجلها الشاعر عن البشر والمكان، ثمة علاقة بين العام والخاص، لا يحضر الخاص إلا ليذكر بالعام ولا يقارب العام إلا من خلال حميمة الخاص(رام الله السرو والصنوبر، أراجيح المهابط والمصاعد الجبلية، اخضرارها الذي يتحدث بعشرين لغة من لغات الجمال، مدارسنا الأولى حيث يرى كل طفل منا أن الأطفال الآخرين أكبر سنا وأكثر قوة . دار المعلمات. الهاشمية. الفرندز. رام الله الثانوية. نظراتنا الآثمة على أسراب بنات الإعدادية اللواتي يمرجحن سلة الوثوق باليمنى، وسلة الارتباك باليسرى و(يشلفن) عقولنا حين ينظرن إلينا وهن لا ينظرن إلينا، مقاهينا الصغيرة، المنارة (..) كتابات الجدران . فل الانتفاضة وفولاذها الشفاف، آثارها الواضحة كالبصمة الليلكية).

إذا كانت ذاكرة الكاتب قد استعادت تلك المشاهد اللطيفة لأيام الصبا، فهو لم ينس شهداء الانتفاضة، وفولاذها الشفاف ولم يغب عن مخيلته ملايين اللاجئين في منافي الأرض، ولذلك يتساءل بمرارة:بعد كم ثلاثين سنة أخرى سيعود الذين لم يعودوا؟ ما معنى أن أعود أنا أو يعود غيري من الأفراد؟) المساءلة بهذا المعنى إذاً ليست المسألة شخصية، أو فردية، وإنما قضية شعب عانى ومازال يعاني نزيف هذه المحنة المستمرة (عودتهم هم، عودة الملايين، هي العودة، موتانا ما زالوا في مقابر الآخرين، وأحياؤنا ما زالوا عالقين على حدود الآخرين.)

تزدحم كتابة البرغوثي بالمفارقات الحادة العجيبة، لكنها ليست مفارقات ذهنية، أو مختلقة، بل هي حينما ندقق فيها مفارقات حياتنا الخاصة نحن الفلسطينين التي لا تشبه إلا ذاتنا (على الجسر، على هذه الحدود العجيبة التي لا مثيل لها في القارات الخمس، تداهمك ذاكرة وقوفك على حدود الآخرين.)

يتساءل البرغوثي: (ما الجديد؟ مازال الآخرون هم الأسياد على المكان. هم يمنحونك تصريحاً. هم يدققون أوراقك. هم يفتحون لك الملفات. هم يجعلونك تنتظر. هل أنا متعطش لحدودي الخاصة؟ أنا أكره الحدود، حدود الجسد، وحدود الكتابة، وحدود السلوك، وحدود الدول. هل أريد حقاً حدودا لفلسطين؟ وهل بالضرورة ستكون حدوداً أفضل؟ (. .) لا حدود للأسئلة. لا حدود للوطن. الآن أريد لها حدودا وسأكرهها لاحقا).

الجميل الجليل في هذا الكتاب نفحات الصدق التي لا حدود لها. لا يخجل البرغوثي من البوح بمواقف له ولأبناء جيله كانت تعبر عن فهم قاصر لمعنى النكبة (كيف نفسر اليوم، بعد أن كبرنا وعقلنا، أننا في الضفة الغربية عاملنا أهلنا معاملة اللاجئين؟ نعم أهلنا الذين طردتهم إسرائيل من مدنهم وقراهم عام ١٩٤٨ (أسميناهم لاجئين! وأسميناهم مهاجرين!) (من يعتذر لهم؟ من يعتذر لنا؟ من يفسر لمن هذا الارتباك العظيم؟)

أيضا، لعلها من المفارقات الحادة والمؤلمة أن يشير البرغوثي بكل جرأة إلى واقع قائم على الرغم من كونه واقعاً جارحاً، دون أن يعني ذلك استسلاما أو قبولا لهذا الواقع يقول: (ماذا تفعل أجيال كاملة ولدت في الغربة أصلا، ولا تعرف حتى القليل القليل الذي

Digitized by Birzeit University Library

عرفه جيلي عن فلسطين؟ الاحتلال الطويل الذي خلق أجيالا إسرائيلية ولدت في إسرائيل ولا تعرف لها «وطناً» سواها، خلق في الوقت ذاته أجيالا من «الفلسطينيين الغرباء عن فلسطين، ولدت في المنفى ولا تعرف من وطنها إلا قصته وأخباره. أجيال بوسعها أن تعرف كل زقاق من أزقة المنافي البعيدة وتجهل بلادها.)

كم هو جريء وصادق أن يلامس الكاتب مثل هذه الموضوعات الشائكة التي قد يجري تأويلها تأويلا خاطئا، ربما يسئ إليه، على الرغم من ذلك هو لا يلوي عنق الحقيقة، ولا يلتف حولها، على الرغم من أنها الحقيقة مرة ومؤلمة يقول: ((الاحتلال الطويل استطاع أن يحولنا من أبناء «فلسطين» إلى أبناء «فكرة فلسطين»).

كذلك تحضر في الكتاب شخصيات ثقافية فلسطينية لها حضورها: كالروائي غسان كنفاني، ورسام الكاريكاتير ناجي العلي اللذين ماتا اغتيالا، وتحضر شخصية شقيقه «منيف» الذي مات في فرنسا موتاً قاسياً، بل غامضاً، ويفرد مساحة كبيرة لشخصيات شعبية من معارفه وأقاربه في دير غسانة رجالاً ونساء: تجسد في الحقيقة روح الإنسان الفلسطيني الشعبي بفضائله، وطرائفه، وسلبياته، ومن جهة أخرى يرسم صورة فاتنة للعلاقة الإنسانية الجميلة مع رفيقة دربه، وشريكة عمره الكاتبة الروائية رضوى عاشور التي تقاسمت معه لحظات الألم والفراق القسري حينما أبعد من مصر لمدة ١٧ عاماً، لكن الصورة لا تخلو أيضا من لحظات نشوة وفرح في اللقاءات المتفرقة التي كانت تجمعهم كأسرة مع ابنهم الوحيد «تميم» وذلك سواء في مقر إقامته في بودابست أو في مدن أخرى متفرقة، وفي مناسبات مختلفة، والجميل الفاتن في سرده لهذه القصة أنها بمقدار ما تعبر عن معاناته الشخصية فهي تسلط الضوء على غربة ومعاناة المنفيين في كل مكان.. تلك المعاناة التي يورثها الآباء إلى أبنائهم، و تفرض عليهم دائماً «الإقامة في المؤقت»، وما أصعب هذا المؤقت حينما يصبح نمط حياة دائم؟!

يزخر نص البرغوثي «رأيت رام الله» بالمعاني والدلالات العميقة التي هي أقرب إلى عصارة من الأفكار والتجارب الإنسانية الحية، والإلماحات الذكية الساخرة التي تجسد بشفافية وصدق حكاية شعب بأكمله.

على رصيف

عن دار كنعان ومؤسسة عيبال للدراسات والنشر في دمشق صدرت مؤخراً المجموعة القصصية الجديدة للكاتب الفلسطيني مامون أحمد مصطفى.

جاء في المقدمة التي كتبها الدكتور حسن حميد عن هذه المجموعة « ظلت النصوص قصصاً تبدي الألم الفلسطيني مرة وتساهره أخرى، وتشير إليه ثالثة وتعيشه مرات ومرات».

ضم الكتاب ١٧ قصة، جاءت في ١٦٧ صفحة من القطع المتوسط. وصمم الغلاف الفنان جمال الأبطح.

اللؤلؤ بعناقيده: رواية

عن دار الجندي للنشر والتوزيع صدرت رواية جديدة للأديبة رئيفة المصري، بعنوان: اللؤلؤ بعناقيده.

جاءت الرواية في ٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط، وصمم الغلاف الفنان أسامة المصري.

حسن باقر عبد الرب

عن مؤسسة عيبال، صدر كتاب شهادات لمجموعة من المثقفين العرب والمغاربة عن الرحالة العماني حسن باقر عبد الرب، من إعداد الشاعر إدريس علوش.

وعبد الرب رحالة عماني جاب آفاق الأرض وانتهت به رحلة العمر في أصيلة في المغرب يوم ٣١ آب ٢٠٠٦.

الكتاب جاء ٧٩ صفحة من القطع الصغير، وصمم غلافه الفنان محسن العتيقي.

Digitized by Birzeit University Library

المؤسسون

أحمد سليماني

لعله ليس من قبيل المصادفة أن نجد أن المبادئ الفلسفية التي أنشئت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية وإعلانها كدولة، هي نفسها تلك المبادئ التي أنشئ بموجبها أيضا الكيان الصهيوني، فالمجرمون والمتشردون في أوروبا حين زحفوا إلى العالم الجديد تدفعهم حمى البحث عن الذهب اصطدموا هناك بالسكان المحليين الذين حاولوا الدفاع عن أرضهم وممتلكاتهم بأسلحتهم التقليدية القديمة مقابل الأسلحة الحديثة الفتاكة آنذاك. ولقد استطاع المستعمرون الجدد وضمن عقليتهم الإجرامية أن يبيدوا قبائل وشعوب بكاملها دون وازع من ضمير وأخلاق وأن يحلوا محلهم ويعلنوا قيام دولتهم.

هذا المبدأ الفلسفي درسه بشكل جيد قادة ومفكرو الحركة الصهيونية عندما قرروا في مؤتمر بال في سويسرا أواخر القرن التاسع عشر، وباقتراح من هرتزل، والذي ضمنه في كتابه «الدولة اليهودية» أن تكون فلسطين هي الدولة اليهودية الموعودة. وبدؤوا بنشر أفكارهم بين الجاليات اليهودية في أوروبا وغير أوروبا وتجاوب معهم المتدينون بزعم أنها أرض الميعاد التي وعد بها الرب إبراهيم، والأفاقين والمتشردين على أنها أرض السمن والعسل.

وقد شعر الفلسطينيون مبكراً بأن وجودهم مهدد بالزوال ومن أجل رفع هذا التهديد بدؤوا المقاومة بأسلحة قليلة وقديمة مقابل عصابات مدربة تدريبا جيدا وتمتلك أسلحة الدمار والإبادة. وكانت المجازر بحق الشعب الفلسطيني شبه الأعزل، هذه المجازر التي بدأت ولم تنته إلى اليوم لا بحق الشعب الفلسطيني والعربي فحسب، بل بحق كل من يساند هذا الشعب ولو بكلمة، أو تقديم المساعدات الدوائية والغذائية له، وخير دليل على ذلك مجزرة سفينة «راشيل كوري» في أسطول الحرية والتي راح ضحيتها العديد من الشهداء الأتراك.

لقد قامت الكلاب المسعورة من العصابات الصهيونية بالعديد من المجازر التي لم يسلم منها حتى الأجنة في بطون أمهاتهم لترغم السكان على الهرب إلى خارج الحدود.

وإذا كان الهنود الحمر قد أبيدوا تقريبا عن بكرة أبيهم لأنه لم يكن لهم ملجأ يلوذون به، فإن الشعب الفلسطيني الذي أرغم على الهجرة قسراً وجد الشعب العربي في محيط فلسطين ملجأ يأويه وأيادي عطوفة تحنو عليه.

ومما يدعو للاستغراب والاستهجان في آن معاً، أن يظهر على شاشة إحدى القنوات الفضائية شخص فلسطيني لم يمض على حيازته الجنسية الأمريكية سنين لا تتجاوز في عددها أصابع اليد الواحدة، وقف ليصف القتلة والجزارين بالآباء المؤسسين، وقد نسي أو تناسى أن أحفاد آبائه المؤسسين ما زالوا حتى الآن يطبقون فلسفتهم الإجرامية فوق أرضنا العربية الإسلامية، وأن أحفاد هؤلاء الآباء هم السند الرئيسي لعدونا الصهيوني الذي ما زال يمارس حتى الآن فلسفته الإجرامية بحق شعبنا ومن يناصر شعبنا.

وإذا كان ذلك المعتوه يفخر بآبائه المؤسسين، فإننا ونحن كفلسطينيين نفخر بآبائنا المؤسسين الذين حملوا قضيتنا في قلوبهم وعقولهم منذ وعوا حقيقة النكبة التي حلت بشعبهم وكانوا روادا في تأسيس التنظيمات الفلسطينية التي قادت وما زالت تقود حركتنا الوطنية التحررية، من أجل استعادة فلسطين كل فلسطين.

إن التاريخ الفلسطيني والعربي التحرري سيذكر بكل فخر جورج حبش، ياسر عرفات، الشيخ الجليل أحمد ياسين، فتحي الشقاقي، جهاد جبريل، بهجت أبو غربية... وغيرهم الكثير، منهم من رحل إلى الرفيق الأعلى ومنهم ما زال يحمل الراية.

نقف بإجلال أمام هؤلاء الآباء المؤسسين الذين حولونا من لاجئين إلى مناضلين ومقاومين من أجل حرية فلسطين، كل فلسطين، غير منقوصة من النهر إلى البحر.